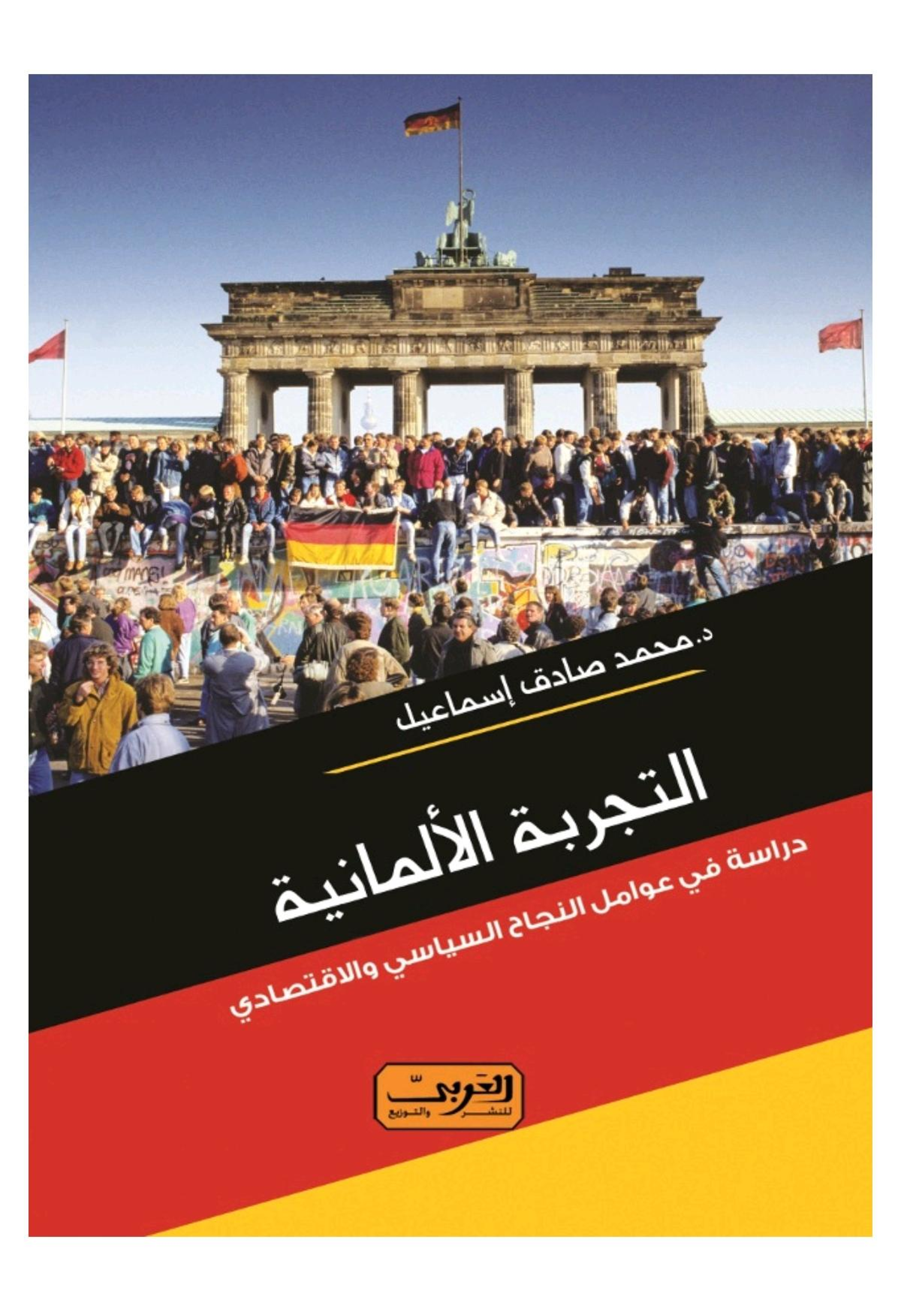
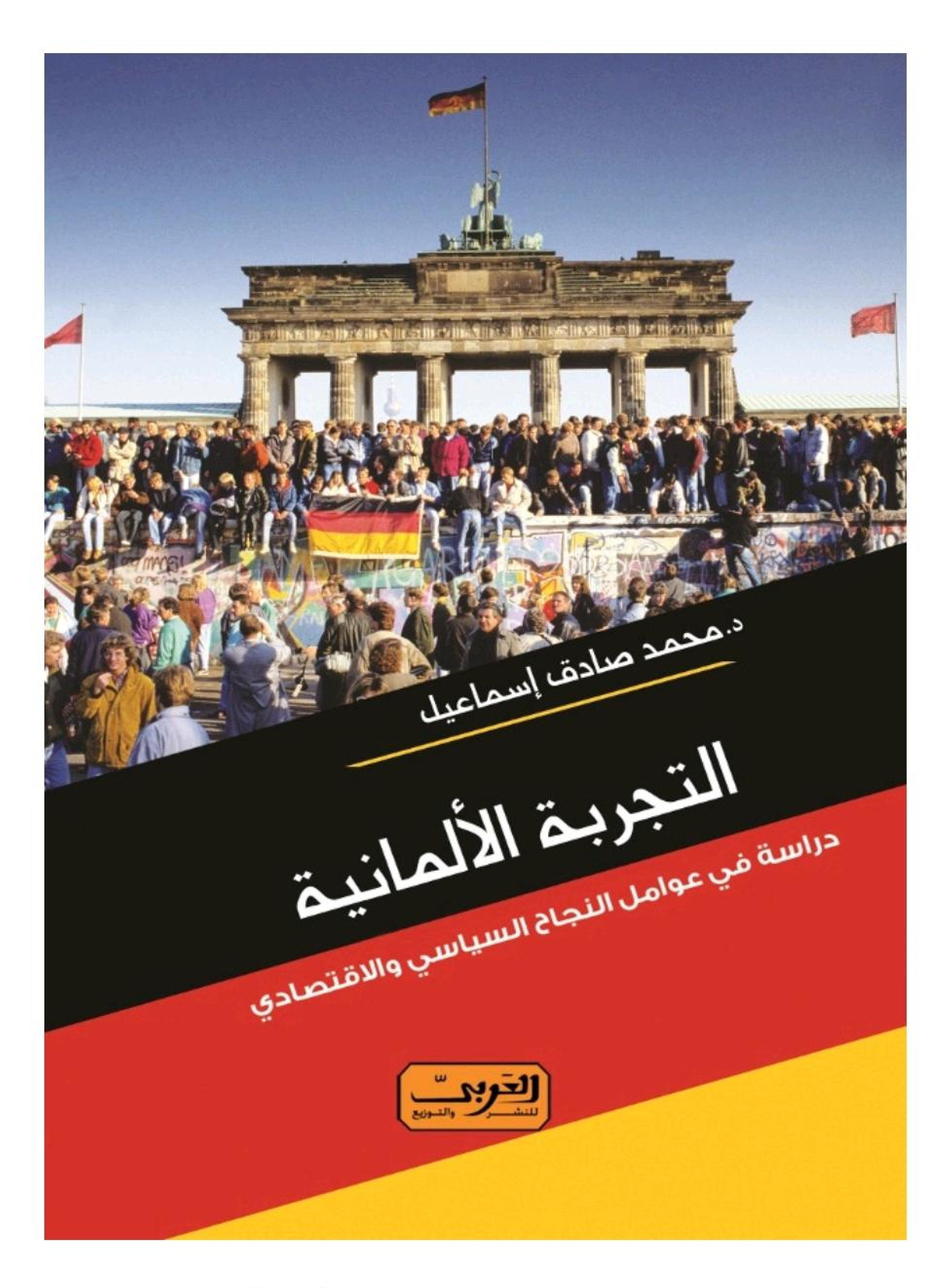

د. محمد صادق إسماعيل
التجربة الألمانية
دراسة في عوامل النجاح السياسي والاقتصادي
العربي للنشر والتوزيع

التجربة الألمانية "دراسة في عوامل النجاح السياسي والاقتصادي"



د. محمد صادق إسماعيل

الطبعة الأولى: يونيو 2017

رقم الإيداع: 7308/2017

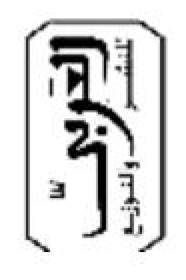
الترقيم الدولي: 9789773192471



الغلاف: محمد سيد

60 شارع القصر العيني 11451 - - القاهرة

ت 27954529 – 27921943: فاكس: 27947566



www.alarabipublishing.com.eg

إسماعيل، محمد صادق

التجربة الألمانية / تأليف محمد صادق إسماعيل.- القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2017.

ص؛ سم. تدمك: 9789773192471

1- ألمانيا – الأحوال السياسية

التجربة الألمانية دراسة في عوامل النجاح السياسي والاقتصادي

د. محمد صادق إسماعيل

مقدمة

كانت الأمور تتقدم ببطء في ألمانيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث بلغ معدل البطالة في عام 1950 نسبة 11.4%، كما أدت الحرب الكورية إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وكان ميزان المدفوعات في حالة عجز كبيرة، ولكن لودفيج إيرهارت والأحزاب الحكومية واصلوا اتباع الخطة الموضوعة والحفاظ على مسارها، وفي بداية 1951، بدأت تظهر بوادر النجاح حيث كان هناك فائض في التصدير، وفي 1952، ساهم الطلب القوي المتزايد من الخارج للبضائع الألمانية في حدوث فائض كبير في الميزان التجاري.

ولم تكن الجمهورية الاتحادية حتى عام 1955 في حاجة إلى جيش، كما أن الإمبراطورية الاستعمارية الألمانية السابقة كان من المقرر تصفيتها وهذا أدى بالتالي إلى أن الجمهورية الاتحادية لديها الآن عدد كبير من القوى العاملة المتحفزة المؤهلة والمدربة تدريبًا عاليًا. وعندما تم إعادة بناء محطات الإنتاج المدمرة، تم ذلك على أحدث التقنيات وأعلى مستويات النمو. وأدت التطورات التي حدثت على الساحة العالمية إلى أن جمهورية ألمانيا أصبحت أولاً شريكًا للقوى المنتصرة بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب العالمية الثانية ثم صارت حليفًا مهمًا لهم. استفادت ألمانيا في إعادة بنائها من خطة مارشال الأمريكية، ولم يساهم إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب فقط في وضع أساس الاتحاد الأوروبي اليوم، ولكن ساهم أيضًا في استمرار القيود المفروضة على الإنتاج واختفاء الأوضاع السياسية غير المستقرة.

وفي كل الإجراءات الاقتصادية المصاحبة لمسيرة الوحدة الأوروبية، برزت ألمانيا المستفيد الأكبر من إطلاق اليورو عام 2002، وحتى خلال أزمة الديون السيادية المتفاقمة التي عصفت بمنطقة اليورو وهددت بانهيارها، جنت ألمانيا مكاسب طائلة ناهزت 167 مليار يورو، ربحتها من أخذها قروضًا من الأسواق المالية بفائدة منخفضة، وبيعها بعد ذلك بفائدة مرتفعة لدول اليورو المتعثرة.

وكرّس هذا الواقع الجديد ألمانيا كمتحكمة بالسياسة المالية والنقدية لمنطقة اليورو، وكمسيطرة من خلال الاقتصاد على أوروبا، وهو ما فشلت ألمانيا النازية في تحقيقه بالحديد والنار. ويقود الاقتصاد الألماني أوروبا ويوجهها خاصة في زمن الأزمة حيث يحتل المركز الرابع عالميًا في الناتج المحلي الخام بعد كل من الولايات المتحدة والصين واليابان، كما يتمتع الألمان بقوة شرائية عالية المستوى، ويميل المجتمع الألماني بطبعه إلى الادخار بنسب هي الأعلى عالميًا تبلغ 35.11%.

ويعتمد الاقتصاد الألماني بالأساس على قطاع التصدير الذي يتمتع بميزة تنافسية عالية ويساهم بنسبة 40% من الناتج الإجمالي المحلي. ولعل ما يجنيه الألمان من ثناء على أداء اقتصادهم ما هو إلا ثمرة لسلسلة من الإصلاحات في سوق العمل قامت بها حكومة المستشار السابق جيرهارد شرودر، وهي الإصلاحات التي قادت إلى استقرار في الأجور بل وانخفاضها منذ اعتماد العملة الموحدة. وقد أسهمت الإصلاحات الاجتماعية في جعل ألمانيا أحد أكثر مواقع الإنتاج في أوروبا فعالية من حيث التكلفة. كما ساهمت الإجراءات الاستباقية التي قامت بها حكومة شرودر ضمن ما يعرف بأجندة 2010 بشكل فعال في جعل الاقتصاد الألماني بمأمن من الهزات التي ضربت اقتصادات الدول الكبرى كأمريكا واليابان وبريطانيا، وهذه الإصلاحات الهيكلية والاجتماعية - كرفع سن التقاعد مثلًا - كانت ألمانيا قد طبقتها بشكل طوعي في إطار استراتيجية بعيدة النظر وهي نفس الإصلاحات التي اعتمدتها الدول المتعثرة مؤخرًا إثر تفاقم أزمة اليورو.

وإضافة لهذا فإن الموهبة العالية للعمالة الألمانية، وانخفاض تكاليف وحدة العمل، ناهيك عن موقع البلاد المميز في وسط أوروبا تمثل عوامل ساعدت على جعل ألمانيا رائدة في مجالات كثيرة، كما هو الحال في النقل والإمدادات وترشيد التوزيع بنجاح، وفي الوقت المحدد عبر طرق مختصرة، وذلك باستغلال البنية التحتية الممتازة للاتصالات وشبكات النقل الجيدة.

واستطاعت ألمانيا بفضل الجودة والميزة التنافسية التي تتمتع بها سلعها مقاومة زحف الركود الذي اجتاح الدول المجاورة لها بما في ذلك فرنسا وبريطانيا. وذلك بانتهاجها سياسة اقتصادية مرنة تستجيب لمتطلبات التطورات الاقتصادية مع اعتمادها على قطاع الإنتاج كنواة رئيسية. على عكس بريطانيا التي تخلت كليًا عن الإنتاج لتركز على الخدمات وهذا ما جعلها عرضة للهزات المالية وما يتلوها من تداعيات سلبية على قطاع الخدمات.

إنها محاولة متواصلة للسعى نحو البحث عن دروس مستفادة من تجارب دولية لعل بعضها يصلح للتطبيق في مجتمعاتنا العربية التي ما زالت في مرحلة تحول من نظام سياسي إلى آخر، وما يزال البحث جاريًا عن نموذج سياسي واقتصادي يصلح للنظم السياسية العربية التي ضلت طريقها لسنوات طويلة ضائعة.

المؤلف،،،

للتواصل:

acs_235@yahoo.com

info@acpss.net

الفصل الأول

نظرة إطارية على جمهورية ألمانيا الاتحادية

مقدمة

تقع ألمانيا وسط أوروبا في النصف الشمالي للكرة الأرضية والشرقي منها، وتغطي ألمانيا مساحة إجمالية 357.021 كم مربع، المساحة البرية 349.223 والبحرية 7.798 ويبلغ طول الحدود الإجمالي 3621 كم والساحل 2.389 كم.

أولا: الجغرافيا والسكان:

والمناخ في ألمانيا معتدل، ويصل معدل الحرارة السنوي إلى 9 درجات. حيث إن الأرض قريبة من البحر، وفي الشتاء لا يصل البحر حدًا عاليًا من البرودة، كما أن الأرض في الصيف ليست دافئة كثيرًا، ومتوسط درجة الحرارة في ألمانيا في شهر يناير / كانون الثاني - وهو أبرد الشهور - درجة واحدة مئوية تحت الصفر. أما في يوليو / تموز - وهو أكثر شهور السنة دفئًا - فإن درجة الحرارة تصل فيه إلى 18o.

وتجتاز ألمانيا العديد من الأنهار، بعضها يعد الأطول في أوروبا مثل الراين 865 كم، إلبه 700 كم، الدانوب 647 كم، ماين 542 كم، فيزر 440 كم، إيمس 347 كم، نيكر 367 كم، هافل 343 كم، موسل 242 كم، إيلده 208 كم، أودر 162 كم.

كما تعد ألمانيا أكبر دولة في السوق الأوروبية من حيث عدد السكان، إذ يبلغ عدد سكانها 82.3 مليون نسمة، "42.0 مليون من الإناث". ويعيش في ألمانيا حوالي 7.3 مليون أجنبي "8.8% من مجمل السكان" منهم 1.7 مليون تركي، وتبلغ كثافة السكان 231 نسمة في كل كم^2، وبهذا تنتمي ألمانيا لأكثر البلاد الأوروبية كثافة في السكان.

أما عن النسبة العمرية، فنجد أن 14% من السكان تحت 15 عامًا، 20% فوق 65 عامًا يصل متوسط العمر المتوقع للرجال إلى 77 سنة، وللنساء 82 سنة "من مواليد 2006"، ويوجد في ألمانيا 82 مدينة كبيرة يتجاوز عدد سكانها 100.000 نسمة.

وينتمي حوالي 53% من السكان للديانة المسيحية "26 مليون كاثوليك، 26 مليون بروتستانت، 900.000 أورثوذكس" كما يوجد 3.3 مليون مسلم وحوالي 230.000 بوذي، 10.000 يهودي، 90.000 من الهندوس. ويضمن الدستور الألماني حرية الاعتقاد والفكر والدين. كما لا توجد كنيسة حكومية أو رسمية.

خريطة ألمانيا

ثانيًا: مبادىء السياسة والحكم:

تتكون جمهورية ألمانيا الاتحادية، كما يتبين من اسمها من اتحاد عدة ولايات. ووفقًا لمعطيات النظام الاتحادي "الفيدرالي" الألماني، فإن الولايات الألمانية الست عشرة لا تتمتع بصفة الإقليم، بل تعد بمثابة دولاً تتمتع بسلطات مستقلة. فلكل ولاية دستورها الخاص الذي يجب أن يتطابق مع الأسس الجمهورية والديمقراطية والاجتماعية لدولة القانون حسبما يعرفها الدستور الألماني. والهدف الأسمى الذي يهدف الدستور الألماني إلى تحقيقه يتمثل في العمل على تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات والظروف المعيشية لجميع الألمان. وفيما عدا ذلك، فللولايات الألمانية مطلق الحرية في صياغة دستورها بالشكل الذي تراه مناسبًا. ويعد مبدأ الدولة الاتحادية أحد الأسس الدستورية التي لا يجب المساس بها. ولكن من الممكن إعادة تقسيم الولايات، بناء على تغييرات جديدة في الحدود بين الولايات، طالما أن المواطنين المعنيين يرغبون في ذلك.

ويعد القانون الأساسي "الدستور" أكثر أنظمة الحكم التي تتمتع بالمصداقية واحترام الحقوق الأساسية للمواطنين في تاريخ ألمانيا، وهو يستند على

الميثاق الأممي لحقوق الإنسان. كما أنه يضمن للمواطنين الألمان الأمان الاجتماعي، لأن المادة (20) منه تنص على أن "جمهورية ألمانيا الاتحادية "الفيدرالية" دولة ديمقراطية واجتماعية". ويحظى القانون الأساسي بقبول كبير لم يشهده أي دستور سابق لدى المواطنين الألمان، رغم أن هذا الدستور كان في البداية مجرد صيغة مؤقتة، وأُكتفي لذلك بتسميته بـ"القانون الأساسي". والجدير بالذكر في هذا الصدد أن الدستور الألماني وُلد من رحم أنقاض الحرب العالمية الثانية، وتمت صياغته في عام 1949 من أجل وضع حجر الأساس لنظام سياسي ديمقراطي جديد قادر على مواجهة "أعداء الديمقراطية والحرية" وذلك "لفترة انتقالية". وعلى الرغم من ذلك، فقد ظل الشعب الألماني يطالب في ديباجة المبادئ العامة للقانون الأساسي "بحرية تقرير المصير وإتمام حرية ووحدة ألمانيا". كما أنه أصر على أن تتم وحدة البلاد المقسمة إلى جزأين، غربي وشرقي، في أقرب وقت ممكن، وذلك بهدف صياغة دستور حر مشترك بعد إتمام الوحدة.

ويشكل المستشار الاتحادي مع الوزراء الاتحاديين الحكومة الاتحادية، أي مجلس الوزراء الاتحادي. ويتمتع المستشار الاتحادي داخل الحكومة الاتحادية وأمام الوزراء الاتحاديين بمكانة مستقلة رفيعة. فهو يرأس مجلس الوزراء، وله وحده الحق في تشكيل مجلس الوزراء، فهو يختار الوزراء ويطرح على الرئيس الاتحادي اقتراحات ملزمة بتعيين الوزراء أو إعفائهم من مناصبهم. إضافة إلى ذلك، يحدد المستشار عدد الوزراء ومجالات اختصاصهم. وتستند قوة منصب المستشار الاتحادي في المقام الأول إلى أنه يملك "صلاحية تحديد توجهات السياسة العامة" وفقاً للدستور، والتي تتحدد على أساسها التوجهات العامة لسياسة الحكومة. وفي إطار هذه التوجهات العامة، يقوم الوزراء الاتحاديون بإدارة اختصاصاتهم باستقلالية ويتحملون مسؤولية عمل وزاراتهم.

وعلى أرض واقع عملية صناعة القرار السياسي، يتوجب على المستشار

الاتحادي أن يراعي اتفاق البرنامج الحكومي مع الحزب الآخر المشارك في الائتلاف الحكومي، وأن يقنع تكتل الأغلبية داخل البرلمان بسياسته "أغلبية المستشار". كما ينبغى الإشارة إلى أن المستشار الاتحادي هو عضو الحكومة الوحيد المنتخب من قبل البرلمان، ولذلك فهو مسؤول في المقام الأول أمام البرلمان الاتحادي "البوندستاج". ولكن الوزراء الاتحاديين يعدون أيضًا مسؤولين أمام البرلمان بصورة غير مباشرة.

ومع وصول النازيين إلى سدة الحكم عام 1933 بعد استغلالهم لنقاط ضعف نظام جمهورية فايمار، التي كانت أول دولة ديمقراطية في التاريخ الألماني، دفع آباء القانون الأساسي إلى سن تشريع يهدف إلى تجنب تكرار أخطاء دستور جمهورية فايمار. هذا التشريع يمنع قوى المعارضة من إسقاط الحكومة، دون أن تكون قادرة على تشكيل ائتلاف حكومي بديل لها. وعلى وجه الدقة، فلا بد للبرلمان الاتحادي الذي يريد حجب الثقة عن المستشار أن يختار في نفس الوقت بأغلبية أصواته خلفًا لهذا المستشار. والجدير بذكره في هذا السياق هو أنه جرت محاولتان سابقتان لإسقاط المستشار الاتحادي من خلال "حجب الثقة البنَّاءة" وفقًا للمادة (67) في الدستور، ولم يُكتب النجاح سوى لواحدة منهما: فمن خلال حجب الثقة عن المستشار الأسبق هيلموت شميت في أكتوبر / تشرين الأول 1982، أصبح هيلموت كول خلفًا له، وترأس تحالف بين الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الديمقراطي الحر حكم ألمانيا حتى عام 1998.

دور مجلس الولايات:

يمثِّل مجلس الولايات "البوندسرات" الولايات الست عشرة ويعبر، عن العناصر الفيدرالية المكونة للدولة الاتحادية، كما أنه يتكون من أعضاء تعينهم حكومات الولايات. ولكل ولاية من ثلاثة إلى ستة أصوات تبعًا لعدد سكانها. ومن خلال مجلس الولايات، تشارك الولايات في صياغة وتشريع القوانين، وإدارة شؤون جمهورية ألمانيا الفيدرالية. ولا يعد مجلس الولايات هيئة تابعة للولايات، بل

هو هيئة فيدرالية تضطلع فقط باختصاصات اتحادية. ونظرًا للتشكيلات السياسية الحزبية المختلفة في الاتحاد والولايات، فإنه يمكن لمجلس الولايات أن يحقق نوعًا من التوازن السياسي، كما يمكن استخدامه كأداة للمعارضة من أجل إعاقة العمل السياسي للحكومة الاتحادية، وهو ما تكرر في السنوات الأخيرة حيث تحتل المعارضة أغلبية مقاعد مجلس الولايات، وعلى هذا النحو تحد من قدرة الحكومة الاتحادية على تمرير قوانين مهمة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن رؤساء حكومات الولايات يتولون رئاسة هذا المجلس بالتناوب وفق نظام دوري محدد، ويُنتخب الرئيس لمدة عام واحد يضطلع فيه بالصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية، في حالة عجز الأخير عن القيام بمهامه.

وتجري الانتخابات الاتحادية لمجلس النواب الألماني "البوندستاج" في العادة كل أربع سنوات. ولكن إمكانية الانتخابات المبكرة تبقى موجودة في حالة وجود ظروف استثنائية مثل حالة الشلل السياسي العام التي نتجت عن هيمنة المعارضة المحافظة على مجلس الولايات وغياب أرضية شعبية كانت تؤيد سياسة المستشار الإصلاحية. ولكن القرار النهائي في هذا الصدد كان في يد الرئيس الألماني السابق هورست كولر.

السياسة الخارجية الألمانية:

كان القرن العشرين قرن التغيرات بشكل لا مثيل له. فقد شهد ثلاث أزمات دولية كبيرة: حربان عالميتان ثم حرب باردة، إضافة إلى سلسلة من التغيرات الثورية، تركت كلها آثارًا عميقة في حياة البلاد المختلفة والشعوب على تنوع ألوانها. وهذا ينطبق بشكل خاص على ألمانيا. حيث إن هذا البلد الواقع في وسط أوروبا كان له دور أساسي في التغيرات المتنوعة، ودورًا رئيسيًا في اندلاع الحربين العالميتين على السواء، أو لأنه أيضًا كان الأشد تأثرًا بالتطورات المختلفة، كالحرب الباردة وبداية انهيار النظام العالمي ثنائي القطبين في أواخر الثمانينيات. ومع انهيار النظام العالمي الذي ساد بعد الحرب، وجد الألمان أنفسهم في مواجهة حالة جديدة تمامًا من السياسة الداخلية والخارجية. وقد

استفادوا في ظل هذه الظروف من التطورات السياسية التي انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي أواخر عام 1991. هذه التطورات لم تجلب لهم في عام 1990 عودة الوحدة بين شطري البلد الممزق فحسب، وإنما عودة السيادة الذاتية المطلقة التي افتقدوها ما يقرب من نصف قرن من الزمن.

وتبدو كل هذه الأمور من المسلمات البديهية، ولكنها على ضوء السياسة الألمانية وخوض الحروب خلال النصف الأول من القرن العشرين، إضافة إلى التركيبات القائمة خلال مرحلة الحرب الباردة، تعني كلها تحديات كبيرة.

وهكذا وجدت ألمانيا الموحدة نفسها بين عشية وضحاها مركز التطورات السياسية العالمية. ويعود النجاح في التعامل مع هذه المعطيات الجديدة إلى أسس السياسة الخارجية الألمانية، التي نشأت مع ولادة جمهورية ألمانيا الاتحادية وتطورت وتعمقت منذ ذلك الحين. ومن أهم ما يميز السياسة الخارجية الألمانية في الماضي والحاضر الوسطية والثبات والاستمرارية. ومن هذه الأسس القائمة منذ عصر كونراد آدناور (1949 – 1953)، أول مستشار ألماني اتحادي، هي الشراكة عبر الأطلسي والاندماج الأوروبي، والتطلع نحو علاقات جوار جيدة، وبشكل خاص مع فرنسا، وهو ما تسعى إليه السياسة الخارجية الألمانية منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي، تمامًا كما في مشروع المصالحة مع إسرائيل الذي بدأ في وقت مبكر.

ومن المعلوم أن العنصر الأساسي للسياسة الألمانية الخارجية الذي عملت عليه الحكومات المتعاقبة يتجلى في دخول البلاد أشكالاً مختلفة من العمل المشترك والتعاون المتعدد الأطراف. وقد ساعد على ذلك تجارب الحربين العالميتين، إضافة إلى رغبة دول الجوار في مراقبة الألمان ومنعهم من سلوك الطرق المنفردة التي ربما تؤدي إلى ويلات جديدة. ولكن العامل الرئيسي كان أيضًا رغبة الألمان الملحة في السلام والأمان والرخاء وتطلعهم إلى الديمقراطية، إضافة إلى إدراكهم أن اندماج بلدهم مع محيطه هو الشرط الأساس لعودة الوحدة الألمانية.

وقد بيّن التاريخ أنهم كانوا على حق، ولهذا لم تكن مصادفة أن يسعى الألمان بالذات إلى التعاضد والتمسك بوحدتهم وهويتهم الجديدة فور انتهاء الأزمة بين الشرق والغرب. فقاموا بالتركيز على المنظمات الدولية التي منحت في السابق ألمانيا الاتحادية "القديمة" التعاون والمساعدة والأمل في المستقبل. وهذا ينطبق على الاتحاد الأوروبي تمامًا كما ينطبق على حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وينطبق على منظمة الأمم المتحدة باعتبارها الهيئة المركزية الكبيرة لمعالجة الأزمات، وعلى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا "O.S.C.E". وهى أكبر منظمة دولية للتعاون الأمني الإقليمي في العالم حيث تضم في عضويتها 56 دولة مشاركة. وبدأت المنظمة أعمالها سنة 1975.

إلا أن كل هذه التجمعات كانت ما تزال واقعة تحت تأثيرات الأزمة بين الشرق والغرب، أو بمعنى آخر تحت تأثيرات زمن ولّى واندثر. وبينما تلاشت منظمات العالم الشيوعي مع عام 1991، وتحوّل مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي "KSZE" إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا "OSZE"، وجدت كل من الهيئات الغربية والأمم المتحدة نفسها منذ انتهاء الحرب الباردة في مواجهة تساؤل كبير حول التغييرات الجذرية في أسس تركيباتها.

وبالنسبة لألمانيا الموحدة، فقد بدأت في تسعينيات القرن الماضي مع حقبة من التحديات الاستثنائية. فمن ناحية كان لا بد من حسن إدارة الأمور على المستوى الداخلي، ومن ناحية أخرى وجد الألمان أنفسهم في ذات الوقت يضطلعون بدور جديد غير مألوف في السياسة الخارجية. هذا هو الوجه الأول للميدالية. ولكن يوجد لها وجه آخر أيضًا: عودة الوحدة الألمانية تقف بشكل جوهري في مواجهة اتجاه عالمي جديد نحو التحلل والتفكك وحتى التدمير في العالم. نهاية الاتحاد السوفيتي، ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، إضافة إلى الأزمات التي تعود جزئيًا لأسباب داخلية، وجزئيًا لأسباب خارجية وتؤدي إلى تفكك إثيوبيا والصومال والسودان على سبيل المثال لا الحصر. كل هذا زاد من عدد اللاعبين على ساحة السياسة الخارجية، حتى وإن كان البعض منهم لا

يحظى بالاعتراف كدول مستقلة، إلا أن هذا العدد حقق قفزات كبيرة، مما أدى أيضًا إلى نمو سريع في الأزمات المعقدة كمًا ونوعًا.

هذه الأزمات وضعت السياسة الخارجية والأمنية علاوة على السياسات الاقتصادية والمالية وكذلك سياسات التنمية والبيئة في مواجهة تحديات لم تكن تعرفها من قبل؛ لأنها كانت ناجمة عن تركيبات متنوعة من الأزمات: عرقية ودينية، وكذلك أزمات متعلقة بالحدود واستخدام الموارد، إضافة إلى حالات طارئة في موضوعات الغذاء والنظافة. وقد كانت هذه الأزمات المتنوعة والمتعددة تتداخل فيما بينها لتولد أزمات معقدة غير قابلة للحل دون مساعدة خارجية. ففي نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وصل عدد اللاجئين والمشردين داخل أفريقيا وحدها إلى 16 مليون فرد. ويقع على ألمانيا بالذات عبء كبير في حل الأزمات. حيث إن ألمانيا ليست مجرد بلد غني: إنها بلد ذو تاريخ استعماري قصير جدًا مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى، وقد انتهى هذا التاريخ الاستعماري القصير مبكرًا، مع الحرب العالمية الأولى. لهذا تعتبر ألمانيا شريكًا مطلوبًا في التعاون الاقتصادي والتنمية. بمساعدات تصل سنويًا إلى حوالي 14 مليار يورو، وبالتالي تُعتبر ألمانيا ثاني أكبر متبرع بعد الولايات المتحدة في العالم، وقبل بريطانيا وفرنسا واليابان.

الفصل الثاني

التطور السياسي في ألمانيا قبل الوحدة

مقدمة

يتردد المؤرخون الألمان في تحديد فترة زمنية دقيقة لنشوء الأمة الألمانية. فقد كانت المناطق التي تشكل اليوم جمهورية ألمانيا الاتحادية مسرحًا لهجرات واسعة من قبل شعوب وقبائل مختلفة في الفترة التي أعقبت سقوط الدولة الرومانية نهاية القرن الخامس. وقد اصطلح على تسمية سكان هذه المناطق الواقعة في وسط أوروبا بالقبائل الجرمانية. ولم تتوحد المناطق المذكورة في ظل سلطة واحدة إلا مع قيام مملكة الفرنج نهاية القرن الثامن بقيادة الملك كارل الكبير "المعروف في المصادر العربية بـ"شارلمان الكبير" والذي تشير المراجع التاريخية إلى تبادله للرسل والهدايا مع الخليفة العباسي هارون الرشيد في بغداد مطلع القرن التاسع". وبعد وفاة كارل الكبير، تم تقسيم مملكة الفرنج إلى مملكة الفرنج الغربية التي انبثقت عنها فرنسا لاحقًا، وإلى مملكة الفرنج الشرقية التي شكلت الأساس لنشوء ألمانيا لاحقًا.

وفي أوائل القرن العاشر، بدأت عملية انفصال الجزء الشرقي من مملكة كارل الكبير وتطورها التدريجي إلى ما كان يُدعى بالإمبراطورية الرومانية المقدسة. وضمت إلى جانب المناطق الألمانية أراضي النمسا وسويسرا وشمال إيطاليا وبوهيميا "تشيكيا" وهنغاريا. وقد سميت لاحقًا بمملكة الألمان التي يعتبرها الكثير من المؤرخين النواة الأولى لنشوء ألمانيا ككيان سياسي وكدولة في سنوات ما بعد الألفية الأولى.

ونتيجة لضعف الحكم المركزي وللهجمات الخارجية، نشأت خلال هذه الفترة من العصور الوسطى العديد من المدن والدويلات المستقلة وخاصة في مناطق سكسونيا وبافاريا وسوابن. وشهدت هذه المدن تطورًا سريعًا في نظمها

الإدارية والقانونية، وأضحت مراكز هامة للنشاط التجاري والحرفي مما ساهم في التطور الاقتصادي اللاحق.

غير أن الفترة المذكورة من القرون الوسطى شهدت أيضًا تعاقب العديد من الأسر الحاكمة ونشوب سلسلة من الصراعات على السلطة والنفوذ بين الطامحين في الحكم والدويلات المختلفة والملوك والقياصرة من جهة وبين السلطة الدينية ممثلة في بابا الكنيسة الكاثوليكية في روما من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى الحروب الخارجية. وقد أثر كل ذلك بشكل سلبي على مستوى التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وفي القرن الرابع عشر، أدت الاضطرابات السياسية والحروب والانفجار الديمغرافي والكوارث الطبيعية وتراجع الإنتاج الزراعي إلى ظهور المجاعات وتفشي الأوبئة. إذ تشير المراجع التاريخية إلى أن الطاعون أدى في عامي 1349 و1350 إلى موت ثلث سكان ما كان يدعى بالمملكة الرومانية المقدسة. وفي أواخر القرون الوسطى، استطاعت أسرة "هابسبورج" الوصول إلى سدة القيصرية التي قُدِّر لها لاحقًا لعب دورًا هامًا في التاريخ الأوروبي.

وعلى الجانب الآخر، تمثل حركة الإصلاح الديني التي كان لها أعظم الأثر على التطورات السياسية والفكرية اللاحقة في القارة الأوروبية مرحلة فاصلة في التاريخ الألماني والأوروبي. وتعود بداية الإصلاح إلى عام 1517 عندما أقدم الراهب مارتن لوثر على نشر أفكاره المناهضة للسلطة البابوية وتعليقها على أبواب إحدى الكنائس في مدينة فيتنبرج شرق ألمانيا معلنًا بذلك الحرب على صكوك الغفران. وقد ردَّ بابا الفاتيكان على هذا الهجوم بطرد لوثر من الكنيسة الكاثوليكية واتهامه بالهرطقة مما ساهم في توسيع القاعدة الاجتماعية لحركة الإصلاح الديني.

كما شهدت تلك الفترة تنصيب الملك كارل الخامس من سلالة "هابسبورج" الذي انشغل بالحروب والنزاعات مع الدولة العثمانية ومع فرنسا وبابا الكنيسة

الكاثوليكية مما أفسح المجال أمام انتشار حركة الإصلاح الديني لتصبح الكنيسة الإنجيلية "البروتستانتية" بذلك العقيدة السائدة في الكثير من المدن الألمانية.

وتزامنت هذه الأحداث مع اندلاع انتفاضة عارمة للفلاحين "ثورة الفلاحين" نتيجة للاضطهاد القاسي الذي تعرضوا له والأوضاع المعيشية السيئة التي عاشوها. وتوجت الانتفاضة بحرب الفلاحين التي رافقتها أعمال عنف وانتقام واسعة النطاق خلال الفترة من 1524 إلى 1526.

وفي أوائل القرن السابع عشر، بدأت عمليات التضييق على أتباع المذهب البروتستانتي، وخاصة في عهد القيصر فرديناند الثاني الذي حاول إجبار السكان على اتباع المذهب الكاثوليكي في انتهاك واضح لمبدأ حرية الأديان المكفولة آنذاك. وهو الأمر الذي ساهم في اندلاع الانتفاضة البوهيمية في براج. وكانت هذه الانتفاضة بمثابة شرارة بدء حرب الثلاثين عامًا التي استمرت من عام 1618 وحتى عام 1648. هذه الحرب التي بدأت كحرب دينية سرعان ما تحولت إلى حرب أوروبية واسعة النطاق شاركت فيها كل من النمسا وإسبانيا وفرنسا والسويد والدنمارك إلى جانب الدويلات الألمانية المختلفة. وكانت الأراضي الألمانية المسرح الأساسي للمعارك الطاحنة خلال هذه الحرب التي دمرت مناطق واسعة وأدت إلى خسائر بشرية هائلة. ونتيجة لذلك، تراجع عدد السكان إلى النصف مقارنة بفترة ما قبل الحرب كما يقول المؤرخون. وبعد مفاوضات طويلة، انتهت هذه الحرب بإبرام ما يدعى "صلح ويستفاليا" نسبة إلى منطقة ويستفاليا الواقعة غرب ألمانيا في عام 1624. وبموجب هذا الصلح، تم الاعتراف بالمساواة بين الطوائف الثلاثة الكاثوليكية واللوثرية والكالفانية. كما تم بموجبه ترسيخ تقسيم المملكة الألمانية إلى قرابة ثلاثمائة دويلة وإمارة كانت تحظى باستقلال كامل تقريبًا، ما يعني الحد من صلاحيات القيصر الألماني إلى حد كبير. وقد استمر الوضع الذي تميز بازدواجية السلطة بين الحكم المركزي ممثلاً في القيصر وبين الأمراء الطامحين للاستقلال سنوات

طويلة.

وقد كان الدمار الهائل والتراجع المريع في عدد السكان نتيجة حرب الثلاثين عامًا سببًا مباشرًا في اعتماد أساليب سياسية جديدة. وهو ما تمثل في ظهور أشكال الحكم المطلق على الصعيد السياسي وفي انتشار الأفكار الاقتصادية للمدرسة المركانتيلية الداعية إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

كما شهد النصف الثاني من القرن السابع عشر صعود بروسيا كقوة أوروبية مؤثرة ومنافسة للإمبراطورية النمساوية - المجرية. من جهة أخرى، بدأت آنذاك أفكار التنوير بالتغلغل في الأوساط الاجتماعية والسياسية. وهو ما تزامن أيضًا مع بروز الأفكار القومية التي كانت تدعو لتوحيد الدويليات والولايات الألمانية الصغيرة في إطار دولة وطنية. وانتهت هذه الحقبة بحروب نابليون التي أدت إلى النهاية الرسمية للإمبراطورية الرومانية المقدسة عام 1806.

وعلى خلاف ما هو شائع في الأدب السياسي الغربي، ركز بسمارك في بدايات سلطته على تكريس مصالح مملكته بروسيا. غير أن انتصار الأخيرة على فرنسا وتأسيس الرايخ الألماني فرض عليه لعب دور أكبر من حدود مملكته.

ومع الإعلان رسميًا عن نهاية الإمبراطورية الرومانية المقدسة في عام 1806، بدأت حقبة جديدة من التاريخ الألماني. وقد تميزت هذه الحقبة كغيرها من حقب سابقة بالكثير من الصراعات والحروب الإقليمية والدولية بين مختلف القوى في أوروبا. كما ترافقت مع انتشار الأفكار القومية في القرن التاسع عشر كرد فعل على حالة التمزق والتفتت السائدة حينذاك، إذ تشير المصادر إلى أن المناطق الناطقة بالألمانية كانت تضم في عام 1789 نفس هذا الرقم من الدويلات والممالك والإمارات والمدن الحرة. وهو ما شكل عائقًا في وجه التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وعلى ضوء ذلك، فإن الطموحات الرامية إلى تأسيس دولة قومية موحدة لم تأتِ من فراغ وإنما تحت تأثير العديد من العوامل.

ففي المجال الفكري، ساهم عدد من المفكرين البارزين في الدعوة لأفكار القومية ولتأسيس دولة موحدة قادرة على منافسة الدول القومية الأخرى في أوروبا. وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الهام الذي لعبه كل من الفيلسوف يوهان غوتليب فيشته (1762 – 1814) والعالم اللغوي الشهير يوهان غوتفريد هيردر (1744 - 1803) في هذا المجال، هذا بالإضافة إلى الدور الذي لعبه الطلاب ومنظماتهم في النهضة القومية.

كما وجد الوعي القومي صداه في حروب الاستقلال ضد طموح إمبراطور فرنسا نابليون بونابرت بالسيطرة على أوروبا. وقد شكلت معركة الأمم في عام 1813 قرب مدينة لايبزج شرق ألمانيا مرحلة حاسمة في هذه الحروب التي أدت إلى تعميق الفكر القومي. الجدير ذكره أن جيوش بروسيا والنمسا وروسيا والسويد ودول أوروبية أخرى ألحقت هزيمة كبيرة بجيوش نابليون في هذه المعركة.

وقد بدأت بواكير الثورة الصناعية التي انطلقت من بريطانيا، بالوصول إلى ألمانيا منذ أوائل القرن التاسع عشر. وقد أدت عملية التصنيع إلى انتعاش اقتصادي ملحوظ وإقامة شبكات كثيفة للمواصلات وخاصة شبكة السكك الحديدية التي ربطت بين مختلف المدن والمناطق. من جهة أخرى، ترافق التطور الاقتصادي مع تغيرات اجتماعية عميقة، أهمها ظهور وتنامي نفوذ الطبقة البرجوازية والفئات الوسطى وبروز الحركة العمالية، هذا بالإضافة إلى الكثير من المشاكل الاجتماعية. وهذا ما ساهم في انتشار الأفكار الليبرالية الداعية إلى إجراء إصلاحات جذرية. وعزز من ذلك اصطدام النمو الاقتصادي بالقيود الجمركية الناجمة عن انقسام ألمانيا إلى العديد من الدويلات المستقلة. ولذا تعالت الأصوات الداعية وخاصة في بروسيا إلى توحيد السوق. وقد تمخض عن ذلك في البداية تأسيس الاتحاد الجمركي الذي شمل غالبية الدويلات الألمانية في عام 1834.

وفي شباط / فبراير من عام 1848، بدأت حالة الغليان الثوري في فرنسا.

وسرعان ما امتد تأثيرها إلى المناطق الناطقة بالألمانية التي شهدت في مارس / آذار من نفس العام اندلاع ثورة عارمة أدت إلى سقوط نظام الزعيم النمساوي ميترنيخ المُعادي للأفكار الليبرالية. من جهة أخرى، حاولت السلطات في مختلف المناطق امتصاص النقمة الشعبية من خلال منح المواطنين بعض الحريات كحرية الصحافة وحرية التظاهر وتكريسها في الدساتير السارية.

وفي مايو / آيار من نفس العام، أقيمت انتخابات في معظم المناطق الألمانية لاختيار مندوبي الجمعية الوطنية الألمانية كهيئة برلمانية لعموم ألمانيا. وقد أصدرت الجمعية في 28 مارس / آذار من عام 1849 دستورًا جديدًا على أن يسري على كافة المناطق الألمانية. كما جرت محاولات لإحياء ما يُدعى بالرابطة الألمانية أو "الاتحاد الألماني" الذي تأسس في عام 1815 في مؤتمر فيينا. لكن محاولات وضع فكرة إقامة دولة ألمانية موحدة تضم جميع المناطق الألمانية بما فيها النمسا موضع التطبيق كانت تصطدم بالصراع الدائر بين كل من الإمبراطورية النمساوية ومملكة بروسيا حول تقاسم النفوذ في وسط أوروبا. وقد تُوِج هذا الصراع باندلاع الحرب بين بروسيا وحليفاتها من الدويلات الألمانية الشمالية من جهة وبين النمسا المدعومة من قبل بعض الولايات في جنوب ألمانيا من جهة أخرى. وانتهت هذه الحرب في تموز / يوليو 1866 الأخيرة، ما أسفر عن تأسيس رابطة شمال ألمانيا في 18 آب / أغسطس من نفس العام بمبادرة من رئيس وزراء بروسيا أوتو فون بسمارك. وضمت تلك الرابطة في البداية سبع عشرة دولة وإمارة إلى جانب بروسيا. وقد اكتسبت زخمًا أقوى من خلال انضمام مملكة سكسونيا إليها. كما دفع تعاظم نفوذ بروسيا دويلات وإمارات أخرى في جنوب ألمانيا إلى التقارب مع الرابطة.

وقد فتح انتصار بروسيا على النمسا مجالاً واسعًا أمام بسمارك لتزعم الحركة القومية الألمانية الرامية إلى تشكيل دولة قومية للألمان. ورغم أن توحيد ألمانيا في القرن التاسع عشر يُربط عادة باسم بسمارك، إلا أن المبدأ القومي لم يكن يلعب في البداية دورًا كبيرًا في تصوراته وخططه السياسية. وبخلاف ما

هو شائع في الأدب السياسي والفكر القومي العربي، والذي يحاول إضفاء هالة على بسمارك ويميل إلى تمجيده كبطل قومي، فإن سياسته كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى تكريس مصالح بروسيا وضمان نفوذها وهيمنتها. وقد عمد نهاية الستينيات من القرن التاسع عشر إلى استغلال تصاعد التوتر في العلاقات بين فرنسا وبروسيا من أجل هذا الهدف وأهداف أخرى. وقد نشأ هذا التوتر بعد الخلاف حول تسمية مرشح للعرش الإسباني آنذاك.

وسرعان ما تفاقمت الخلافات في تموز / يوليو من عام 1870 عندما أقدم إمبراطور فرنسا نابليون الثالث على إعلان الحرب ضد بروسيا. وهو ما دفع ولايات جنوب ألمانيا إلى الوقوف إلى جانب بروسيا. وقد تمكنت الأخيرة من دحر الجيش الفرنسي وحسم الحرب الألمانية – الفرنسية لصالحها في معركة سيدان مطلع سبتمبر/ أيلول 1870. وفي مطلع العام التالي 1871 انتهت الحرب باستسلام فرنسا. وفي الثامن عشر من يناير / كانون الثاني من نفس العام، تم الإعلان رسميًا عن تأسيس الرايخ الألماني في قصر فرساي قرب باريس. ويرى الكثير من المؤرخين أن اختيار هذا المكان شكل استفزازًا للمشاعر الفرنسية وساهم في تغذية العداء التاريخي بين فرنسا وألمانيا. وبموجب دستور الدولة الجديدة، أصبح ملك بروسيا فيلهيلم الأول قيصرًا للرايخ الألماني. أما بسمارك فقد تولى بصفته رئيس وزراء بروسيا منصب مستشار الرايخ الألماني. وهو منصب احتفظ به حتى عام 1890.

كما عملت سياسة الحديد والدم لبسمارك على توحيد ألمانيا وارتفعت بها إلى مصاف الدول المتقدمة، لكنها مثلت من جهة أخرى أرضًا خصبة لنشوء الأفكار القومية والعسكرية المتطرفة.

وترتبط العقود التي تلت تأسيس الرايخ الألماني في عام 1871 بشخصية وسياسة أول مستشار للرايخ الألماني أتو فون بسمارك والذي درج المؤرخون على تقسيم فترة حكمه إلى مرحلتين. ففي السنوات الأولى، حاول بسمارك استمالة بعض القوى الليبرالية في مساعيه الرامية للحد من نفوذ القوى

المحافظة، وخاصة حزب الوسط الذي كان يمثل الكنيسة الكاثوليكية. وكانت سياسة بسمارك تهدف حينها بشكل خاص إلى تأكيد الطابع العلماني للدولة وتحجيم دور الكنيسة الكاثوليكية في الحياة السياسية. كما انعكس هذا التوجه الليبرالي على الصعيد الاقتصادي في اعتماد سياسية تقوم على مبدأ حرية التجارة. وارتبطت هذه السياسة بتحقيق تطور اقتصادي وصناعي ملموس في السنوات الأولى، إذ شهد مطلع سبعينيات القرن التاسع عشر انتعاشًا اقتصاديًا ملحوظًا مكن ألمانيا من تجاوز فرنسا كثاني قوة اقتصادية في أوروبا.

ومع انتهاء عقد السبعينيات، بدأت المرحلة الثانية من عهد بسمارك والتي تميزت بتعاظم نفوذ القوى المحافظة. وتجلى هذا التوجه في تشديد الموقف المعادي للتيارات اليسارية والذي توج في عام 1878 بإصدار ما يدعى بقانون الاشتراكيين والذي صيغ خصيصًا لمحاربة الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

من جهة أخرى، حاول بسمارك الوقوف بوجه تغلغل الأفكار الاشتراكية والراديكالية وسط الحركة العمالية من خلال تحسين أوضاع العمال المعيشية واعتماد نظام متطور للتأمينات الاجتماعية. وتمثلت أهم الخطوات في هذا المجال في تطبيق التأمين الصحي في عام 1883 والتأمين ضد الحوادث في عام 1884 وأخيرًا التأمين الاجتماعي في عام 1889. ورغم أهمية هذه الإجراءات من الناحية الاجتماعية، إلا أن سياسة بسمارك الرامية إلى القضاء على الحزب الاشتراكي الديمقراطي والحد من نفوذه وسط العمال لم تؤدِ إلى النتائج المطلوبة في ظل نجاح الحزب المذكور في الحصول على نسبة متزايدة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية والتي مكنته اعتبارًا من نهاية الثمانينيات من التحول إلى لاعب أساسي في الحياة السياسية والبرلمانية في ألمانيا.

على صعيد آخر، شهد الرايخ الألماني في فترة ما بعد الوحدة الألمانية اتساع ظاهرة عسكرة المجتمع وتمجيد الروح العسكرية البروسية. وقد وجدت هذه

الدعوات أرضًا خصبة من خلال توظيف انتصارات الجيش البروسي في حروبه ضد النمسا وفرنسا. ولم تقتصر مظاهر العسكرة على الجيش فقط، وإنما امتدت آثارها إلى صفوف المدارس أيضًا. كما أنشئت الآلاف مما يُدعى بجمعيات المحاربين، وهي منظمات أهلية تقوم على مبدأ تمجيد القيصر والجيش كضمانة لألمانيا الموحدة.

أما في مجال السياسة الخارجية، فقد حاولت ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر الحفاظ على التوازنات القائمة وسط أوروبا من خلال الدخول في تحالفات مع الدول الكبرى حينذاك كالنمسا وروسيا بشكل خاص، إضافة إلى بريطانيا وإيطاليا. غير أن هذه التحالفات كانت تتسم بالطابع المؤقت، ولم تنجح في حل التناقضات المستعصية بين مصالح هذه الدول. كما بقيت حالة التوتر هي الطاغية على العلاقات مع فرنسا.

وفي عام 1888، توفي فيلهلم الأول ليخلفه على عرش ألمانيا ابنه المريض فريدريش والذي توفي بدوره بعد 99 يوم فقط من اعتلائه العرش ليمهد الطريق لابنه فيلهلم الثاني الذي تُوج قيصرًا للرايخ الألماني. ومنذ البداية، حاول القيصر الشاب الحد من نفوذ مستشار الرايخ المخضرم أوتو فون بسمارك ما أدى إلى تفاقم الخلافات بينهما ووصولها إلى نقطة اللا عودة. وقد تكللت هذه التطورات في الثامن عشر من مارس / آذار 1890 بتنحي بسمارك عن جميع مناصبه. ومن خلال تعيين مستشار جديد، بدأ القيصر فيلهم الثاني باعتماد نهج جديد في السياسية الداخلية والخارجية للرايخ الألماني. وتمثل ذلك في البداية في محاولة أخذ التحولات الاجتماعية الناجمة عن عملية التصنيع بالأخذ في الاعتبار تحسين الخدمات الاجتماعية والسعي لكسب طبقة العمال وإلغاء قانون ملاحقة الاشتراكيين. في حين أن هذه السياسة أيضًا فشلت في احتواء نفوذ الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وهو ما دفع فيلهلم الثاني للعودة إلى سياسة بسمارك القائمة على القمع، الأمر الذي ألقى بظلاله القاتمة على الحياة السياسية والبرلمانية في ألمانيا في أواخر القرن التاسع

عشر ومطلع القرن العشرين.

كما تجلى النهج الجديد للقيصر فيلهلم الثاني على صعيد السياسة الخارجية في عدم تجديد معاهدة عدم الاعتداء مع روسيا القيصرية عام 1890، الأمر الذي دفع الأخيرة إلى إبرام اتفاقية عسكرية مع فرنسا في عام 1894. وردت ألمانيا بدورها على ذلك بالإعلان عن خطط توسيع أسطولها الحربي. ورغم معارضة بعض الأحزاب وفي مقدمتها الحزب الاشتراكي الديمقراطي لهذه الخطط، إلا أن البرلمان صادق على تعزيز الأسطول بسفن حربية ذات طابع هجومي. وقد جرى ذلك وسط حملة دعاية واسعة لكسب الرأي العام الألماني من خلال نشر الأفكار القومية المتطرفة. وكان لهذه القرارات أثر بالغ السلبية على العلاقات مع بريطانيا العظمي التي رأت فيها تهديدًا لمصالحها. والنتيجة كانت اندلاع سباق محموم للتسلح في أوروبا وخصوصًا بين ألمانيا وبريطانيا.

من جهة أخرى، عمدت ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر إلى توثيق علاقاتها بالإمبراطورية العثمانية. ويندرج ضمن هذا التوجه الاتفاق على مشروع خط حديد برلين - بغداد والذي رأت فيه بريطانيا محاولة جديدة لتهديد مناطق نفوذها. وقد ردت بريطانيا على هذه السياسة بالسعي للتقارب مع فرنسا والذي تكلل في عام 1904 بالإعلان عن اتفاقية التفاهم الودي مع فرنسا. وفي عام 1907، انضمت روسيا إلى هذه الاتفاقية التي تحولت إلى حلف ثلاثي والذي ضم القوى الرئيسية للحلفاء في مواجهة قوى المحور أثناء الحرب العالمية الأولى. واشتدت النزاعات بين القوى الأوروبية نتيجة للسياسات الاستعمارية ومحاولات توسيع مناطق النفوذ في إفريقيا وآسيا. ومع تفاقم الصراعات الدولية، لم يتطلب الأمر سوى شرارة لكي تندلع حرب كبرى. وجاءت هذه الشرارة عندما أقدم صربي متطرف على اغتيال ولي العهد النمساوي فرانس فرديناند في الثامن والعشرين من يونيو / حزيران عام 1914 في سراييفو. ورغم النجاحات الأولى للجيش الألماني في المعارك مع قوات الحلفاء، إلا أن طول أمد الحرب حولها إلى حرب خنادق استُخدمت فيها مختلف الأسلحة بما

فيها الأسلحة الكيماوية وأسفرت عن خسائر فادحة في الأرواح لدى الطرفين. وقد أدى تلاشي الأمل بتحقيق نصر عسكري سريع في نهاية المطاف إلى تعميق الأزمة السياسية في ألمانيا.

وقد انهارت جمهورية فايمار، أول تجربة ديمقراطية في ألمانيا؛ نظرًا لأن الكثيرين من الألمان كانوا ينظرون إلى الديمقراطية كنظام مفروض من الخارج وهو ما مهَّد لصعود الحزب النازي وزعيمه هتلر إلى سدة الحكم وإقامة نظام ديكتاتوري.

كما أن الحماس الشعبي الذي رافق انتصارات الجيش الألماني خلال الفترة الأولى من الحرب العالمية الأولى سرعان ما تبخر مع تحول العمليات القتالية إلى معارك خنادق دامية وتزايد الشكوك بتحقيق نصر عسكري سريع. والنتيجة كانت تصاعد حدة الاستقطاب السياسي في الجبهة الداخلية واستفحال التناقضات بين القوى السياسية المختلفة. ففي الوقت الذي كانت تطالب فيه القوى اليسارية في البرلمان بإنهاء سريع للحرب وإصلاح جذري للنظام السياسي، كانت القوى اليمينية وبدعم من قيادة الجيش تبشر بتحقيق أهداف الحرب وإبرام سلام يستند على نصر عسكري. غير أن التطورات اللاحقة أثبتت بطلان هذه الأوهام. ففي خريف عام 1918، توصلت قيادة الجيش الألماني بنفسها إلى استحالة تحقيق نصر عسكري في الحرب. وانتهت الحرب رسميًا باضطرار ألمانيا إلى التوقيع على معاهدة فرساي في باريس في 28 يونيو / حزيران 1919 والتي أقر فيها الجانب الألماني بذنب ألمانيا في اندلاع الحرب ومسؤوليتها الوحيدة عن الخسائر والأضرار التي نجمت عنها، إضافة إلى تخليها عن أراضٍ واسعة. وكانت شروط السلام هذه المجحفة بحق ألمانيا حاولت القوى اليمينية المتطرفة وخاصة النازيون استغلالها لمخاطبة الرأي العام وتوظيفها لأغراضها السياسية.

وقد حاولت أخر حكومة للرايخ الألماني بزعامة المستشار ماكس فون بادن التوصل إلى سلام مشرف مع الحلفاء. ولكن قيادة البحرية حاولت إحباط ذلك

من خلال إصدار الأوامر للسفن البحرية الألمانية بمهاجمة الأسطول البريطاني الأمر الذي أدى إلى اندلاع انتفاضة البحَّارة في ميناء كيل شمال ألمانيا. وتسارعت الأحداث الثورية لتمتد إلى العاصمة برلين وبقية أنحاء البلاد وتصب في ثورة نوفمبر التي دقت المسمار الأخير في نعش النظام القيصري. ففي التاسع من تشرين الثاني / نوفمبر عام 1918، أعلن مستشار الرايخ ماكس فون بادن عن تنحي القيصر فيلهلم الثاني. وفي نفس اليوم أعلن فيليب شايدمان، أحد قادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي عن قيام الجمهورية الألمانية. وبعدها بيوم، شكل فريدريش أيبرت رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي حكومة مؤقتة لما يدعى بممثلي الشعب وذلك بعد أن ضمن دعم قيادة الجيش لقطع الطريق على العناصر الشيوعية التي سعت لإقامة نظام على الطراز السوفيتي.

جمهورية فايمر كأول تجربة ديمقراطية:

وسُميت أول ديمقراطية برلمانية ألمانية بجمهورية فايمر نسبة لمدينة فايمر التي شهدت انعقاد الجلسة الأولى للجمعية الوطنية في 6 شباط / فبراير 1919 وذلك بهدف إعداد دستور ديمقراطي جديد. وإذا كان نشوء هذه الجمهورية يرتبط بالنتائج المباشرة للحرب العالمية الأولى، فإن سقوطها بعد أربعة عشر عامًا جاء نتيجة لصعود النازية بقيادة أدولف هتلر.

ويقسم المؤرخون عادة جمهورية فايمر إلى ثلاث مراحل. الأولى تمتد منذ التأسيس وحتى عام 1923 والتي تميزت بالعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية. فعلى الصعيد السياسي، واجهت الديمقراطية الفتية تحديات كثيرة، أخطرها كانت المحاولات الانقلابية من التيارات اليمينية واليسارية المتطرفة. أما في الجانب الاقتصادي، فقد أدى الدمار الناجم عن الحرب والتعويضات المالية الكبيرة التي أجبرت ألمانيا على دفعها للدول المنتصرة إلى ظهور تضخم مفرط لم يسبق له مثيل أدى إلى انهيار المارك الألماني. وقد أثَّرت هذه الأزمة الاقتصادية الخانقة بشكل خاص على الطبقات الوسطى.

كما ارتبط النجاح في المرحلة الثانية بمكافحة التضخم من خلال اعتماد عملة جديدة في أواخر عام 1923 وتقليص تعويضات الحرب وتدفق الكثير من القروض الأمريكية بتحقيق انتعاش اقتصادي ملموس عزز الأمال بالتوصل إلى الاستقرار السياسي للبلاد. كما شهدت تلك الفترة تسجيل نجاحات على صعيد السياسة الخارجية والتي ارتبطت باسم وزير الخارجية جوستاف ستريسمان. وتوجت هذه الجهود بتطبيع العلاقات مع فرنسا وانضمام ألمانيا إلى عصبة الأمم وإبرام معاهدة الصداقة والحياد مع الاتحاد السوفيتي. غير أن كل هذه التطورات الإيجابية خلال ما يدعى بسنوات العشرينيات الذهبية لم تكن سوى مرحلة استقرار نسبي وقصير الأمد لا غير.

ولقد باءت بالفشل جميع المحاولات الرامية إلى ترسيخ أسس النظام الديمقراطي على المدى الطويل، خاصة وأن تيارًا عريضًا في الأحزاب اليمينية كان ينظر إلى الديمقراطية كنموذج غريب ومفروض من الخارج من قبل الجانب المنتصر في الحرب. ومما ساهم في فشل التجربة الديمقراطية أيضًا هو رفض أوساط سياسية واجتماعية واسعة لأي إقرار بذنب ألمانيا ومسؤوليتها في اندلاع الحرب. فبدلاً من استخلاص العبر من هذه التجربة الأليمة، راجت نظرية المؤامرة ومحاولات البحث عن كبش فداء لتبرير الهزيمة في الحرب ومنها الدور المزعوم لليهود والماركسيين في طعن الأمة الألمانية وجيشها في الظهر. وقد وفر كل ذلك أرضية خصبة لانتشار الأفكار القومية المتعصبة ومعاداة السامية. وشكلت وفاة السياسي البارز غوستاف شتريسمان في تشرين الأول / أكتوبر عام 1929 بداية النهاية لجمهورية فايمر. وهو ما تزامن مع بداية أزمة الكساد العظيم والتي ضربت الاقتصاد الألماني بشكل خاص وأدت إلى تزايد جيش العاطلين من جانب وإلى تعميق مظاهر التطرف في الصراعات السياسية من جانب آخر.

وفي ربيع عام 1930 كانت المرحلة الثالثة، حيث انهارت آخر حكومة ائتلافية تستند إلى أغلبية في البرلمان. وتعاقبت بعدها عدة حكومات كانت تحكم عن

طريق المراسيم الرئاسية أو بواسطة قوانين الطوارئ الأمر الذي أضعف النظام البرلماني. وأدى هذا الضعف بدوره إلى تعاظم نفوذ القوى اليمينية واليسارية المتطرفة والمعادية للعمل البرلماني. وقد برز بشكل خاص أدولف هتلر وحزبه الاشتراكي القومي الذي استغل تراجع الثقة بالديمقراطية النيابية للتبشير بفكرة الرجل القوى القادر على حل المشاكل. ورغم أن الحزب النازي خسر في انتخابات تشرين الثاني / نوفمبر 1932 أكثر من مليوني صوت مقارنة بالانتخابات السابقة في تموز / يوليو من نفس العام، إلا أنه بقى أقوى حزب. وهو ما مكن هتلر في نهاية المطاف من تولي منصب المستشار في 30 يناير / كانون الثاني 1933 وذلك بدعم من قبل بعض القوى اليمينية التي توهمت بأنها ستستطيع استغلال هتلر لمآربها الخاصة. وبهذا بدأت هذه الحقبة المظلمة في تاريخ ألمانيا والتي انتهت في مايو / آيار 1945 بسقوط النظام النازي تحت ضربات قوات الحلفاء مخلفًا وراءه عشرات الملايين من الضحايا ودمارًا لا يوصف.

الفصل الثالث

أدولف هتلر وما بعد الحرب.. التداعيات ومحاولات الإصلاح

مقدمة

يعد أدولف هتلر (20 أبريل 1889 - 30 أبريل 1945) هو مؤسس حزب العمال الألماني الاشتراكي الوطني والمعروف باسم الحزب النازي. زهد حكم هتلر ألمانيا في الفترة ما بين عامي 1933 و1945 حيث شغل منصب مستشار الدولة وقد انضم هتلر إلى الحزب النازي في عام 1920 وأصبح زعيمًا له في عام 1921. وفي عام 1933، تم تعيينه مستشارًا للبلاد حيث عمل على إرساء دعائم نظام تحكمه نزعة شمولية وديكتاتورية وفاشية. وانتهج هتلر سياسة خارجية لها هدف معلن وهو الاستيلاء على ما أسماه بالمجال الحيوي. وقد قام الجيش الألماني بغزو بولندا في عام 1939 مما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية، وخلال ثلاث سنوات، احتلت ألمانيا ودول المحور معظم قارة أوروبا (عدا بريطانيا) وأجزاء كبيرة من أفريقيا ودول شرق وجنوب شرق آسيا والدول المطلة على المحيط الهادي، وثلث مساحة الاتحاد السوفيتي. ومع ذلك، نجحت دول الحلفاء في أن يكون لها الغلبة في نهاية تلك الحرب.

انتهت هذه الحرب في عام 1918، بعد أن استمرت لمدة أربع سنوات متواصلة، وتحددت مع نهايتها الأطراف الخاسرة. ففي قصر "فرساي" بباريس، تم توقيع معاهدة الاستسلام التي أدّت إلى إنهاء وجود "إمبراطورية النمسا والمجر" من خريطة أوروبا، وتحوّلت ألمانيا من إمبراطورية إلى جمهورية، وأصبحت الإمبراطورية العثمانية مجرد تاريخ بعد تقسيم ممتلكاتها بين الدول المنتصرة.

وقد نصت اتفاقية "فرساي" على تحميل ألمانيا مسؤولية اندلاع الحرب

بالكامل، وبالتالي إلزامها بدفع تعويضات مادية للدول المنتصرة. كما أجبرت الاتفاقية الألمان على منح منطقة "الألزاس واللورين" لفرنسا. ليس هذا فحسب، بل تم إلزام ألمانيا بعدم بناء تحصينات عسكرية قرب الحدود بينها وبين فرنسا؛ تحديدًا في منطقة نهر "الراين". وأخيرًا، قضت الاتفاقية بنزع المستعمرات من ألمانيا لصالح كل من فرنسا وبريطانيا.

كان هذا هو وضع ألمانيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، ومع هذا لم يستسلم الألمان للوضع الراهن آنذاك، وقرروا إعادة أمجاد بلادهم من جديد، فلم يكن الهدف مجرد رغبة في التقدم والرفاهية، بل نوعًا من رد الكرامة والاعتبار، خاصة، مع الوضع في الاعتبار، الانتكاسة الأخرى الكبرى التي تعرضت لها ألمانيا مرة أخرى، بعد الحرب العالمية الثانية، التي خاضتها للثأر من هزيمتها في الحرب الأولى.

وقد بدأ طريق رد الاعتبار، على يد لودفيج إرهارد الملقب بـ"أبي المعجزة الاقتصادية الألمانية"، حين شعر بحتمية خروج ألمانيا مهزومة من الحرب العالمية الثانية، كتب مذكرة بعنوان "تمويل ديون الحرب وإعادة هيكلتها"، شملت رؤيته عن كيفية إعادة بناء الاقتصاد الألماني على أساس فكرة "السوق الاجتماعي"، التي تقوم على حرية السوق مع الاهتمام بالتوازن الاجتماعي. وطبَّق إرهارد سياسته فور انتهاء الحرب، بصفته وزيرًا لاقتصاد مقاطعة "بافاريا"، ثم بعد تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية عام 1949، بصفته وزيرًا لاقتصاد أول حكومة برئاسة كونراد أديناور.

وعلى الجانب الآخر، وأثناء الحرب، استخدمت كثير من المدن سجناء الحرب والمعتقلات النازية في إزالة الأنقاض وإبعادها. تحول ذلك لاحقاً لمصدر إحراج طويل الأجل حيث رفضت عدة مدن الاعتراف بما كانت تفعله الحكومات المحلية، غير أن الأرشيفات تحوي صورًا يظهر خلالها معتقلي سجون الموت النازية وهم يحملون الأحجار المتساقطة والطوب.

وقد شددت الحكومة كثيرًا على إزالة الأنقاض خلال الحرب حيث كان النازيون يخبرون الجميع بأنهم سينتصرون مع حلول عام 1944؛ ليظهروا للناس حقيقة أن النصر سيكون حليفهم، لذا أرادوا إزالة الأنقاض أولًا بأول. لم تكن بولندا والاتحاد السوفيتي على الحال نفسه، فتلك الدرجة من التفاؤل لم تكن موجودة في أماكن أخرى. والدول المحتلة لم تمتلك حكومات محلية تقوم بفعل ذلك.

واستطاع الألمان بعد الحرب أيضًا إيجاد طرق لتنظيم شؤونهم والعمل بشكل سريع نسبيًا. تم تنظيم أعداد هائلة من النساء لإزالة الركام؛ فالعديد من الرجال قتلوا أو كانوا سجناء حرب. وعند انتهاء الحرب، شجعت القوات المحتلة الحكومات المحلية أن تُلزم أعضاء الحزب النازي بإزالة الأنقاض.

ولا شك أن امتهان إزالة الأنقاض تحول إلى قضية جدلية. والمتعاقدون الذين كانوا يقومون بشق الطرق في المناطق المحتلة عادوا من تلك المناطق وبدؤوا بالعمل في إزالة الأنقاض بعد الحرب. قامت البلدات في كثير من الحالات باستجلابهم لهذا الغرض؛ لكونهم يمتلكون المهارات والمعدات اللازمة. ورغم ذلك، كانت هناك الكثير من الاعتراضات على استقدام شركات مرتبطة بالنازية وإعمالها على إزالة الأنقاض.

وقام الناس في كثير من المدن المدمرة بشدة مثل برلين وهامبورج بجمع الطوب والأحجار لإعادة استخدامها. بيد أنه كانت تنقصهم اليد العاملة المؤهلة لإعادة الإعمار. فكان رأى غالبية الناس في ألمانيا الشرقية بأنه من غير المبرر إعادة الإعمار باستخدام المواد القديمة وقاموا بالتالي بالانتقال لاستخدام المواد العصرية كالخرسانة مسبقة الصنع. ونقص العمالة المؤهلة للبناء كان له أثر حقيقي على عملية إعادة الإعمار ككل. كان لل"باوهاوس" Bauhaus، تلك الأبنية المدرسية العصرية في مدينة ديساو التي تم إغلاقها في ظل الحكم النازي، دور فعال جدًا في المطالبة باستخدام مواد البناء العصرية.

وقد قام الناس باستعادة مبنى بلدية برلين الغربية المقصوف إلى جانب بعض المباني ذات الرمزية وحاولوا أيضًا صيانة بعض الأحياء مثل شارلوتنبيرج. كما كانت الفرص في ألمانيا الشرقية أقل إتاحة لعمل ذلك حيث كان هنالك نزعة واضحة نحو الحداثة. فظهر جدل مؤخرًا حول قصر مدينة برلين القديم، مقر الإقامة الشتوية لملوك بروسيا الذي كانت ألمانيا الشرقية قد قامت بإزالته وعمرت مكانه مبنى عصريًا لحكومتها. وتم هدم المبنى المستحدث بعد سقوط جدار برلين بينما يتم حاليًا إعادة بناء القصر القديم. إذا ذهب أحدهم إلى بعض المناطق الشرقية المجاورة لمركز المدينة، سيشاهد كيف أن بعض الأماكن يتم هدمها. كانت رغبة كل من الألمانيين الشرقيين والسوفيت في إنشاء بلد جديد رؤوه قائدًا للأفكار العصرية سبب ميل ألمانيا الشرقية إلى الحداثة.

وما أجادت ألمانيا فعله في كثير من الأماكن هو حفاظها على مكونات أساسية من الهوية المدنية مثل إعادة بناء الكنائس ذات طراز الرومانسك في كولونيا وليس فقط الكاتدرائية القوطية القديمة. ممارسات من هذا القبيل جعلت مدنًا مثل ميونخ وكولونيا تستحق الزيارة. وفي لوبيك، تشعر بروح المدينة التاريخية، فهي ليست فقط عبارة عن مجموعة من المباني المستحدثة. هذا كان من الأشياء المهمة جدًا التي تم فعلها. وأشار الناس في مدينة لايبزيج إلى جدل حول إعادة الإعمار. هذا بالإضافة إلى أنه تمت استعادة مدينة درسدن القديمة التي كانت جزءًا مهمًا من هوية المدينة. وبالرغم من عدم استعادتهم الكاملة لما يرونه كأهم مدينة ألمانية في عصر النهضة، قاموا بإعادة بناء الكاتدرائية، حيث تم دفع غالبية التكاليف من البريطانيين والأجانب. كان لإعادة تكوين الهوية التاريخية للمدن أهمية قصوى. كان من المهم القول بأنه "لا يتوجب علينا أن نكون حداثيين لأبعد الحدود وإيجاد أماكن لركن السيارات وما شابه أو أن يتمحور عمران مدننا حول وجود السيارات".

وقد طالبت القوات المحتلة ألمانيا بإزالة رموز النازية في مبانٍ كمبنى شرطة دوسلدورف وألح الحلفاء في طلبهم. وفي السبعينيات، تم تحويل مبنى صغير

للـ"جيستابو"، الشرطة السرية النازية في كولونيا حيثما قُتل وعُذِّب الناس، إلى متحف حول تاريخ كولونيا في الحقبة النازية. يمتلك المتحف معارض صغيرة وأرشيف ومكتبة. يستطيع الناس زيارته ومشاهدة معروضاته حيث يعترف المتحف بتاريخه كمبنى للشرطة السرية. كان لهذا أهمية قصوى بخصوص ألمانيا ما بعد الحرب. إنها دولة قبلت المسؤولية الجماعية لمآسي الحقبة النازية. لم يكن فقط هتلر أو وحدات الحماية المعروفة باسم إس إس من فعلوا ذلك، فقد ارتكبت ألمانيا الفظائع وكان ذلك جزءًا من المسببات المنطقية لمساعدة الضحايا وذويهم.

ورغم إجبار ألمانيا على دفع تعويضات بلغت قيمتها 1.1 مليار دولار سنويًا منذ نهاية الحرب الثانية، حيث كانت آخر دفعة عام 1971، فإن إرهارد قام بخطوات طموحة، وتوافق في البداية مع سلطات احتلال الحلفاء لبلاده على تغيير العملة بصورة مفاجئة في 19 مايو 1948 بإلغاء عملة "مارك الرايخ" واستبداله "بالمارك الألماني"، وإلغاء ديون الدولة.

بالمقابل، فإن النهضة الاقتصادية الألمانية استفادت أيضًا من رفض الرئيس الأمريكي روزفلت لمشروع "مورجنتاو"، الذي كان يهدف إلى جعل ألمانيا دولة زراعية فقط اتقاء لخطورتها، الأمر الذي أدى إلى إقرار وزير الخارجية الأمريكي وقتها جورج مارشال للمشروع المعروف باسمه في عام 1947؛ لدعم دول أوروبا بما يعادل 3 مليار مارك ألماني. وحصلت ألمانيا على نصيب الأسد منها حتى عام 1952.

وقد تطور الاقتصاد بصورة سريعة علي أيدي الشعب الألماني، وكذلك المهاجرين وبالذات من تركيا، التي كانت ألمانيا قد وقَّعت معها اتفاقية لاستقدام العمالة في عام 1961، وأصبح الاقتصاد الألماني رابع أكبر اقتصاد عالمي، بعد الولايات المتحدة والصين واليابان، بناتج محلي بلغ 3.518 تريليون دولار في عام 2011.

الفصل الرابع

تجربة الوحدة الألمانية وانعكاساتها على نهضة الدولة

مقدمة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في أوروبا، كانت ألمانيا قد قُسمت إلى أربع مناطق محتلة. وكذلك، فقد قُسمت العاصمة السابقة برلين، والتي كانت مقر مجلس تحكم الحلفاء، إلى أربعة أقسام هي الأخرى. كانت الخطة في البداية أن تُحكم ألمانيا من قبل قوى الاحتلال من عام 1947، إلا أن التوتر الذي نتج عن الحرب الباردة جعل المناطق الخاضعة للسيطرة الفرنسية والبريطانية والأمريكية أن تتحد لتكون الجمهورية الألمانية الفيدرالية والتي احتوت أيضًا على غرب برلين، وذلك في عام 1949. وبالمقابل، فقد تحولت في نفس العام منطقة الاتحاد السوفيتي إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية بما في ذلك شرق برلين. وبالإضافة، وحسب الشروط المتفق عليها في مؤتمر يالطا في فبراير / شباط 1945، فقد ضمت مقاطعتا بوميرانيا وسيلسيا الشرقيتين وضم النصف الجنوبي من مقاطعة شرق بروسيا، ما يعرف اليوم باسم أوبلاست كالييننغراد، إلى الاتحاد السوفيتي سابقًا.

أخذت كل من الألمانيتين تزعم بأحقيتها في أن تكون الخليفة الشرعية لدولة ألمانيا السابقة في 1945. لكن ألمانيا الشرقية غيرت موقفها فيما بعد وأصبحت تقول بأن تلك الدولة لم يعد لها وجود بعد عام 1945، وأن كلًا من ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية هما دولتان حديثا التأسيس.

جاءت أول أطروحة لإعادة توحيد ألمانيا في عام 1952 من قبل جوزيف ستالين بشروط شبيهة بتلك التي طبقت فيما بعد على النمسا في معاهدة الدولة النمساوية. دعت هذه الأطروحة إلى خلق ألمانيا محايدة يحدها شرقًا خط أودر – نيس، وإلى خروج جميع قوات الحلفاء خلال سنة واحدة. أما في

ألمانيا الغربية، فقد فضل رئيس الحكومة كونراد أديناور اندماجًا أكبر مع أوروبا الغربية وطلب أن تجري تدابير عملية إعادة التوحيد تحت إشراف دولي والذي يشرف أيضًا على اقتراع يشمل كافة ألمانيا. ولكن السوفييت رفضوا هذا الطلب، وقدم ستالين أطروحة أخرى تدعو إلى إعادة توحيد ألمانيا حسب ما كانت عليه الحدود في عام 1937 وتحت شرط انضمام ألمانيا إلى حلف وارسو أو الكتلة الشرقية.

بدءًا من عام 1949، أخذت جمهورية ألمانيا الفيدرالية بالتطور لتصبح دولة غربية رأسمالية ذات سوق اقتصاد شعبي وبرلمان ديمقراطي. أدى هذا التحول الذي بدأ من العقد 1950 إلى نمو اقتصادي كبير استمر لثلاثين عامًا، وهو ما أطلق عليه بالمعجزة الاقتصادية (Wirtschaftswunder). وبالمقابل، فقد شكلت ألمانيا الشرقية حكومة سلطوية بنظام اقتصادي مشابه لذلك في الاتحاد السوفيتي. وبالرغم من أن ألمانيا الشرقية أصبحت أكثر الدول غنى وتطورًا في الكتلة الشرقية، إلا أن العديد من مواطنيها كانوا يتطلعون إلى حرية سياسية أكبر وإلى نموهم الاقتصادي. ازداد عدد الراحلين عن ألمانيا الشرقية باتجاه جارتها غير الشيوعية من خلال شرق برلين، الأمر الذي أدى بالحكومة في ألمانيا الشرقية إلى عمل نظام حدودي، كان جدار برلين جزءًا منه، وذلك في عام 1961 للحد من الهجرة.

ولم تعترف الحكومة في ألمانيا الغربية في بادئ الأمر ولا حلفائها في الناتو بألمانيا الشرقية ولا بجمهورية بولندا الشعبية حسب مبدأ هالشتين السياسي. وبقيت العلاقات بين البلدين جامدة حتى قام الرئيس ويلي براندت في 1970 ببدء محاولة إقامة علاقات ودية مع ألمانيا الشرقية، الأوستبوليتك، وهو أمر دار حوله جدل كبير.

وبحلول منتصف العقد 1980، كان الشعور السائد بين الألمانيين الشرقيين والغربيين حول إعادة التوحيد بأنه أمل بعيد صعب التحقيق طالما بقيت الحكومات الشيوعية مسيطرة على أوروبا الشرقية. ولكن هذا الأمل بدا فجأة

وكأنه بمتناول الأيدي نتيجة للتغييرات السياسية التي حدثت في الاتحاد السوفيتي. كان ذلك نتيجة قدوم ميخائيل غورباتشوف إلى الحكم والذي أدت سياساته إلى موجة من التغييرات في شتى أرجاء الكتلة الشرقية مما أحيى أمل الاتحاد مرة أخرى في ألمانيا الشرقية.

وفي شهر أغسطس / آب من عام 1989، قامت المجر بإزالة القيود على حدودها مع النمسا الأمر الذي نتج عنه هرب ما يزيد عن 13.000 ألماني شرقي إلى ألمانيا الغربية عبر المجر في شهر سبتمبر / أيلول. وفي أواخر العام نفسه، بدأت مظاهرات ضخمة ضد المنطقة الألمانية الشرقية كان أكبرها ما عرف بمظاهرات الإثنين في لايبزيج. أجبرت الاضطرابات الشعبية رئيس ألمانيا الشرقية إيرك هونكر على تقديم استقالته في 18 أكتوبر / تشرين أول 1989. تبع ذلك عدة استقالات أخرى عندما أعلن كافة أعضاء الحكومة الشرقية استقالتهم في 7 نوفمبر / تشرين الثاني. قامت الحكومة الجديدة برفع قيود السفر عن الألمان الشرقيين في 9 نوفمبر / تشرين الثاني 1989 مما دفع بالكثير من الناس للذهاب إلى الجدار الفاصل حيث كان حرس الحدود قد فتح عدة معابر وسمحوا للناس بالعبور.

وفي 18 مارس / آذار 1990، جرت أول وآخر انتخابات حرة في تاريخ ألمانيا الشرقية نتج عنها حكومة كان هدفها الأساسي هو التفاوض لإنهاء نفسها ودولتها. وقد قال أحد المفكرين من ألمانيا الشرقية في عام 1989 عن وجود ألمانيا الشرقية: «إن بولندا سوف تبقى بولندا حتى لو سقطت الشيوعية، أما ألمانيا الشرقية فليس هنالك من داعٍ لوجودها بعد الشيوعية».

تفاوضت ألمانيا الشرقية أثناء فترة رئيس وزرائها لوثر دي مايزير مع ألمانيا الغربية والمملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشأن الشروط السابقة لإعادة التوحيد. وبالرغم من تراجعه عن موقفه الأول في معارضة الاتحاد، فقد بقي الاتحاد السوفيتي معارضًا لانضمام ألمانيا الشرقية إلى حلف الناتو. غير أنه تم التوصل إلى اتفاقية تجيز لألمانيا الموحدة أن

تكون جزءًا من الناتو بشرط ألا يكون لقوات الناتو أي قاعدة في منطقة ألمانيا الشرقية.

كان يجري بمحاذاة تلك المفاوضات المتعددة الجهات مفاوضات ثنائية بين حكومتي الألمانيتين نتج عنها توقيع اتفاقية في 18 مايو / آيار كخطوة تمهيدية وحدت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكذلك العملة وأخذ بتطبيقها اعتبارًا من 1 يوليو / تموز. وفي 23 أغسطس / آب، أقر برلمان ألمانيا الشرقية، فولكسكامر، على تاريخ الثالث من أكتوبر / تشرين أول للانضمام إلى ألمانيا الغربية. وفي 31 أغسطس / آب 1990، تم توقيع اتفاقية التوحيد (Einigungsvertrag) بين مندوبين من كلا الحكومتين. بعد ذلك، وفي 12 سبتمبر / أيلول من نفس العام، وقع على اتفاقية الحل النهائي فيما يخص ألمانيا، والتي تُسمى أيضًا "معاهدة الإثنين والأربعة"، والتي أُعطي رسميًا بموجبها الاستقلال لكلتا الدولتين.

ولتسهيل عملية الانضمام، قامت ألمانيا الغربية ببعض التغييرات على دستورها الأساسي. فقد عدلت المادة (146) من الدستور بحيث يمكن استخدام المادة (23) في عملية إعادة التوحيد. وبعد أن أتمت الولايات الخمسة المذكورة انضمامها إلى ألمانيا الغربية، تم تعديل الدستور مرة أخرى ليدلل على أنه لا يوجد أي جزء من ألمانيا خارج الحدود التي أعيد توحيدها غير مضمنة.

وفي الثالث من أكتوبر / تشرين أول 1990، تحقق الحلم الألماني بتحقيق الوحدة بين شطري البلاد. هذا الحدث وقبله انهيار السور الذي قسَّم العالم شرقًا وغربًا غيَّر مجرى التاريخ بالكامل وقلب موازين الصراع بين القوتين العظميين آنذاك الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. والآن وبعد مرور أكثر من خمسة عشر عامًا على توحيد الألمانيتين، يتساءل الكثيرون عمَّا حققته الوحدة للشعب الألماني. فهناك من يعتقد أن الوحدة تحققت على الصعيد السياسي فقط، في حين أن تحقيق الوحدة الاجتماعية الداخلية والاقتصادية يتطلب الكثير من الوقت والجهد والمال، وربما لن يحدث ذلك إلا

في الأجيال اللاحقة التي لم تعش فترة التقسيم ولم تتشرب العقلية السائدة في هذا الجزء أو ذاك.

ولم يكن انهيار جمهورية ألمانيا الشرقية وتوحيد ألمانيا عام 1990 ممكنًا دون التحـولات السياسية الجـذرية فـي الاتحـاد السـوفيتي السـابق والتي أخذت بوادرهـا تظـهر منـذ منتصـف الثمـانينيات. فمـن أجـل إنقـاذ الإمبراطوريـة السـوفيتية مـن التفتـت والانـهيار، شـرع ميخـائيل غورباتشـوف، الـرئيس السـوفيتي الجـديد وزعيم الحزب الشيوعي الحاكم آنذاك بإجراء إصلاحات سياسية شاملة في البلاد. ومن أهم التغيرات الأيدولوجية في هذه المرحلة هو تخلـي الاتحـاد السـوفيتي عـن مـوقع السيد الآمر والناهي في حلف وارسو، واتجاهه نحو إقامة علاقات طيبة وتعاون اقتصادي أقوى مع أعداء الأمس في حلف شمال الأطلسي.

وبهذه السياسة يكون الزعيم الجديد للكرملين قد مهَّد الطريق تدريجيًا أمام إرساء مباديء وأسس الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية. وكانت كل من هنجاريا وبولندا سبَّاقة في الانفتاح على الغرب، ففي آيار / مايو 1989، أخذت هنجاريا بإحداث ثقب في الستار الحديدي الذي فرضه الاتحاد السوفيتي وفي 11 نوفمبر / تشرين الثاني، فتحت هنجاريا حدودها بالكامل مع الغرب مما مكن عددًا كبيرًا من الألمان الشرقيين في صيف عام 1989 من الهرب عبرها واللجوء إلى ألمانيا الغربية.

وفي الوقت الذي زادت فيه أعداد الهاربين من ألمانيا الشرقية إلى الغربية، نمت حركة معارضة منظمة داخل ألمانيا الشرقية. فلأول مرة يخرج الناشطون في مجال حقوق الإنسان إلى الشارع ويعلنوا عن مطالبهم الإصلاحية على الملأ كما كان الحال في مظاهرات الإثنين الشهيرة في مدينة لايبزيج التي خرجت تحت شعار "نحن الشعب".

وقد أوضحت المظاهرات الضخمة ضد النظام الشيوعي في الفترة التي كان

يحتفل فيها هذا النظام بالذكرى الأربعين لتأسيس ألمانيا الشرقية رفض الألمان الشرقيين لهذا الحزب ولسياساته، وأن الوحدة مع الجزء الغربي أصبحت أمرًا لا يمكن التنازل عنه. وقد اضطرت هذه التطورات إيريش هونيكر، الأمين العام للحزب الحاكم ورئيس الدولة لتقديم استقالته في 18 أكتوبر / تشرين الأول، ممهدًا الطريق أمام تفتت الحزب وانحسار قدرته على ضبط الأمور، إلا أن خليفته على سدة الحكم حاول ضبط الأمور وإعادة هيبة الحزب وسلطته وتأثيره، ولكنه سرعان ما أيقن بأنه يجدِّف عكس التيار مما اضطر المكتب السياسي للحزب إلى تقديم استقالة جماعية في 8 نوفمبر / تشرين الثاني 1989.

وفي اليوم التالي من استقالة الحزب وفتح الحدود بين شطري ألمانيا، أصبح أمر تحقيق الوحدة الألمانية في متناول اليد. وبالرغم من محاولة بعض المثقفين المشهورين في ألمانيا الشرقية تسويق فكرة القيام بإصلاحات جذرية في طبيعة وآلية الحكم كبديل عن الوحدة التي تعني حسب رأيهم الذوبان كاملاً في المجتمع الألماني الغربي وضياع خصوصية الهوية الشرقية، أظهر غالبية مواطني ألمانيا الشرقية تفضيلهم الوحدة بأسرع وقت ممكن.

وقد انعكس هذا الموقف من خلال تصويت الغالبية لصالح حزب "الاتحاد من أجل ألمانيا" الذي دخل الانتخابات تحت شعار الوحدة الشاملة. وفور تولي الحكومة الجديدة برئاسة لوثار دي ميزيير مهامها، شرعت في التفاوض مع حكومة ألمانيا الغربية بشأن تهيئة الأرضية الملائمة لتوحيد الألمانيتين. وكانت أولى خطوات ذلك هو توقيع اتفاق بشأن الوحدة الاقتصادية والنقدية والضمان الاجتماعي. ونظرًا لعدم قابلية النظام الاقتصادي لألمانيا الشرقية للإصلاح، تم الاتفاق على اعتبار النظام الاقتصادي لألمانيا الغربية نظامًا موحدًا للألمانيتين. وقبل الانتهاء من المفاوضات، صوت مجلس الشعب "برلمان ألمانيا الشرقية" في آب / أغسطس 1990 لصالح اعتبار دستور ألمانيا الغربية دستورًا لألمانيا الشرقية على أن يبدأ العمل بذلك في 3 أكتوبر / تشرين الأول 1990،

وهو تاريخ الإعلان الرسمي عن الوحدة الألمانية.

وفي ليلة الثالث من أكتوبر / تشرين أول 1990، تجمع الآلاف في ساحة مبنى الرايخ للاحتفال بهذا الحدث التاريخي الذي أنهى أكثر من أربعة عقود من الانفصال وأزال آخر مخلَّفات الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. ففي تلك الليلة، غرقت برلين في جو من الاحتفالات الصاخبة تخللتها مشاهد العناق والبكاء وتسلُّق جدران سور برلين وبوابة براندنبورج الشهيرة وكأن التاريخ توقف عند تلك اللحظة.

وفي اليوم التالي، عُقِدَ أول لقاء في مبنى "البوندستاج" للبرلمان الألماني الموحد الذي ضم 663 نائبًا من برلمان ألمانيا الغربية والشرقية. وفي الثاني من ديسمبر / كانون الأول عام 1990، أُجريت ولأول مرة منذ عام 1933 انتخابات حرة موحدة. وكان الفائز بتلك الانتخابات هو تحالف الحزب المسيحي الديمقراطي "CDU" وحزب الأحرار "FDP" بزعامة وزير الخارجية هانس ديتريش جينشر. في 17 يناير / كانون الثاني 1991، تم انتخاب هيلموت كول أول مستشار لألمانيا الموحدة ليدخل التاريخ تحت لقب "مستشار الوحدة".

رؤية الألمان للوحدة بين شطري ألمانيا:

نتيجة للأحداث التي وقعت في عام 1989، والتي أدت إلى سقوط سور برلين الذي كان يفصل بين الشرق والغرب في التاسع من نوفمبر / تشرين الثاني، وانتهت بتوقيع اتفاقية إعادة توحيد ألمانيا "الشرقية والغربية" في الثالث من أكتوبر / تشرين الأول عام 1990، فقد انعكست كل هذه الأحداث على الأدب الألماني.

أصبحت الأعمال تتناول في ذلك العصر موضوعات تقسيم ألمانيا وكذلك العديد من المحاولات التي تعالج تاريخ ألمانيا الشرقية "جمهورية ألمانيا الديمقراطية" مثل محاسبة الذات وكذلك قيام بعض الأشخاص بكتابة سيرهم الذاتية. وقد اتخذت الطابع التقريرى، هذا بالاضافة إلى نشر وثائق التجسس

التي كان يقوم بها جهاز أمن الدولة "الشتازي" في جمهورية ألمانيا الاتحادية ضد الشعب.

وكذلك فقد قام الكثيرون بإعادة طرح ومناقشة عدد من المفاهيم مثل مصطلح "الأمة" و "الوطن الأم". وقد تحدث عنها توماس روزنلوشر الذي ولد عام 1947 في مذكراته التي قام بكتابتها في مدينة دريسدن بعنوان "حجارة الرصف المباعة"، فمنذ عام 1989، طُرحت العديد من المناقشات وكان الناس يثيرون الجدل حول الأوضاع الممكنة لإعادة التوحيد وكذلك التساؤل عن طبيعة علاقة الكتاب في هذه الفترة تجاه السياسة والسلطة، وقد ازداد طرح هذه الأسئلة أيضًا في موضوعات النقد الأدبي.

وفي هذه الأثناء، ظهرت قصة كريستا فولف عام 1990 تحت عنوان "ما تبقى"، إلا أن هذه القصة أدت على الفور إلى إثارة جدلاً شديدًا. فكريستا فولف، تلك الكاتبة التي حظيت باحترام كبير وتوجت أعمالها داخل وخارج ألمانيا الشرقية، كانت قد أصدرت نصًا عام 1979، وقامت بإعادة صياغته ونشره مرة أخرى في نوفمبر / تشرين الثاني 1989 عقب ذلك التحول بفترة قصيرة. وتدور أحداث هذا النص عن كاتبة كانت تعيش في ألمانيا الشرقية، إلا أنَّها لاحظت رجال المخابرات الذين يقومون بمراقبتها. ففي هذا النص تعبر عن تأثير هذه المراقبة على حياة وتفكير تلك الكاتبة وما كانت تشعر به من تهديد، وتعبِّر أيضًا عن كيفية تلاشي تلك الحدود التي تفصل بين الحياة اليومية وما تلاقيه تدريجيًا من أحداث غير عادية. وعقب إصدار كريستا فولف لهذا النص، تحولت المناقشات العادية إلى صراعات أدبية منظمة، فقد أصبح الناس يلقون اللوم على كريستا فولف، واتهمت حينذاك بأنها تجنبت الصراعات واتخذت موقفًا إيجابيًا تجاه مخابرات ألمانيا الشرقية "سلطة الدولة" مما يدل على أن الجودة الأدبية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنزاهة الأخلاق وعدم الولاء لأحد مهما كانت سلطته.

ونجد أن وثائق المخابرات التي أُتيح للأدباء الاطلاع عليها تعرض إلى أى مدى

بلغ الضغط على الأدباء كى يتوافقوا مع النظام وكذلك ما كانوا يتعرضون له من عمليات تجسس. فقد قدم الكاتب رينر كورزا وثائقه التي كتبها عام 1990 بعنوان "الشعر اسم مستعار" والتي تكونت من مقتطفات من ملفات جهاز أمن الدولة "الشتازي" تحوي بداخلها كل الإجراءات الدقيقة التي تتم من خلال هذه المراقبة وأيضًا ما بها من سخرية وتهكم، وهو ما دفع هذا الكاتب إلى أن يرحل عن ألمانيا الشرقية هو وعائلته.

كذلك قام الكاتب أيرش لوست بنشر خلاصة تجاربه مع جهاز أمن الدولة "الشتازي" في كتاب بعنوان "الشتازي هو الوجه الثاني أو حياتي المليئة بالأخطاء".

وقد كانت إعادة توحيد ألمانيا هي أهم ما يميز الأدب الألماني في أوائل التسعينيات، فقد تناول الأدباء في ألمانيا الشرقية عواقب وأثار ذلك التغيير الجذرى في المجال السياسي. ومن ثم قاموا بوصف محاولات التكيف وما حدث في حياتهم من مقاومات وما عايشوه في مجتمعهم من شروخ سواء أكانت في حياتهم الحقيقية أو الحياة التي تخيلوها لأنفسهم.

وتناولت مونيكا مارون في روايتها التي كتبتها عام 1991 بعنوان "إغلاق صامت رقم 6" قصة امرأة شابة كانت تعيش في ألمانيا الشرقية في الثمانينيات وتقوم بمساعدة أحد الأشخاص المسنين في تدوين مذكَّراته، وذلك لأنه كان يعانى من شلل في يديه يعوقه عن الكتابة، إلا أنَّها سرعان ما أصبحت غير قادرة على أن تلتزم الصمت عمَّا عرفته من حقائق خفية، إلا أن وفاة هذا الرجل المسن كانت بمثابة حجر عثرة سد عليها الطريق في الوصول إلى الإجابات المرجوة لحقائق كانت ترغب في معرفتها، وبذلك ظلت هذه الفتاة الشابة محتفظة بأسئلتها التي تحوي بداخلها شيئًا من الاتهام وفي الوقت ذاته شيئًا من الدفاع عمَّا عرفته.

ويضيف كورت درافيرت في عمله الذي عُرف بـ"المونولوج الألماني"، والذي

أصدره عام 1992 بعنوان "بلد المرآة"، عن ذاته وعن تاريخ تكوين لغته، فكثيرًا ما كان يتعثر ويتلعثم عندما يتحدث، وذلك نتيجة لتأثر لغته بسلطة اللغة التي عرفت النظام الأبوي مما دفعه ذلك إلى التزام الصمت. كما أوضح درافيرت في مونولوجه أن لغة الديكتاتورية "الحكم الديكتاتوري" تميزت بالتدخل في المجالات الخاصة وذلك من خلال نماذجها وقوالبها النمطية. حينذاك يشعر الإنسان كما لو كانت هذه القوالب بمثابة عقبات تقف في طريقه. فقد تناول درافيرت العلاقة في المونولوج الذي ابتدعه كما لو كانت علاقة أب نحو ابنه.

وفي عام 1993، تناول فولف جانج هيلبش جهاز المخابرات العامة كأحد موضوعات روايته التي كانت بعنوان "أنا"، فقد كانت عبارة عن سرد لذكريات أحد العاملين غير الرسميين في جهاز أمن الدولة "الشتازي" والذي كان قد كُلِّف بتولي مهمة مراقبة كاتب يدعى "ريدر"، إلا أن هذا الجاسوس "العميل" كامبرت لم يتوصل إلى شيء من خلال متابعته للنصوص الأدبية التي يكتبها ذلك الكاتب أو محاضراته التي يلقيها تستدعي الإبلاغ عنه، ونتيجة لذلك فقد حكم على كامبرت بالحبس في قبو رطب بوزارة الداخلية "الأمن القومي" نتيجة لتقصيره في عملية المراقبة.

وفي أثناء حبسه، قام كامبرت بتأليف مذكراته فتحول بذلك من كونه مجرد عميل وجاسوس إلى كاتب. فالتوازي الذي عقده هيلبش بين كلًا من الجاسوس والكاتب يتمحور في أن الأول يراقب لمصلحة الغرباء أما الآخر فيراقب من أجل الحصول على مادته الأدبية، لذلك فقد بدأ هيلبش بمراقبة طالبة من غرب برلين كانت تحضر محاضراتها في شرق برلين، إلا أنها لاحظت مراقبته لها مما جعلها تنسحب ونتيجة لذلك فقد تعرض ذلك العامل غير الرسمى كامبرت للعقوبة بنفيه إلى إحدى المقاطعات التي جاء منها. وبالتإلى فإن الأمر أصبح يستدعي أن يشعر كل شخص بأن هناك من يراقبه وبهذا تتحول الحياة الحقيقية إلى مجرد أسطر في نص يعبِّر عن هذه الحياة.

وتحدث أودلف أندلر عن طبيعة المناخ في جبل برنسلاو الذي يقع في شرق

برلين وذلك في كتابه الذي ألفه بعنوان "طرازان من جبال برنسلاو". ويعد أودلف أندلر رمزًا لذلك المجتمع البسيط الصغير الذي وجد في ألمانيا الشرقية، فهو يعرض في مذكراته نظرة عامة عن العصر الذي انتشرت به التناقضات على سبيل عبارات بسيطة، ذلك العصر الذي تمكن الإنسان فيه من أن يصبح مخربًا لكل شيء وذلك باستخدامه لبعض الوسائل البسيطة.

وقد وُلِد جونتر دى بروني في برلين عام 1926، ويعد بروني خير شاهد على الأحداث التي توالت على ألمانيا في التسعينيات. ففي عام 1992، قام جونتر دي بروني بنشر كشف الحساب المبدئي الذي أعده. وقد اتخذ هذا الكشف طابع السير الذاتية في الكتابة وقد كان بعنوان "شباب في برلين"، وتحدث بروني بعد ذلك عن الأسباب التي دفعته إلى الإفصاح عن معلومات خاصة به شخصيًا.

وفي عام 1994، أصدرت بريجت بروميستر روايتها في برلين بعنوان "تحت اسم نورما" والتي تناقش بها الحالة الوسطى التي تشهدها مدينة برلين. فهي لم تعد مقسَّمة كما كانت، إلا أنَّها أيضًا لم تتحد بشكل نهائي. وقد تناول أيضًا الأديب بيتر شنيدر الذي وُلِدَ في ألمانيا الشرقية نفس الموضوع الذي ناقشته بيرجيت، فهو يصف في روايته التي أصدرها عام 1992 بعنوان "الوصال" كيف يتخطى الجيل الذي تعايش مع أحداث الحركة الطلابية الألمانية، وهذه المرحلة التي تنوعت ما بين انفصال ألمانيا وإعادة توحيدها مرة أخرى، فالأديب هنا يعقد توازيًا بين تاريخ ألمانيا الحديث وبين أمنيات شخصيته المحورية "البطل" في الوصول إلى حب دائم.

وبالحديث عن كتَّاب وأدباء ألمانيا الغربية، فقد تناولوا الانهيار الذي حدث في ألمانيا الشرقية من منظور مختلف، فقد عُرِضت مسرحيتان في عام 1991 تثبت صحة ما قيل. فيقدم الكاتب بوتو شتراوس في مسرحيته التي تكونت من ثلاثة فصول بعنوان "الكورال الختامي" والذي يعرض فيه كورال موسيقي والذي يعجز الكثيرون في الانفصال عنه، وكذلك يعد هذا الكورال بمثابة الكواليس لكل عمل درامي قصير وكذلك الخلفية التي تعرض اللقاءات التي

تستدعي معها العديد من الذكريات.

وبحلول الفصل الأخير الذي عُرض في ليلة سقوط سور برلين، فقد تم طرد هذا الكورال من على خشبة المسرح. ومن ثم يقوم أحد النسور بالطيران مرفرفًا حول المسرح إلا أن أحد شخصيات الكورال الباقية يقوم بتمزيقه.

وقد تناول الكاتب رولف هوخ هوت في مسرحيته "سكان ألمانيا الغربية في فايمار" المناقشات التي دارت فيما يخص أوضاع ملكية الأراضي والعقارات التي تم تأسيسها في نواحي ألمانيا الشرقية قديمًا. فهذه المسرحية تهدف إلى تأسيس شركات تأمينية تعمل على إدارة المشروعات المختلفة كالأراضي والعقارات، وتُعد هذه الشركات بمثابة لجنة تهدف إلى خصخصة ممتلكات الدولة لصالح الشعب.

إلا أنه في عام 1993 لقي رئيس هذه اللجنة حتفه في غرب برلين إثر تعرضه للاغتيال. وبذلك فقد اعتُبرت هذه المسرحية بمثابة مبرر لعملية القتل وهذا هو ما اعترض عليه هوخ هوت تمامًا فيقول: "أنا لا أبرر عملية الاغتيال، لذلك فأنا أحاول أن أوضح لماذا قام بعض الأشخاص باغتيال رئيس اللجنة وإطلاق الرصاص عليه".

وتعد رواية "الدفاع عن الطفولة" للأديب مارتن فالزر واحدة من رواياته العملاقة التي تعبِّر عن ذلك العصر فهي تدور حول علاقة أم بابنها، وفي الوقت ذاته نجده يقوم بعمل ترابط بين الموضوعات الخاصة "التي تعتمد على مواد حقيقية" والقضايا القومية. وتدور أحداث هذه الرواية حول البطل ألفريد دورن الذي يسافر في الخمسينيات من دريسدن إلى غرب برلين بطريقة غير شرعية وذلك لدراسة القانون، إلا أنه عاش حياة يائسة، فقد كان على منأى من كل نواحي المجتمع مما جعله غير قادر على ممارسة شؤون الحياة مما دفعه إلى الاهتمام بشيء آخر وهو كتابة الأعمال الأدبية ومنها تناوله لقضية "عرض الشخصيات التي عاشت حياتها كما ينبغي بالفعل" والتي يشير من خلالها فالزر

إلى المشكلة الحقيقية التي يعالجها في روايته.

ويُعد جونتر جراس واحدًا من النقاد الذين نقدوا إعادة توحيد ألمانيا. وعبَّر عن ذلك قائلاً بأنه عملية "بيع للأخلاق"، وقد تناول جراس في روايته الشهيرة "طبلة من الصفيح" فترة الحرب وما بعد الحرب. وفي عام 1995، أصدر جراس روايته بعنوان "حقل شاسع"، وهى رواية تدور أحداثها حول رجل يعيش في ألمانيا الشرقية يدعى تيودر فوتيكه وقد عُرِف بـ"فونتي"، ذلك الرجل الذي يتطابق في كل أعماله وأنشطة حياته مع تيودر فونتاس. ويجسد جراس لهذه الشخصية ظله الذي لا يفارقه أبدًا طوال الوقت من خلال شخصية الجاسوس والمعاون له هوفتالر. فقد اقتبس جراس هذه الشخصية من رواية لهانز يوخائيم بعنوان "تالهوفر". وبلا شك فإن روايته "حقل شاسع" حظيت بصدى شديد وردود فعل متباينة في الشرق والغرب، ففي حين أن سكان ألمانيا الشرقية يرون أن هذه الرواية هى صورة طبق الأصل لحياتهم وما يعايشوه، إلا أن سكان ألمانيا الغربية انتقدوا جراس موضحين أنه لم يتناول أساليب جهاز أمن الدولة "الشتازي" التي اتبعت في ذلك الوقت.

كما أصدر أندرياس نويمايستر روايته عام 1994 بعنوان "من ألمانيا"، فأحداث الرواية تدور في برلين حيث يقوم البطل بحصر انطباعاته عن المدينة دون الحاجة إلى توضيح غرضه من ذلك أو إعطاء أي تعليقات. فالكاتب قام بكتابة ملاحظاته وتتبعاته لأحوال المدينة وما بها وكذلك ما شاهده من تداعيات وترابطات لغوية إلا أنه لم يقم بترتيبها أو تفسيرها.

الرؤية العربية للوحدة الألمانية:

ينظر العرب إلى الوحدة الألمانية التي تمت في الثالث من تشرين الأول / أكتوبر من عام 1990 بإعجاب شديد. ويقف وراء هذا الإعجاب عوامل عدة لعل أبرزها حنينهم إلى وحدة عربية مماثلة، وتقديرهم العالي لإنجازات الشعب الألماني وفي مقدمتها إنجازاته العلمية والصناعية. ويمكن وصف نظرة العرب

إلى الوحدة الألمانية بأنها أحادية الجانب أو رومانسية إلى حد ما. ويتضح هذا الأمر من خلال حديثهم عنها. فهم يركزون في تناولهم لها مثلاً على أنها مقدمة لإعادة مجد ألمانيا العسكري أيام الحقبة النازية. كما أنهم غالبًا لا يرون من خلالها سوى المزايا والمنافع لكلا الألمانيتين متناسين بذلك تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية السلبية. ويأتي في مقدمتها المشاكل الهيكلية التي لحقت بالصناعة الألمانية ومعدلات البطالة العالية التي تعتبر من أعلى المعدلات في أوروبا. وهنا لا بد من القول أن وسائل الإعلام العربية تتحمل دورًا هامًا في نظرة كهذه كونها لا تنقل صورة متوازنة عمَّا تشهده ألمانيا من تطورات سياسية واقتصادية على الصعيد الداخلي. كما أن ما يُنشر عنها في العالم العربي ذو طابع أدبي أكثر منه سياسي واقتصادي. وعليه لا يوجد أمام المواطن العربي وسائل كثيرة للاطلاع على ماضي ألمانيا وحاضرها بشكل أدق.

ويدعو القوميون وكثير من الأكاديميين العرب إلى وحدة عربية على غرار الوحدة الألمانية. وهم بذلك يتناسون الفروق الكبيرة بين مكونات الشعب الألماني والعرب. فعلى الرغم من كون ألمانيا عبارة عن اتحاد بين ولايات تتمتع باستقلال نسبي، فإن النسيج الاجتماعي الألماني أكثر انسجامًا من النسيج الاجتماعي العربي. فالاختلافات المذهبية على سبيل المثال لا تلعب دورًا يُذكر في تحديد الخط السياسي والسياسات الاقتصادية. وهناك اتفاق بين مختلف القوى السياسية الألمانية على تنظيم العلاقة بين الدين والدولة. كما أن الألمان متفقون على الدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع بعكس العالم العربي الذي يمارس سياسات مختلفة بهذا الشأن. وتصل بعض هذه السياسات إلى حد حرمانها من حقوق أساسية كحق التصويت والعمل في مجالات عديدة.

وعلى الجانب الآخر، ما تزال ألمانيا ما قبل الحرب العالمية الثانية تطبع صورة العرب عنها. ويقصد بذلك ألمانيا التي صنعت أحدث الأسلحة، وتسببت بحربين عالميتين، وارتكبت أبشع الجرائم بحق البشرية، وتحدت العالم وحاربته إلى أن خسرت واندحرت أمام الحلفاء. غير أن التطورات التي شهدتها بعد الحرب

العالمية الثانية وخاصة في مجال بناء الديمقراطية والاستقرار السياسي والابتعاد عن النزعات القومية والعنصرية والعسكرة ليست واضحة حتى الآن في أذهان معظم سكان عالمنا العربي. وليس من الواضح في أذهانهم كذلك الدور المحوري الذي لعبته وتلعبه في عملية توحيد أوروبا والتي رأى فيها المستشار الألماني هيلموت كول سقفًا للوحدة الألمانية وعاملاً هامًا في احتواء النزعات النازية والقومية والمتطرفة. وهناك جهل بحقيقة أن اتخاذها لمواقف معينة تأييدًا لهذه القضية العربية أو تلك لا يعني التخلي عن مبادئها القائمة على رفض دخولها طرفًا في النزاعات.

ويجسد ذلك موقف المستشار شرودر الذي عارض حرب العراق انطلاقًا من رفض العنف كوسيلة لحل النزاعات وليس انطلاقًا من رفضه لسياسة الولايات المتحدة أو تأييده للعرب. وعليه فإن نظرة العرب إلى ألمانيا ما تزال أسيرة الماضي التي سعت فيه لتتزعم العالم ضاربة عرض الحائط بالثمن الباهظ الذي تحملته وحمَّلته للعالم جراء ذلك، والمتمثل في عشرات الملايين من الأبرياء وتدمير الآف المدن والقرى. ومع إعادة توحيد الألمانيتين، يرى الكثيرون من العرب أن ألمانيا الموحدة ستعود أو ستحاول العودة إلى ماضيها العسكري بالتدريج ناسين أن ظروف اليوم غير ظروف الأمس وأن مصلحتها ليس في خوض الحروب وإنما في الاندماج مع الأسرة الأوروبية. كما أن هذه المصلحة تكمن في السباق الاقتصادي الذي حققت من خلاله أفضل رفاهية في تاريخها. وجاءت هذه الرفاهية بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت خلالها معجزة اقتصادية جعلت منها ثالث قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان. وقد ساعدها على ذلك الوحدة الأوروبية التي احتضنتها سياسيًا وفتحت أمامها سوقًا واسعة لتصريف منتجاتها على الصعيد الاقتصادي.

الفصل الخامس

الاقتصاد الألماني.. قراءة في عوامل النجاح

مقدمة

تُشير إحصائيات خسائر ألمانيا في الحرب العالمية الثانية إلى نتائج متناقضة ومتضاربة إلى حدٍ كبير، فمن جانبهم استخدم المؤرخون العسكريون تعداد الخسائر البشرية الصادر عن القيادة الألمانية العليا للإشارة إلى الخسائر الإجمالية لكل حملة من الحملات العسكرية، وهو تعداد غير دقيق في حد ذاته، إذ استمرت القيادة الألمانية العليا في حصر الخسائر حتى 31 يناير / كانون الثاني 1945 تاركة ورائها الخسائر الجسيمة التي وقعت خلال المعارك الكبرى مع نهاية الحرب، إضافة إلى ذلك شمل التعداد جميع الأسرى الألمان في سجون الحلفاء، بما في ذلك الباقين على قيد الحياة مع نهاية الحرب.

من جانبها قامت شركة متلايف للتأمين على الحياة بتقدير لحجم الخسائر البشرية الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية مع نهاية عام 1946 ليصل إجمالي الخسائر العسكرية فقط إلى 3,250,000 فرد، وهو التقدير الذي لا يزال مُستخدمًا حتى الآن. بينما أصدرت حكومة ألمانيا الغربية تقريرًا آخر مع نهاية العام نفسه وصل فيه تعداد الخسائر البشرية من العسكريين إلى 4,400,000 فرد متضمنًا الجنود النمساويين والمجندين الألمان من أصول أخرى غير ألمانية. ومن جانبه، أصدر مكتب البحوث العسكرية الألماني (واست Deutsche Dienststelle (WASt تقريرًا مفصَّلًا أشار فيه إلى تقدير الخسائر العسكرية الألمانية بنحو 4,300,000 فرد ما بين قتيل ومفقود قبل أن يُصدر المؤرخ العسكري الألماني الغربي بوركهارت موللر-هيلبراند تقديراته الشخصية للخسائر والتي أوجزها في 4,000,000 فرد فقط.

من جانبها بقيت هذه التقديرات مُعتمدة دون مساس حتى العقد التاسع من

القـرن العشـرين عنـدما أجـرى المـؤرخ الألمـاني روديجـر أوفرمـانس اعتيـانًا للإحصائيات المدوَّنة بسجلات مكتب البحوث العسكرية الألماني. وقام بنشر نتـائج دراسـته تحت عنوان الخسائر العسكرية الألمانيـة في الحـرب العالميـة الثانيةDeutsche Militärische Verluste Im Zweiten Weltkrieg والتي قدَّر فيها حجم الخسائر الألمانية بنحو 5,300,000 فرد، مُشيرًا إلى أن الإحصائيات الألمانية الصادرة عن القيادة العليا هي إحصائيات غير دقيقة نتيجة لما عانته المؤسسة العسكرية الألمانية من فوضى خلال المراحل الأخيرة من الحرب.

كما يتضمن الإحصاء الإجمالي للخسائر البشرية الألمانية دراسة تؤكد سقوط ما بـين 5,500,000 وحتـى 6,900,000 فـرد ألمـاني داخـل الحـدود الألمانيـة لعام 1937، بينما تؤكد دراسة صادرة في ألمانيا الغربية عام 1956 على سقوط ما يقرب من 5,500,000 فرد ألماني (ما بين مدني وعسكري) كنتيجة مباشرة للمعارك، في حين أشارت دراسة ألمانية أخرى لسقوط 6,900,000 فرد كنتيجة مباشرة للمعارك داخل الحدود الألمانية لعام 1937، هذا بالإضافة إلى الضحايا من المجندين ذوي الأصول الألمانية والحاملين لغير الجنسية الألمانية في دول أوروبا الشرقية قبل اندلاع الحرب، وكذلك المجندين أثناء الحرب والمدنيين من أصول ألمانية خلال عمليات طرد الأقليات الألمانية في أعقاب الحرب.

كما بلغ تقدير حكومة ألمانيا الغربية للخسائر البشرية في ألمانيا والنمسا نحو 500,000 فـرد نتيجـة عمليـات القصف الجوي التـي قامت بها قوات الحلفاء علاوة على 300,000 فرد ألماني (بما في ذلك اليهود الألمان) راحوا ضحية السياسات النازية التعسفية وسياسات القمع العرقية والدينية، هذا بالإضافة إلـى 200,000 فـرد لقـوا حتفهم مـن خـلال برنامج القتـل الرحيم النازي، كما يضاف في بعض الأحيان كل من سقط من المدنيين كضحية لترحيل وطرد الأقليات الألمانية خلال السنوات الأخيرة من الحرب وما تلاها حتى عام 1950 وكذلك ضحايا العمالة القسرية في الاتحاد السوفيتي وهو ما أكدته المصادر الألمانيـة الغربيـة خـلال الحـرب البـاردة والتـي أصدرت دراسـة توضح فيها

الخسائر المدنية بنحو 2,200,000 فرد وظلت هذه الإحصائية مستخدمة حتى التسعينيات من القرن العشرين عندما أصدر بعض المؤرخون الألمان دراسة تُشير إلى سقوط 500,000 حالة وفاة مؤكدة فقط نتيجة أعمال التهجير والترحيل ضد الأقليات الألمانية، في الوقت الذي يصر فيه الصليب الأحمر الألماني على الإحصائيات المُشيرة لسقوط 2,200,000 فرد كنتيجة مباشرة لتلك العمليات.

وكان من أبرز التحديات التي واجهت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية هو نقص الرجال، فمن بين أسرى الحرب الألمان بقى نحو ستة ملايين أسير حتى عام 1948 فى المعسكرات السوفيتية، فى حين أرسلت قوات الحلفاء ملايين الأسرى الآخرين إلى كل من فرنسا وبولندا وإنجلترا للعمل بالسخرة من أجل إعادة بناء هذه الدول وإصلاح ما دمرته جيوش النازية، وينظر الألمان بفخر للدور الذي اضطلعت به المرأة الألمانية فى هذه الفترة الصعبة ويتحدثون عن ظاهرة "نساء الأنقاض"، فقد وجدت آلاف النساء الألمانيات أنفسهن مع أطفالهن بلا مأوى أو حماية من بعض ممارسات قوات الحلفاء والسوفيت على السواء، ولكنهن شمرن عن سواعدهن وكانت مهمتهن الأولى هي استخراج الحجارة السليمة من بين الأنقاض لإعادة استخدامها مرة أخرى فى البناء وإخلاء المدن والشوارع من الأنقاض ونقلها إلى خارج المدن وكذلك العمل فى المصانع التى لم تتضرر من القصف، وعاش الألمان ثلاث سنوات بعد الحرب فى ظروف تشبه المجاعة مع تقنين الغذاء وانعدام الرعاية الطبية بعد حل الصليب الأحمر الألماني ونقص المحروقات للتدفئة فى الشتاء، فتضاعفت معدلات الوفيات عما كانت عليه أثناء الحرب نفسها.

ورغم ذلك تضافرت جهود النساء مع اللاجئين الوافدين لإزالة آثار الدمار وإعادة بناء ما يمكن بناؤه، فى غياب دعم الحلفاء الذين كانت خطتهم الأولى (خطة وزير الخزانة الأمريكي مورجنتاو) في هذه الفترة تحويل ألمانيا لدولة زراعية لا تنهض صناعيًا أبدًا حتى لا تهدد جيرانها.

يقول أستاذ التاريخ هورتر إن "الملايين ممن فقدوا بيوتهم بعد الحرب العالمية الثانية هاموا على وجوههم في مختلف أنحاء ألمانيا سابقاً، ومن بينهم المشردون وعمال السخرة وأسرى الحرب واللاجئون والمعتقلون السابقون في معسكرات الإبادة والاعتقال"، مضيفًا أن "عواطف عدة كانت تسود تلك الفترة، ما بين الشعور بالتحرر إلى الشعور بالخوف".

يصف فلوريان هوبر في كتابه "عدني يا طفل بأنك ستطلق النار على نفسك" أكبر جريمة قتل جماعي في تاريخ ألمانيا، ويورد هوبر أدلة على أنه في بلدة ديمن الصغيرة بمنطقة بومرانيا الغربية وحدها، أقدم ما بين ألف وسبعمائة شخص هناك على الانتحار، وذلك بالنظر إلى أن عدد سكان البلدة لم يتجاوز 15 ألف نسمة. أما في العاصمة برلين، فقد زادت نسبة الانتحار في السنة الأولى بعد انتهاء الحرب بنسبة خمس مرات مقارنة بالسنوات التي سبقتها.

ومن ثم يمكن القول إن الدولة الألمانية خرجت من الحرب العالمية الثانية وأوضاعها الاقتصادية والمالية منهارة تمامًا نتيجة للأضرار الجسيمة التي ألحقتها الحرب ببنيتها الأساسية وبمرافقها الاقتصادية، ونتيجة للديون والمبالغ الطائلة التي تعهدت ألمانيا بدفعها كتعويضات حرب لدول الحلفاء المنتصرة ولدول أخرى.

وخلال السنوات الأولى التي أعقبت الحرب، فقدت العملة الألمانية آنذاك (المارك) قيمتها ومكانتها كعملة متداولة، وكان التعامل يجري غالبًا بعملات دول الحلفاء المكلفة بإدارة المناطق الألمانية التي قُسمت إليها الدولة الألمانية بعد استسلامها عام 1945. وهذه الدول هي: الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا. وفي شهر آيار / مايو عام 1948، قررت الدول الغربية توحيد المناطق الثلاث التي كانت تحت إدارتها؛ لتشكل ألمانيا الغربية. أما المنطقة التي كانت خاضعة لسيطرة الاتحاد السوفيتي فشكلت منذ عام 1949 ألمانيا الشرقية.

ويرى الخبراء أن العامل الرئيسي الذي أدى إلى تعثر التقدم الاقتصادي في ألمانيا الشرقية كان السياسة الاقتصادية المركزة التي انتهجتها حكومة ألمانيا الشرقية بإيحاء من الاتحاد السوفيتي، إضافة إلى عوامل أخرى أهمها: إقدام الاتحاد السوفيتي على نقل العديد من المصانع ووسائل الإنتاج الصناعية من ألمانيا الشرقية إلى المناطق السوفيتية؛ ليعوِّض نفسه عن الخسائر التي لحقت به خلال الحرب. بل إن الاتحاد السوفيتي رفض الانضمام إلى مشروع مارشال مما حرم ألمانيا الشرقية من المساعدات المالية الأمريكية التي تمتعت بها باقي دول أوروبا الغربية.

أما ألمانيا الغربية، فقد أفلحت بمساعدة الولايات المتحدة، وبفضل جهود حكوماتها ومواطنيها في إعادة بناء اقتصادها خلال سنوات معدودة. ويعزو الخبراء ذلك إلى عاملين رئيسيين: أولهما موجات الهجرة المكثفة للأيدي العاملة الماهرة إلى ألمانيا الغربية خلال السنوات التي تلت الحرب، ولا سيما من ألمانيا الشرقية، الأمر الذي أعطى انطلاقة قوية لتطور الصناعات في هذا البلد.

أما العامل الثاني الذي ساهم، حسب رأي الخبراء، في انتعاش اقتصاد ألمانيا الغربية، فكان المساعدات الأمريكية التي استخدمت أساسًا لترميم وتوسيع البنية التحتية، ولإعادة بناء وتطوير المشاريع الصناعية. وهكذا تمكنت ألمانيا الغربية منذ أوائل الستينيات من احتلال مكانة بارزة بين اقتصاديات العالم.

ورغم إجبار ألمانيا على دفع تعويضات تبلغ قيمتها 1,1 مليار دولار سنويًا منذ نهاية الحرب الثانية (آخر دفعة 1971)، إلا أن إرهارد قام بخطوات طموحة، حيث توافق في البداية مع سلطة الاحتلال على تغيير العملة بصورة مفاجئة في 19 مايو / آيار 1948 وإلغاء عملة "مارك الرايخ" واستبداله "بالمارك الألماني"، وإلغاء ديون الدولة، ثم قام بدون إبلاغ سلطة الاحتلال بتحرير السوق وتحديد الأسعار، مما أجبر التجار علي إخراج بضائعهم المخبأة لتختفي السوق السوداء وتتراجع أسعار البضائع؛ لتنتهي الأزمة الاقتصادية في فترة ما

بعد الحرب.

بالمقابل فإن النهضة الاقتصادية الألمانية استفادت أيضًا من رفض الرئيس الأمريكي "روزفلت" لمشروع "مورجنتاو" الذي كان يهدف إلى جعل ألمانيا دولة زراعية فقط اتقاءً لخطورتها، حتى لا يتكرر خطأ الحلفاء معها بعد الحرب العالمية الأولى، بفرض قرارات مهينة عليها تدفعها للانتقام، مما جعلهم يفكرون في بديل يضمن نهضة ألمانيا دون أن تخرج عن نطاق سيطرة الحلفاء الغربيين. وهو الأمر الذي أدى إلى إقرار وزير الخارجية الأمريكي "جورج مارشال" المشروع المعروف باسمه في عام 1947 لدعم دول أوروبا، بما يعادل 3 مليار مارك ألماني حصلت عليها ألمانيا من مشروع مارشال حتى عام 1952، وهو ما فسرته المحللة السياسية أندريا نيترشايد أنه كان طمعًا في ربطها بالنظام الاقتصادي الأمريكي والحصول علي العائد مستقبلاً، إلى جانب الحيلولة دون انتشار الشيوعية في ألمانيا الغربية، خاصة أن قبول هذه المساعدات كان مشروطًا بالتعاون مع بقية الدول المتلقية لها، مما جعل وزير خارجية الاتحاد السوفيتي فياتشيسلاف ميخائيلوفيتش مولوتوف يحتج بأن "الولايات المتحدة وبريطانيا تسعيان لاستعباد ألمانيا بهذه المساعدات".

وقد تطور الاقتصاد الألماني بصورة سريعة علي أيدي الشعب الألماني، وكذلك المهاجرين وبالذات من تركيا التي كانت ألمانيا قد وقَّعت معها اتفاقية لاستقدام العمالة في عام 1961، حتى أصبح الاقتصاد الألماني رابع أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة والصين واليابان بناتج محلي بلغ 3,518 تريليون دولار في عام 2011، كواحدة من أكثر الدول صناعةً للسيارات والآلات والمواد الكيميائية والمعدات والأدوات المنزلية، وكرائدة في إنتاج الطاقة الشمسية في جميع أنحاء العالم، كما توجد لديها 37 شركة من أكبر 500 شركة في العالم في مجال أسواق الأسهم العالمية.

ورغم رضوخ ألمانيا الاتحادية للتقسيم القسري، إلا أنها اعتمدت علي سياسة النفس الطويل بالتركيز علي النهضة الاقتصادية وتكوين الاتحاد الأوروبي ثم

قيادته. فقامت في سبيل ذلك في 12 أغسطس / آب 1970 بتوقيع معاهدة "موسكو" مع الاتحاد السوفيتي قبلت فيها الالتزام بتقسيم ألمانيا وبالحدود الحالية بما فيها الأراضي التي ضمتها بولندا بطول نهر الأودر، والتي ضمتها فرنسا في منطقة الإلزاس، ومنطقة شرق بروسيا التي احتلها الاتحاد السوفيتي، وألا تطالب بهذه الأراضي في المستقبل، وهو نفس ما وقّعت عليه مع بولندا في معاهدة وارسو في 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 1970.

وحين بدأ تهاوي الاتحاد السوفيتي، وفتحت المجر حدودها مع الغرب، ونزح آلاف الألمان الشرقيين للعبور إلى ألمانيا الغربية، واندلعت المظاهرات الحاشدة في ألمانيا الشرقية ثم سقط جدار برلين في 9 أغسطس / آب 1989، حين حدث ذلك كله، استغل المستشار "هيلموت كول" الفرصة ليضغط باتجاه توحيد الألمانيتين في مفاوضات ماراثونية بمشاركة دول الاحتلال (الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا)، حتى حصلت ألمانيا الاتحادية على سيادتها، ثم أعلن في 3 أكتوبر / تشرين الأول 1990 توحيد ألمانيا بضم الولايات الخمس التابعة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة لجمهورية ألمانيا الاتحادية. وعلى الفور وُضِعت خطة ضخمة لرفع مستوى اقتصاد مدن شرق ألمانيا ضمن برنامج طويل الأمد ينتهي عام 2019 يتم من خلاله تحويل 80 مليار دولار سنويًا من غرب ألمانيا إلى شرقها.

الاقتصاد الألماني بعد الوحدة:

تنتمي ألمانيا لأكثر بلدان العالم الصناعي تطورًا وأقواها أداء، وتشكِّل بعد الولايات المتحدة واليابان والصين رابع أكبر اقتصاد في العالم. وعلاوة على ذلك، تعتبر أيضًا أكبر وأهم سوق في دول الاتحاد الأوروبي EU بعدد سكانها البالغ 82.3 مليون نسمة. يتركز الاقتصاد الألماني على المنتجات الصناعية والخدمات. وتتمتع منتجات قطاعات بناء الآلات والسيارات والمنتجات الكيميائية الألمانية بسمعة عالمية متميزة. هذا وتساهم الصادرات من السلع والخدمات في تحقيق أكثر من ربع الدخل الألماني، كما تعتمد أكثر من خُمس

فرص العمل على الصادرات بشكل مباشر أو غير مباشر. وفي عام 2009، احتلت ألمانيا بحجم صادراتها البالغ 1121 مليار دولار المرتبة الثانية في العالم بعد الصين "1202 مليار دولار"، ويُعادل هذا الرقم حوالي ثلث الدخل القومي الإجمالي لألمانيا، وذلك بعد أن احتلت على مدى الأعوام من 2003 حتى 2008 ست مرات متتالية المرتبة الأولى في التصدير في العالم. وتقارب نسبة مساهمة ألمانيا في التجارة العالمية 9%.

وفي عام 2008، كانت الزراعة، والغابات، والتعدين تمثل فقط 0.9% من إجمالي الناتج المحلي، ويعمل بها فقط 2.4% من السكان، انخفاضًا من 4% في عام 1991. وتم تخفيض الكثير من العمالة في الولايات الشرقية، حيث وصل عدد العمال الزراعيين بنسبة تصل إلى 75٪ بعد إعادة التوحيد. ومع ذلك، كانت الزراعة مثمرة للغاية، وكانت ألمانيا قادرة على تغطية 90٪ من الاحتياجات الغذائية مع الإنتاج المحلي. وفي الواقع، ألمانيا هي ثالث أكبر البلدان إنتاجًا للمنتجات الزراعية في الاتحاد الأوروبي بعد فرنسا وإيطاليا. تنتج ألمانيا كل من البطاطا والقمح والشعير والسكر والفواكه والكرنب "الملفوف". وعلى الرغم من مستوى التصنيع العالي، فإن ما يقرب من ثُلث أراضيها مغطى بالغابات.

وتمثّل الصناعة 29% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، ويعمل 29.7٪ من القوة العاملة في الصناعة. تتفوق ألمانيا في إنتاج السيارات، والأدوات الآلية، والمواد الكيميائية. وتم تصنيع ما يقرب من 5.5 مليون سيارة في عام 2003، وبالتالي كانت ألمانيا ثالث أكبر منتج للسيارات بعد الولايات المتحدة واليابان عالميًا، وتهدد شعبية جمهورية الصين بفقدان ألمانيا مركزها في التصنيف العالمي اعتبارًا من عام 2005. وفي عام 2004، تمتعت ألمانيا بأكبر حصة في أدوات الآلات في السوق العالمية "19.3٪ من السوق العالمية". ومما له أهمية حيوية هو دور صغير لحجم شركات الصناعات التحويلية المتوسطة، والتي تتخصص في المنتجات المتخصصة وغالبًا ما تكون مملوكة من قبل الإدارة.

وبسبب التوجه الكبير نحو التصدير، تعتبر ألمانيا من أكثر دول العالم ترابطًا وتداخلاً بالاقتصاد العالمي، إضافة إلى اهتمامها الكبير بالأسواق العالمية. وأهم الشركاء التجاريين بالنسبة لألمانيا هم فرنسا وهولندا والولايات المتحدة وبريطانيا. ففي عام 2009، بلغ مجموع الصادرات إلى فرنسا 82 مليار يورو، وإلى كل من الولايات المتحدة وهولندا 54 مليار يورو وإلى بريطانيا 53 مليار. ومنذ توسُّع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق في عامي 2004 و2007، يمكن متابعة تطور ملحوظ في حجم التبادل التجاري مع دول وسط وشرق أوروبا الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب التبادل مع دول الاتحاد "القديمة". وتصل نسبة الصادرات إلى هذه البلدان إلى 10% من مجمل الصادرات. وبشكل إجمالي، تعادل الصادرات الألمانية إلى دول الاتحاد الأوروبي 63% من إجمالي الصادرات الألمانية.

كما تزداد باستمرار أهمية التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية مع الدول السائرة في طريق النمو في آسيا. وتعتبر القارة الآسيوية الآن السوق الثانية من حيث الأهمية بالنسبة لمبيعات المنتجات الألمانية. ففي عام 2009، ذهبت 14% من الصادرات الألمانية إلى دول هذه المناطق. وتعتبر الصين هي الشريك التجاري الأهم. كما تشكِّل ألمانيا بدورها المستثمر الأوروبي الأكبر بالنسبة للصين منذ عام 1999، حيث تعمل حوالي 2500 شركة ألمانية في الصين باستثمارات مختلفة.

ويعمل أكثر من 29 مليون فرد في ألمانيا في قطاع الخدمات، حوالي 12 مليون منهم في شركات خدمات عامة وخاصة، و10 ملايين في مجالات التجارة والضيافة "مطاعم وفنادق" والنقل، و7 ملايين في قطاعات التمويل والوساطة وخدمة الشركات. ويعتبر قطاع البنوك والتأمين على رأس قطاع الخدمات. وهو يتركز في مدينة فرانكفورت، التي تُعتبر المركز المالي الرائد في أوروبا، وحيث يقوم البنك المركزي الأوروبي "ECB"، والبنك الألماني الاتحادي "المركزي" وسوق البورصة الألمانية.

الصناعة في ألمانيا:

تعتبر ألمانيا من الدول المختصة والبارعة في تطوير وإنتاج السلع الصناعية المعقدة، وخاصة السلع الاستثمارية وتقنيات الإنتاج المبتكرة. ومن أهم القطاعات الاقتصادية قطاعات صناعة السيارات وبناء الآلات والتقنيات الكهربائية إضافة إلى الصناعات الكيميائية. ففي هذه القطاعات وحدها يعمل حوالي 2.9 مليون إنسان، يحققون مجتمعين حجم مبيعات يصل إلى 800 مليار يورو. وتعتبر صناعة السيارات في ذات الوقت محرك الإبداع والابتكار، فحوالي 30% من مجمل إنفاق الشركات على البحث والتطوير الداخلي "في داخل الشركات" في الاقتصاد الألماني يتم في هذا القطاع. ومن خلال ست شركات منتجة للسيارات هي "فولكس فاجن" VW و"أودي" و"بي إم دبليو" BMW ودايملر "مرسيدس" و"بورشه" وأوبل "جنرال موتورز"، تعتبر ألمانيا إلى جانب اليابان والصين والولايات المتحدة من أكبر منتجي السيارات في العالم، وتحتفظ لنفسها بدور كبير وحصة مهمة في سوق سيارات الفئة المتوسطة الكبيرة والسيارات الكبيرة الفارهة. على الرغم من ذلك، أصابت أزمة المبيعات العالمية أيضًا منتجي السيارات الألمان بشكل أو بآخر. ومن أجل الاستعداد للمستقبل، يعمل منتجو السيارات الألمان حاليًا بشكلٍ مكثَّف على محركات وتقنيات أكثر صداقة للبيئة، منها على سبيل المثال تطوير جيل جديد من المحركات العاملة بالمازوت "ديزل" ومحركات هوبرايد إضافة إلى المزيد من الاعتماد على الكهرباء في محركات السيارات.

كما تتمتع حوالي 6000 شركة عاملة في مجال بناء الآلات بحصة 13%. وتحتل بذلك المرتبة الثانية من حيث حجم المبيعات بعد قطاع صناعة السيارات. ويحتل قطاع بناء الآلات مرتبة مهمة في الاقتصاد الألماني باعتباره يوفِّر أكبر عدد من فرص العمل "965000 فرصة عمل" علاوة على كونه من قطاعات التصدير الرائدة.

كما تنتمي الصناعات الكهربائية إلى القطاعات الأقوى، وبشكل خاص إلى

القطاعات الأكثر إبداعًا والأسرع نموًا. أكثر من 20% من الاستثمارات في البحث والتطوير في القطاع الصناعي في ألمانيا يتم إنفاقها في الصناعات الكهربائية. أما الصناعات الكيميائية التي تعود ملكيتها جزئيًا إلى مستثمرين وشركات أجنبية، من خلال الشراء أو الاندماج، فهي تنتج في الغالب سلعًا وسيطة. وبفضل شركة BASF في مدينة لودفيكسهافن، تعتبر ألمانيا موطنًا لأكبر شركة للكيميائيات في العالم.

وتساهم القطاعات والصناعات الألمانية الرئيسية بالإضافة إلى الكثير من الصناعات المتنوعة التي تمتلك إمكانيات هائلة للنمو في دعم بنية الاقتصاد الألماني وتحقيق سمعة عالمية طيبة جدًا. ففي مجال تصدير المواد الكيميائية، تحمل ألمانيا دون جدال لقب بطلة العالم، فهي الوجهة المفضلة في أوروبا للاستثمارات الكيميائية، إلى جانب أنها تحتوي على بنية تحتية جيدة لهذه الصناعات، ومختبرات البحوث، ولديها قوى عاملة مدربة على أعلى مستوى للحفاظ على منصبها القيادي والتمسك به.

وتعتبر ألمانيا أيضًا إحدى الدول الرائدة في مجال البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الحيوية، بالإضافة إلى أنها واحد من أبرز مواقع الإنتاج للأغراض التجارية والتطبيقات السريرية. وبناء على ذلك، يمكن للشركات التي تمتلك مقرات لها في السوق الألماني أن تكون متأكدة بأنها ستستفيد بشكل مستمر من أحدث التطورات في التكنولوجيا الحيوية وتقنيات التصنيع. أما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهي من بين أكبر الصناعات في أوروبا، وتحتل المرتبة الثالثة على الصعيد الدولي. وبفضل كونها قوة تصديرية رئيسية، أصبحت هذه الصناعة المحرك الأول في البلد في ميدان الابتكار التكنولوجي، مما ولَّد أكثر من 80% من الابتكارات في مجال الصناعات الرئيسية الأخرى.

ومن أكثر الصناعات الألمانية فعالية وأفضلها إبداعًا الفضاء الجوي، حيث يعتبر من المحركات التكنولوجية التي تدفع ألمانيا إلى أعلى مستوى في المجال التقني والتي تجمع بين كل التكنولوجيات الرئيسية المستقبلية بما فيها

الإلكترونيات، وعلم الإنسان الآلي، والمواد، وتكنولوجيا البرمجيات.

وفيما يخص صناعة الإلكترونيات، فهي تعد من أسرع الصناعات نموًا في ألمانيا، حيث إنها تستفيد من المطالب المتزايدة في قطاع التطبيقات. وظلت صناعة الإلكترونيات الألمانية رائدة في السوق الأوروبي في ميدان المواد شبه الموصلات وشاشات العرض. وأصبحت منطقة "ساكسونيا سليكون" من إحدى كبريات المجموعات الخمس في مجال شبه الموصلات عالميًا.

وفي عالم صناعة التكنولوجيا النانوية، فإن ألمانيا تمتلك أيضًا مجالاً غنيًا ومتنوعًا، إذ تلعب دورًا مهمًا في مختلف الصناعات لتزويدهم بالتقنية النانوية في السوق المحلي وكذلك الأسواق الدولية ولا سيما في صناعة السيارات، والصناعات البصرية والكيميائية، وقطاعات الصيدلة. وتعتبر ألمانيا من أكبر الأسواق النامية عالميًا في مجال الاقتصاد الصحي، حيث تبلغ مصاريف الرعاية الصحية ما يعادل أكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني ليصبح قطاع الصحة الألماني أكبر من صناعة السيارات المزدهرة في البلاد.

وبالوصول إلى صناعة السيارات، فإننا نكون أمام واحدة من أكبر الصناعات الألمانية في نطاق دورة المبيعات، وتمثل 42% من جميع الشركات الأوروبية لتصنيع المعدات، كما تساهم بـ 0.5% في مراكز البحث والتطوير لمعدات المحركات. وتستضيف ألمانيا أكبر تجمع لشركات تصنيع المعدات في أوروبا، وبذلك تتيح قدرًا كبيرًا من ميزات القيمة المضافة لمزودي صناعة المحركات. وما زالت صناعة الهندسة الميكانيكية الألمانية هي الأقوى في أوروبا. ويعود نجاح صناعة الآلات والمعدات إلى تقاليدها القديمة في الهندسة الميكانيكية ومرتبتها الرائدة في التطوير التقني واختلاف الصناعات الأساسية. ومن المعروف أن العديد من العلامات التجارية الألمانية مثل: "مرسيدس بنز"، "بورشه"، "فولكس فاجن"، "أودي" و"بي إم دبليو" تحظى بسمعة عالمية واسعة ترمز للقوة والأمان والسلامة.

كما استطاعت التقنيات البيئية أن تطور نفسها في السنوات القليلة الماضية إلى واحدٍ من أهم القطاعات الاقتصادية في ألمانيا. ويقف وراء هذا التطور مجموعة من القوى الدافعة التي تتمثل في تقاليد مجال التقنيات البيئية، والقوى العاملة الممتازة ذات المهارات العالية، وكذلك المنتجات والحلول المبتكرة.

وتقدم ألمانيا العديد من الفوائد لقطاعي الأعمال والبيئة العالمية باعتبارها رائدة للثورة الصناعية عالميًا، حيث توجد فرص هامة للاستثمار في كل مراحل الطاقات المتجددة وصناعة الموارد، وذلك بفضل أهداف الحكومة الطموحة والتمويل السخي. وحتى في مجال كفاءة استخدام الطاقة، فإن ألمانيا تحتل عالميًا مركز الصدارة. وسوف يتعزز هذا المركز في المستقبل من خلال الطاقة المتكاملة وبرنامج تغيُّر المناخ الحكومي. كما توفِّر ألمانيا أيضًا بيئة مثالية لتطورات جديدة في كفاءة استخدام الطاقة وتتيح لقطاع الشركات الأجنبية فرصًا ممتازة للاستثمار.

وتُعتبر ألمانيا سوقًا رائدًا في تخزين الطاقة ونظم خلايا الوقود، حيث إن الأسواق الناشئة لمعدات تخزين الطاقة وخلايا الوقود وكذلك أنظمة إدارة كفاءة الطاقة "الشبكات الذكية" تمثِّل فرصًا تجارية جديدة جاذبة للمصنِّعين ومزودي الخدمات. وفي ألمانيا، كانت هذه التكنولوجيات تمثل 8% من الإنتاج المحلي الإجمالي في عام 2007، ومن المتوقع أن تصل إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. وبلغت المبيعات العالمية في مجالي الطاقة المستدامة وتخزين الطاقة 155 مليار يورو في عام 2007، ومن المتوقع أن تنمو أربعة أضعاف لتصل إلى 615 مليار يورو بحلول العام 2020.

ومن أجل تعزيز التطورات في مجال التكنولوجيا والبنية التحتية لاستخدام الهيدروجين وخلايا الوقود، تشكل في عام 2006 تحالف استراتيجي بين الحكومة الألمانية والقطاع الصناعي والمجتمع الأكاديمي تم تسميته "الخطة التنفيذية الوطنية" "NIP". وتتمثل مهمته في التدليل على جدوى تكنولوجيا

الهيدروجين من خلال المشاريع التجريبية والبحثية. ولدى "الخطة التنفيذية الوطنية" ميزانية إجمالية تبلغ 1.4 مليار تحت تصرفها، 50% ممولة من الصناعة و50% منحة فدرالية. ويتم إدارة هذه الميزانية من قبل هيئة اتحادية تسمى "ناو" "NOW".

وحددت الاستراتيجية الاتحادية للوقود المُستدام الهيدروجين كناقل طاقة مهم لقطاع النقل على المدى المتوسط والطويل وحددت هدفًا بأن تكون هناك مليون مركبة تعمل بالهيدروجين على الطرقات بحلول عام 2020.

وفي الحقيقة، يشكل استخدام الطاقة المتجددة في تشغيل وسائل النقل كالسيارات والحافلات والشاحنات تحديًا كبيرًا. ولكن، على المدى الطويل، تُعتبر مكافآت بناء البنية التحتيّة المطلوبة عالية من حيث أمن الطاقة، وحماية البيئة، والفرص التجارية. أما التحدي الرئيسي لتطوير مستقبل النقل من خلال الطاقة المتجددة فهو يتلخص في توفير أمن الطاقة بأسعار معقولة وتأمين الحماية للبيئة. وتتمثّل أهداف ألمانيا الاتحادية في: ضمان موقع تكنولوجي وتنافسي لصناعة توفر ما يقرب من مليوني فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وتولد قيمة إضافية تقرب من 250 مليار يورو في السنة، وتقليل الاعتماد الاستراتيجي على النفط المستورد، وتحقيق مختلف الأهداف المناخية والبيئية، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة بنسبة 3% في السنة، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة لوسائل النقل "باستثناء وقود الطيران" من 6% في عام 2008 إلى 17% في عام 2020.

كما تقوم الحكومة بنشاط تعزيز التنمية والتكامل السريع لتكنولوجيا التدفئة والتبريد. وذلك من خلال قوانين جديدة وحوافز مغرية. وأدى ذلك إلى تحول مهم في السوق في ألمانيا نتج عنه نمو جزئي في صناعة التدفئة والتبريد. وزاد عدد التكنولوجيات المتجددة بشكل كبير. وبفضل بحوث تطوير السوق، والتطور الحاصل على صعيد توفير الطاقة الكفوءة، أصبحت تكنولوجيا التدفئة مُركزة بشكل كبير في ألمانيا. وتعتزم الحكومة الألمانية خفض

انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لتصل إلى 270 مليون طن متري بحلول عام 2020، ومواصلة تعزيز استهلاك الطاقة المنتجة من مصادر متجددة. وتستهلك المباني أكثر من 40% من الطاقة المستهلكة في ألمانيا، يُستخدم 85% من تلك النسبة لأغراض التدفئة. وفي المنازل الخاصة، يصل هذا الرقم إلى 86% من إجمالي استهلاك الطاقة. ومن أصل 17 مليون مولد تدفئة في ألمانيا، فإن 12% فقط يمكن اعتبارها حديثة: 70% منها يتراوح عمرها بين 10 و24 عامًا، و18% ما تزال أكثر قدمًا.

وبالتالي، فإنه من المتوقع أن تحمل العقود القادمة نموًا كبيرًا في السوق يترافق مع توفر إمكانيات للاستثمار. وفي العشرين سنة القادمة، سيتم تحديث حوالي 50% من مجمل المباني القائمة "2.5% سنويًا وهو ما يعادل 950 ألف مبنى من مجمل 38 مليون مبنى قائم". وهناك التزام لدمج تكنولوجيات التدفئة الكفوءة لتقليل استهلاك مصادر الطاقة الرئيسية للمتر المربع الواحد في المباني الجديدة. وتصل نسبة التوفير المحتمل إلى 93% من استهلاك الطاقة الرئيسية في الشقق السكنية في ألمانيا. ويستمر الطلب على تقنيات تكييف الهواء بالارتفاع بسبب تغيير نمط الحياة والمناخ وبهدف التأقلم مع المعايير الحديثة. وتستخدم تقنيات هندسة التكييف والتبريد حوالي 15% من الطاقة الكهربائية الكلية المنتجة في ألمانيا.

وتبرز ألمانيا أيضًا بوصفها أكثر الدول التي تقوم بتحويل الطاقة الشمسية إلى كهرباء. وهي بذلك المنتج الأول للطاقة الضوئية في أوروبا بأكملها، وثالث الدول عالميًا من ناحية القدرة الإنتاجية وعدد الموظفين العاملين في هذه الصناعة، بسعة إنتاجية جديدة تبلغ 3.8 ميجاوات من الطاقة. وقد أنتجت ألمانيا نسبة 52.8% من الطاقة الضوئية الجديدة المنتجة في العالم في عام 2009، في حين بلغ حجم الاستثمارات المطابقة عن نفس الفترة حوالي 10 مليارات يورو، تم من خلالها إنتاج وتجميع طاقة بسعة 9.8 ميجاوات في نهاية العام، أي ما يعادل 42% من الإنتاج العالمي. وبهذا تكون ألمانيا قد احتوت

وشغَّلت حوالي نصف وحدات الطاقة الشمسية في العالم.

ويوجد في ألمانيا 70 شركة مُصنِعة للسيليكون، والرقائق، والخلايا، والنماذج. كما يوجد ما يزيد عن 200 موزع لمواد ومعدات الطاقة الضوئية، وأكثر من 100 مصنِّع لمكونات نظم التوازن إلى جانب مئات الشركات المطورة للمشاريع وشركات تثبيت ودمج الأنظمة. وكل هؤلاء يوظفون حاليًا حوالي 64.000 موظف. هذا، وبلغت سعة إنتاج خلايا إنتاج الطاقة الشمسية في ألمانيا 2.456 ميجاوات في 2009، وسعة وحدات الإنتاج 2.065 ميجاوات عن نفس الفترة. وهذا ما مكَّن منتجي الطاقة الضوئية من جمع عائدات بلغت 8.6 مليار يورو.

واستطاع المصنعون الألمان زيادة حصتهم في سوق التصدير خلال السنوات القليلة الماضية، مدعومين بمناخ تصدير مثالي وطلب عالمي هائل على منتجات الصناعة الألمانية. وقد ارتفعت تلك النسبة من 14% في عام 2004 إلى 47% في 2009. وتمكن موزعو معدات الطاقة الضوئية من حصد عائدات بلغت 2 مليار يورو وحصة 79% من سوق التصدير في عام 2009. وبالمجمل بلغت عائدات صادرات صناعة الطاقة الضوئية 5.6 مليار يورو في ذلك العام.

وبهدف التماشي مع النمو المستقبلي الهائل وتوسيع طاقتها الإنتاجية، خصصت صناعة الطاقة الضوئية الألمانية استثمارات صافية بلغت 1.8 مليار يورو في عام 2009. ويجري التخطيط لاستثمار مليار يورو إضافي في أعمال الأبحاث والتطوير لعام 2013، وهو ضعف المبلغ الذي استثمر في هذا المجال خلال الأعوام الأربعة الماضية. ووضعت الحكومة الاتحادية الألمانية هدفًا يقضي بالحصول على طاقة ضوئية مجمَّعة بسعة 42 ميجاوات بحلول عام 2020، ومن المتوقع أن يجري الربط مع شبكة كهرباء المستهلكين في عام 2013. كما تتوقع الحكومة أن ترتفع نسبة الطاقة الضوئية من مجمل الطاقة المستخدمة من أقل من 1% "عام 2008" إلى 10% في عام 2020.

وبدورها، تعد صناعة طاقة الرياح الألمانية الأكبر في العالم والأكثر تقدمًا على

صعيد التقنيات التي تطورها. ولألمانيا تاريخ طويل في مجال الهندسة الميكانيكية والإلكترونية يضعها في مرتبة متقدمة على هذا الصعيد. كما أن موقع ألمانيا في وسط أوروبا يجعلها المكان المثالي للأسواق الأوروبية البحرية والبرية. وتمثل ألمانيا موطنًا لأكبر صناعات الرياح في العالم، والتي تطورت بشكل كبير في عام 2009 وقدمت فرص عمل لما يزيد عن 85.000 موظف. وبصفتها السوق الرئيسي لطاقة الرياح في أوروبا، تحوي ألمانيا أكثر من 16% من الطاقة المتوفرة في العالم. وقد حققت سوق الرياح الألمانية في عام 2009 نموًا نسبته 15% عن العام السابق، حيث بلغ إجمالي القدرة الإنتاجية 38 مليار كيلوواط بالساعة.

وتصل نسبة ما تنتجه ألمانيا من طاقة الرياح لـ7.5% من إجمالي الاستهلاك، وهي بذلك أكثر أنواع الطاقة البديلة إنتاجًا في الدولة. وقد تم في نهاية عام 2009 إضافة سعة بقدرة 60 ميجاوات بحري في ألمانيا، كما يجري حاليًا العمل على تطوير أكثر من 90 مشروع لمحطات بحرية لإنتاج طاقة الرياح، إذ حصل 31 مشروع محطة بحرية بالفعل على الموافقة الرسمية في نهاية 2009. ومما لا شك فيه أن مستويات التصدير العالية تسمح برفع مساهمة صناعة طاقة الرياح الألمانية في تطوير سوق هذه الطاقة عالميًا وأوروبيًا إلى ما فوق المعدل الوسطي. وتعتبر أوروبا السوق الرئيسي للمنتجات الألمانية التي هيمنت على سوق الطاقة العالمي في عام 2009 بنسبة 47.9% من كافة القدرة الإنتاجية المضافة. ويذكر أن عائدات قطاع طاقة الرياح العالمية بلغت 50 مليار يورو عام 2009.

من جهة أخرى، تكتسب الخدمات المشتركة وإدارة نظم سير العمل أهمية متزايدة، حيث تستفيد العديد من الشركات العاملة في ألمانيا من استخدام هذه النهج المبتكرة؛ لتشكيل مكاتب خلفية ووظائف غير أساسية أكثر فعالية من حيث التكلفة. ولذلك فإن تفضيل مواقع الأعمال في ألمانيا يزداد بشكل مطرد، لما تكتسبه من جاذبية، نظرًا لاعتدال تطور الأجور وانخفاض معدلات

الدوران.

وتزدهر في ألمانيا أيضًا صناعة مراكز الاتصال، حيث تساعد العديد من الشركات في جميع أنحاء العالم لسد احتياجاتهم في مجال إدارة العلاقات مع الوكلاء في أوروبا وخارجها. أصبحت ألمانيا الشريك المثالي في أوروبا، وذلك بفضل مهارة قواها العمالية ومرونتها، وتنافسية أسعار العقارات، وسرعة الوصول إلى الأسواق الجديدة.

ويلعب موقع ألمانيا في قلب أوروبا دورًا أساسيًا في جعلها محورًا للنقل والإمداد، لا سيما وأنها تمتلك بنية تحتية متطورة وخدمات لوجيستية حديثة جدًا. وبالتالي فإن هذا الموقع المركزي يوفر للمستثمرين إمكانية الوصول بسهولة إلى حوالي 460 مليون مستهلك في الاتحاد الأوروبي. ويتعامل ميناء هامبورج، الذي يحظى بموقع مثالي بين بحر الشمال وبحر البلطيق، مع نحو 135 مليون طن من البضائع، من ضمنها 9 ملايين حاوية بحجم 20 قدم "حاويات مكافئة"، الأمر الذي يجعل منه مركزًا رئيسيًا لشحن البضائع في شمال أوروبا. ويعتبر هذا الميناء الأكبر في ألمانيا وثاني أكبر ميناء في أوروبا من حيث حجم المناولة، ويُعد مركزًا لوجيستيًا حديثًا مجهزًا بكافة الخدمات التي تحتاجها شركات الاستيراد والتصدير.

كما تشكِّل ألمانيا أيضًا أكبر سوق استهلاكي في أوروبا، إذ يبلغ عدد سكانها حوالي 82.2 مليون نسمة. كما تتصف القوة الشرائية للسكان بأنها فوق المتوسط. وباعتباره أكبر سوق للأغذية والمشروبات في أوروبا، فإن معظم الأغذية الدولية الرئيسية توجد في ألمانيا، ويتوقع أن يأتي المزيد من المستهلكين إلى ألمانيا لتحريك الأرباح من المنتجات المبتكرة في جميع قطاعات الأغذية والمشروبات.

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن صناعة السياحة والسفر المزدهرة باتت تزداد أهميتها بشكل ملحوظ، لا سيما مع ما تتميز به المدن الألمانية من جمال

طبيعي أخّاذ وأجواء ثقافية وفنية وتراثية وترفيهية رائعة وخدمات صحية متطورة، بحيث جعلت ملايين الزوار من كافة أنحاء العالم يحرصون على زيارة ألمانيا سنويًا. وهنا تبرز العاصمة الألمانية برلين بما تتميز به من حراك وحيوية وتطور دائم بحيث يجد السياح في كل زيارة إليها شيئًا جديدًا ليكتشفوه. ومن المعروف أن هذه المدينة التي تتصف بتكاليف معيشية غير مرتفعة، مقارنة بمثيلاتها من المدن العالمية الأخرى، تجتذب المبدعين ومصممي الأزياء ونجوم السينما ومشاهير العالم بالإضافة إلى المواهب الشابة والمبدعين الشباب الذين يجدون فيها الإلهام ومصدر الإبداع. كما تحولت برلين إلى عاصمة للموضة والتسوق، حيث تزخر بالعديد من معارض الموضة العالمية ومراكز وشوارع التسوق الشهيرة، ناهيك عمّا تحفل به هذه المدينة، التي لا تعرف النوم، من أحداث ثقافية وفنية وترفيهية وعروض وأنشطة وبرامج ومهرجانات وحفلات موسيقية على مدار العام. ولا ننسى طبعًا الطبيعة الساحرة، إذ تنتشر فيها المساحات الخضراء والحدائق والمنتزهات والغابات والبحيرات.

تأثير الأزمة الاقتصادية في ألمانيا:

تلقى الاقتصاد الألماني ضربة في الأزمة أواخر 2008 عندما انهار إجمالي الناتج المحلي بشكل كبير في الربع الأخير من تلك السنة. واستمر التراجع حتى بداية 2009، لكن الاقتصاد الألماني بدأ بالانتعاش أثناء عام 2009 على الأقل في بعض القطاعات. ومع هذا، انخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 4.7% في 2009 مقارنة بعام 2008. وأقوى ما كان هذا الهبوط في القطاعات الموجهة للتصدير "مثل التصنيع والصناعات المرتبطة به"، بينما كانت القطاعات المرتبطة بالاستهلاك الفردي أقل تأثرًا. من ناحية أخرى، انتعش الاقتصاد بقوة في 2010 وبالأخص في تلك القطاعات التي شهدت أكبر انخفاض في الإنتاج. وبالرجوع إلى مثال التصنيع، كان نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي بنسبة 11.5% في 2010.

ويعزز النموذج الإقليمي لإجمالي الناتج المحلي صورة التأثيرات المتغايرة من حالة الركود الكبير في ألمانيا. فقد سجلت الأقاليم الفيدرالية المهمة اقتصاديًا مثل بادن-فورتمبيرج أكبر تراجع في الإنتاج. حيث يوجد فيها العديد من شركات التصنيع والشركات الموجهة للتصدير، الصغيرة منها والمتوسطة. وفي المقابل، كان تراجع إجمالي الناتج المحلي معتدلاً نسبيًا في الأقاليم مثل برلين وشليزفيش-هولشتاين ومكلنبورج-فوربومرن غرب بوميرانيا التي كانت صلتها بالعالم أقل.

وقد تجاوز ازدياد معدل البطالة ما بين عامي 2008 و2009 5% في بادن-فورتمبيرج وبافاريا وهامبورج وراينلاند بفالز وشمال الراين-وستفاليا. تقع هذه الأقاليم في غرب ألمانيا، وتعتمد بقوة نسبيًا على الصادرات، وتعتبر من المناطق المزدهرة اقتصاديًا في ألمانيا. وبالنسبة لبقية الأقاليم الفيدرالية، فقد شهدت زيادات أقل، أما معظم الأقاليم الفيدرالية في شرق ألمانيا فلم تشهد أي زيادة في معدلات البطالة.

وبالرغم من أن أزمة الديون في عدد من الدول، وبتحديد أكثر، وجود اختلال في توازن السياسات المالية في بعض دول الاتحاد الأوروبي الذي يهدد حالة الانتعاش الاقتصادي، ومع ذلك، فقد انتهت فترة الركود الكبير في 2010 مع نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.7% في ألمانيا. وتشير تطورات التوظيف والبطالة أيضًا إلى حالة استرخاء في سوق العمالة الألماني بعد الضيق الذي كانت تعانيه. فعلى سبيل المثال، استمرت نسبة التوظيف بالارتفاع خلال 2011 إلى أن وصلت إلى ذروتها ببلوغ عدد الموظفين 41.2 مليون في آب / أغسطس 2011 وهو حاليًا آخر رقم متوفر من مكتب الإحصاء الفيدرالي. وعلاوة على ذلك، كانت هنالك مؤشرات إلى وجود طلب كبير على العمالة الماهرة خاصة في قطاع تقنية المعلومات، ومن بينهم مهندسين، إلى جانب طاقم التمريض.

وتصف الكتب الاقتصادية الإجراء الذي اتُخِذ لمواجهة الأزمة المالية التي

ظهرت في أواخر 2008 كما يلي: تنسيق عالمي للتدفق المالي، ونسب فوائد منخفضة، وضمانات على القروض وحسابات التوفير بين البنوك، وإعادة هيكلة الإدارات، وقدرات مالية جديدة للعامة من خلال التأميم المؤقت للبنوك، وطرح فكرة "البنوك الزائفة" "وهي مؤسسات مالية تقوم بشراء القروض المعدومة من البنوك لأجل فصل هذا العجز عن ممتلكات وأسهم البنك – أي فصل الأصول الجيدة عن الأصول المعدومة"، وتأسيس نظام مالي عالمي جديد. تمت هذه الإجراءات، ولكن تدريجيًا، وببطء نوعًا ما. وبشكل خاص، لم يكن هناك تنسيق لنهج دولي شامل، خاصة مع عدم اعتبار الأصول الفاسدة "وهي أصول مالية فقدت قيمتها في السوق ولم تعد فاعلة، أو وهمية مغالي في قيمتها – وسُمِّيت فاسدة لأنها تؤثر سلبًا في الموازنة المالية"، وإعادة هيكلة النظام المالي.

إلا أنه كانت هناك ردود مختلفة للسياسة المنفردة على الصعيد الوطني. فإضافة لسنِّ قوانين جديدة للأوراق المالية وأسواق رؤوس الأموال، فقد انتشرت حزم الحوافز. ولم تكن ألمانيا بمنأى عن هذه القاعدة. فقدَّمتْ الحكومة الألمانية، لمواجهة الأزمة الوشيكة، حزمتين من الحوافز أواخر 2008. وبلغت نفقات هاتين الحزمتين ما يقارب 36 بليون يورو في 2009، أو 1.5% من إجمالي الناتج المحلي في تلك السنة، وما يقارب 47 بليون يورو أو 1.9% من إجمالي الناتج المحلي في 2010. ووصل إجمالي هاتين الحزمتين 82 بليون يورو، أي ما يعادل 1000 يورو للشخص الواحد. تضمنت الحزمة الأولى، على سبيل المثال، إمكانية خصم المساهمات في الرعاية الصحية من ضريبة الدخل الفردي، وزيادة المساعدات للأطفال والخصم الضريبي الخاص بعدد الأطفال، وتخفيض مساعدات التأمين للعاطلين. وكانت عناصر الميزانية الرئيسية لحزمة الحوافز الثانية هي الاستثمارات في البنية التحتية للمواصلات، وإمكانية خصم خدمات الصيانة من ضريبة الدخل، والتخفيض التدريجي لاستهلاك الاستثمارات في الأصول الثابتة. تبدو الحوافز المالية الناجمة عن هذه الإجراءات متواضعة، وخاصة في 2009.

إلا أن اثنين من هذه الإجراءات نالا قسطًا كبيرًا من اهتمام ونقاش العامة، كما كان لهما أيضًا تأثير مباشر على الاقتصاد: وهما البرنامج المثير للجدل "النقد مقابل سيارتك القديمة، واستخدام العمل المؤقت على نطاق واسع".

كما طرحت الحكومة الألمانية، كجزء من حزمة الحوافز الثانية، برنامجًا مشابهًا لبرنامج "النقد مقابل سيارتك القديمة" الذي طُرح في الولايات المتحدة. حيث يمكن لمالكي السيارات الراغبين بشراء سيارة جديدة استبدال سيارتهم - التي لا يقل عمرها عن 9 سنوات - أن يتلقوا مساعدة قدرها 2.500 يورو. وحدد إجمالي نفقات هذا البرنامج بـ1.5 بليون يورو. تم الإعلان عن هذا البرنامج، ولكن تمت زيادته لاحقًا إلى 5 بليون يورو. وإجمالاً، اشتُريت مليوني سيارة من خلال هذا البرنامج، وهذا بتوافق مع حدود الميزانية المحددة لهذه الإعانة. وصلت النفقات إلى هذا الحد في أيلول / سبتمبر 2009 عندما أوقِف البرنامج. وكان له تأثير مباشر على الاقتصاد، بدا ذلك واضحًا ونوقش بقوة. وبالرغم من أن الإعانة ساعدت إلى حد ما في استقرار الاستهلاك الخاص، إلا أن الأهم كان الكسب الفجائي. فحوالي 75% من السيارات كانت ستباع أيضًا دون البرنامج وبالتالي كانت التكاليف الصافية حوالي 2.6 بليون يورو. وعلاوة على ذلك، فقد ركز البرنامج على صناعة بعينها، وهي صناعة السيارات ومورديها. وقد عانى هذا القطاع الاقتصادي أصلا ولعدة سنوات من الركود. لقد كان في أمسّ الحاجة لتعديلات هيكلية، لكنها أُجّلت بسبب البرنامج.

ويمكن أن يوصف إجراء توسيع العمل المؤقت بـ"الحل الألماني" للأزمة الاقتصادية. كما أعيدَ اكتشاف هذه الوسيلة القديمة خلال الأزمة التي تعود جذورها لبداية القرن العشرين في صناعة التبغ. طبق نظام العمل المؤقت بكثرة بعد إعادة توحيد ألمانيا لتترافق مع تغير بنيوي عندما تأثر عمال ألمانيا الشرقية في المقام الأول. نتج عن الركود في بداية التسعينيات في ألمانيا الغربية إلى زيادة في أعداد العمال المؤقتين، إلا أنه انخفض لاحقًا نسبيًا حتى 2008. وخلال الأزمة، ازداد عدد العمال المؤقتين بشكل كبير حتى وصل ذروته

لأكثر من 1.5 مليون في آيار / مايو 2009. وخلال النصف الثاني من عام 2010، استقر عدد العمال المؤقتين تحت 300.000 عامل. استنتج برينكيه وآخرون في 2011 بأنه لولا استخدام نظام العمل المؤقت على نطاق واسع لارتفعت البطالة تقريبًا لضعف ما صارت عليه في 2009.

وكان العمل المؤقت من الأمور المألوفة في القطاعات الصناعية التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات، والقطاعات الخدمية المرتبطة بشكل وثيق بالإنتاج الصناعي. ففي نهاية 2009، عمل سُدس "6/1" من لديهم وظائف خاضعة لإعانات الضمان الاجتماعي، ويعملون في تركيب الآلات والصناعات المعدنية، ساعات عمل مخفضة. وفي صناعة السيارات، كانت النسبة السُبع "7/1". إلا أن العمّال المؤقتين موجودون أيضًا في قطاعات لم تتأثر أبدًا بتناقص الطلب نتيجة الركود. كان من الواضح أن وسيلة سياسة سوق العمل استخدمت مع المشاكل الهيكلية في قطاعات أو شركات معينة. وبالرغم من أن معظم الشركات التي تطبق العمل المؤقت هي شركات صغيرة، فإن الشركات الكبيرة هي من تأثرت بشكل خاص فيما يتعلق بعدد الموظفين.

ويرتبط استخدام العمل المؤقت على نطاق واسع قطعًا بتعديلات الأنظمة والقوانين التي طرحت في ضوء الركود الكبير. إلا أنه مع الوقت بقيت فيه خسارة الموظف من دخله بسبب العمل المؤقت ضمن الحد الأدنى، فقد واجهت الشركات بعض الخسائر والتكاليف. فعلى سبيل المثال، لا تتناسب تكاليف العمالة المؤقتة مع تخفيض ساعات العمل بسبب النفقات المتبقية "مثلاً، تبقى نفقات الإجازة المدفوعة، ودفعات أخرى متفق عليها". ومع ذلك، رضيت الشركات أن تتحمل هذه النفقات، والسبب الرئيسي هو الاحتفاظ بالموظفين في الوظائف الرئيسية للشركة، ولاستبعاد الاضطرار لتوظيف أفراد جدد عندما يتحسن الطلب. وبهذه الطريقة، يتخلصون من نفقات إيجاد وتدريب أفراد جدد، والتي قد تكون باهظة جدًا. تجنّب أرباب العمل أيضًا مكافأة نهاية الخدمة والمطالبات المحتملة بدعوى التسريح التعسفي.

وبعد التدخل المنفرد للحكومة، قد تكون عوامل الاستقرار التلقائية قد لعبت دورًا مهمًا خلال فترة الركود الكبير. وفي هذا السياق، تبدو حسابات أوقات العمل ونظام الضرائب والنقل مناسبة لتقديم صورة كاملة عن قصة النجاح الألمانية.

أولاً: كانت حسابات أوقات العمل عوامل استقرار تلقائية. فقد ساعدت الشركات في تنظيم مستويات التوظيف وتعديل ساعات العمل ضمن دائرة العمل. ولهذا، قد تكون حسابات أوقات العمل بديلاً عن استخدام نظام العمل المؤقت خلال عملية التسوية ضمن الحد الأقصى لاستخدام الموارد. وفي الواقع، اعتمدت حوالي ثلث الشركات الألمانية التي يعمل فيها أكثر من عشرين موظفًا على حسابات أوقات العمل للحفاظ على مستويات التوظيف خلال الأزمة. وفي 2009، بلغ انخفاض ساعات العمل بسبب حسابات أوقات العمل إلى حوالي نصف حجم التخفيض بسبب العمل المؤقت "7.0 ساعات مقابل 13.4 ساعة لكل موظف".

ومع الأخذ في الاعتبار، فالخسائر الثابتة يمكن أن ترتبط بكلا الوسيلتين، فإن عدد الوظائف التي تم الحفاظ عليها كان تقريبًا 320.000 وظيفة لحسابات ساعات العمل، و400.000 لنظام العمل المؤقت. كما أن غالبية الشركات التي استخدمت نظام العمل المؤقت قد استخدمت أيضًا حسابات أوقات العمل "51.8%"، بينما أقل من عُشر "10/1" الشركات التي استخدمت حسابات أوقات العمل قد استفادت أيضًا من العمل المؤقت. وعلى هذا، يبدو أن الشركات قد استخدمت حسابات أوقات العمل أولاً للتسوية ضمن الحد الأقصى لاستخدام الموارد، وعندما قاربت الحسابات الشخصية الصفرَ، غيروا سياستهم واعتمدوا وسيلة العمل المؤقت. يعتبر هذا النهج التعاقبي منطقيًا عند اعتبار الأنظمة التي تحكم استخدام نظام العمل المؤقت، وأيضًا عند الأخذ في الحسبان الاعتبارات المالية. وبالرغم من أن الشركات تتكبد بعض النفقات عند استخدام نظام العمل المؤقت كما بينا أعلاه، إلا أنها أقل من النفقات الناتجة عن

استخدام الشركات حسابات أوقات العمل. ففي الحالة الثانية "أي باستخدام نظام العمل المؤقت" لا تدفع وكالة التوظيف الفيدرالية أي تعويضات، وعلى الشركات دفع الراتب كاملاً. وتضمن حسابات ساعات العمل، في حال عمل الموظفون لساعات أقل عمَّا هو محدد بعقد العمل، أن تتم تسوية هذا الدين لاحقًا. في هذه الحالات، تعطي الشركات سلفة لموظفيها "الراتب بالكامل"، وتعوِّض ذلك ما إن يتحسن الطلب "بشكل عمالة". ولا يمكن إلا للشركات ذات الوضع المالي الجيد أن تحافظ على سياسة كهذه خلال الأزمة.

ثانيًا: كان نظام الضرائب والنقل عامل استقرار تلقائي. من المهم ملاحظة أنه قد يختلف الأمر من بلد لآخر. حيث تبين حالات أزمات الدخل والبطالة بأن درجة امتصاص الصدمة بنظام الضرائب والنقل أعلى، بشكل عام، في دول الاتحاد عنه في الولايات المتحدة. ويكون الفارق أكبر في حالة أزمة البطالة، الأمر الذي يفسر أهمية معونات البطالة. تُظهر ألمانيا درجات استقرار عالية نسبيًا في معدلات الدخل، وذلك في حالتي أزمة الدخل وأزمة البطالة. فهذه الدرجات أعلى مما سُجِل في فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وعلى هذا، يمكن التوقع بأن نظام الضرائب والنقل في ألمانيا قد ساعد على استقرار المخرجات والتوظيف لمدى أوسع عنه في اقتصاديات بلدان أخرى.

ولا يوجد دليل على أن دولاً لديها عوامل استقرار تلقائية ضعيفة قد قدمت مجموعة أكبر من الحوافز المالية، أو قامت بإنفاق منفرد على إجراءات سوق العمل الفاعلة. وبينما زادت اليابان والمملكة المتحدة، مثلاً، من نفقاتها على هذه الإجراءات بمبالغ كبيرة نسبيًا، عمدت ألمانيا والولايات المتحدة إلى زيادات منخفضة نسبيًا في النفقات. وعلى كل حال، فقد زادت جميع الدول الرئيسية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من نفقاتها خلال الأزمة مقارنة مع نفقاتها ما قبل الركود. كانت أعلى زيادة في هذا الصدد في اليابان حيث تضاعفت النفقات تقريبًا عمَّا كانت عليه قبل الركود. وكان تأثُّر ألمانيا منفردة بسيطًا جدًا في هذا المجال، حيث زادت النفقات فقط بنسبة 2%.

الفصل السادس

المسلمون والإسلام في ألمانيا

مقدمة

اللقاء الإسلامي الألماني الأول يرجع تاريخيًا . بناء على الوثائق المتاحة . إلى عام 777 م، عندما استقبل الملك الفرنجي كارل الأكبر، الذي يعرف باسم شارلمان، سليمان العربي الذي كان واليًا على سرقسطة قبل أن يخلعه أمير قرطبة ويطارده. أتى سليمان العربي يطلب مساندة شارلمان، واتفق الاثنان، وعقدا معاهدة معًا.

وتواصلت العلاقات السياسية بين المسلمين والألمان منذ عهد هارون الرشيد وشارلمان الذي كان يبحث عن تحالفات يحاول أن يدعم بها نفوذه في منطقة الغرب الأوروبي. وعلى هذه القواعد الدبلوماسية البدائية، بعث شارلمان سفارة إلى الرشيد، تتكون من رجلين من رجاله مع ثالث من اليهود، تطلب منه تسهيل مهمة الحجاج المسيحيين الغربيين إلى الأراضي المقدسة بفلسطين، وتوسيع التبادل التجاري والعلمي بين الدولتين. فاستقبل الرشيد تلك السفارة بالترحاب، ثم أجاب عليها بسفارة أخرى عادت مع سفراء الفرنجة. شرح فيها الرشيد أهدافه إلى رئيس البعثة الدبلوماسية.

واتضح بأن هناك اتفاق مصالح بين كل من الخلافة العباسية والفرنجة، ضد كل من الأمويين والبيزنطيين بالأندلس. وكان جعفر البرمكي وزير الرشيد لا يؤمن بجدوى تلك السفارة، وحث الرشيد على صرف النظر عنها، ولكن الخليفة أصر على رأيه، الذي كان امتدادًا لسياسة أجداده. ثم أمر بإعداد هدايا قيمة اشتملت على فيل عظيم، وأقمشة فاخرة من الوشي المنسوج بالذهب، وبسط ومسك وأعواد ند من الهند، وخرجت السفارة من بغداد إلى بيروت، وعبرت البحر، حيث وصلت إلى ميناء مرسيليا. ولم تقصد السفارة عاصمة شارلمان في آخن؛

لأنه كان آنذاك في روما، وذهبت السفارة الإسلامية إلى روما حيث أستقبلها شارلمان بالحفاوة والتكريم. ثم انفرد رئيس البعثة الإسلامية بشارلمان وأخبره برغبة الخلافة العباسية في التحالف معه ضد إمارة بني أمية بالأندلس. ولكن المفاوضات لم تسفر عن شيء جديد، حيث أظهر شارلمان عدم قدرته على خوض حرب لم يعرف نتائجها ضد الأمويين بالأندلس.

وتاريخ بداية الإسلام في ألمانيا يبدأ في عام 1731، وذلك بعشرين من الأتراك عُرفوا باسم الرجال الطوال وضعهم أمير كولاند تحت تصرف الملك البروسي فريدريش فيلهلم الأول، فهيأ لهم الملك البروسي بجانب كنيسة الجنود قاعة لتكون مسجدًا لهم وكان الملك المتنور إلى الله يحب أن ترتفع الصلاة إلى الله بجميع اللغات، وعلى كل الأديان. وكان يجد الرضا في الاستماع إلى أصوات هؤلاء وهي تنادي "لا اله إلا الله". وكانت ثمرة هذه العلاقات السياسية والدبلوماسية أن استعان البروسيون بهؤلاء الفرسان المسلمين لتدريبهم على الفروسية حتى بلغ عددهم في الجيش البروسي حوالي ألف فارس في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي وبالطبع كان نشر الدعوة واحدة من مهام الفرسان المسلمين.

ونواة سلاح الفرسان البروسي كانت تتمثل في مجموعة من الفرسان التتار المسلمين الذين انضموا إلى الجيش البروسي في عام 1741.

إن انضمام فرسان مشابهين إلى الجيش البروسي على النحو نفسه قد تكرر فيما بعد، وسجلته الوثائق التي جاء فيها أيضًا إن هؤلاء المحاربين المسلمين كانت لهم أماكن للصلاة. ربما كان أولها عام 1731، ولهم إمامهم المسلم واسمه الملازم عثمان ووظيفته وعظ المسلمين البروسيين. فقد جاء في ضمن نص تقرير مبعوث السلطان عبد الحميد الأول إلى برلين، أحمد أفندي، أن سكان برلين يعترفون بالنبي محمد - صلى الله عليه وسلم - ولا يترددون في إعلان استعدادهم لقبول الإسلام.

ويحدثنا التاريخ عن الأسرى الأتراك الذين وقعوا في الأسر في الحروب التركية المختلفة منها مثلاً غزو فيينا الذي فشل في عام 1683، وكان هؤلاء الأسرى يضطرون إلى تغيير دينهم أو تغيير أسمائهم، وأن يظلوا يحملوا أسماء بين الشرقية والغربية مثل سليمان ويوسف وإبراهيم ويعقوب. وكان بعض الأمراء مثل الأمير ماكسيميليان، والأمير جورج لودفيج يعينون في بلاطهم صبية من الأتراك، وقد وصل بعضهم إلى مناصب رفيعة منهم محمد الذي كان خادمًا خاصًا لولي العهد في هانوفر، ثم وصل إلى درجة النبلاء حتى أصبح يسمى "محمد فون كونتيجستروي"، و"كونتيجستروي" كلمة معناها الإخلاص للملك.

وهناك وثائق تدل على أن كثيرين ظلوا متمسكين بإسلامهم، فهناك شاهد قبر وُجِد في هانوفر لرجل اسمه حامد كان يعمل في بلاط إحدى الأميرات يؤخذ منه أن المسلمين فيما يشبه الجالية قد قاموا بدفن موتاهم على الطريقة الإسلامية. والمعروف أن اتفاق السلام الذي عُقِد في كارولوفيتس في عام 1699 قد نص على إجراءات معاملة الأسرى، ومنها التبادل بالنسبة لمن تضمهم السجون، والفدية بالنسبة لمن أصبحوا ملكًا خاصًا، ومنها أيضًا تخويل المحاكم حق الفصل في قضايا تحرير هؤلاء الأسرى.

هناك عدد من المشاهير الذين اعتنقوا الإسلام من الألمان، ومن هؤلاء المشاهير عالم الآثار المصرية محمد بروكش باشا (1827 ـ 1894)، والدكتور إدوارد شين شر (1840 ـ 1892) الذي اعتنق الإسلام في عام 1875، وغير اسمه إلى أمين باشا، وعمل في خدمة الحكومة المصرية محافظًا لمديرية خط الاستواء. ومنه أيضًا جوستاف أودلف فون فريدي (1850 ـ 1863)، والذي قام برحلات علمية استكشافية هامة في العالم الإسلامي، وعمل في بلاد متعددة منها تركيا والجزائر ومصر. أما أدام نويرز الذي توفي عام 1560، فقد كان قسيسًا في كنيسة القديس بطلاس بمدينة هايدلبيرج، ثم اتهم بإنكار الثالوث، وبالاتصال بالسلطان العثماني وقد زُج به في السجن، ولكنه تمكَّن من الهرب إلى تركيا حيث اعتنق الإسلام، وعمل في خدمة الخلافة العثمانية. وكذلك البحار

العلماني كارل دب ترويت الذي ترك سفينته في أثناء مرورها من البسفور ونزل إلى تركيا في عام 1847، حيث خدم السلطان العثماني ووصل إلى أعلى الرتب العسكرية وعُرف باسم محمد على باشا، وذهب إلى مؤتمر برلين في عصر بسمارك ممثلاً للعثمانيين ويضاف إلى هؤلاء في القرن الواحد والعشرين شخصية ألمانية رفيعة المستوى رجل دبلوماسي هو الدكتور مراد هوفمان، سفير ألمانيا السابق بالرباط، وهو علامة هامة على الطبقة المثقفة الألمانية التي بدأت تهتم بالإسلام بل وتدخل فيه من مختلف مواقعها العلمية والسياسية والمالية.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت أعداد ضخمة من المسلمين بالنزوح من الاتحاد السوفيتي إلى أوروبا بعد هزيمة ألمانيا في الحرب؛ وذلك لأن المسلمين في الجمهوريات الإسلامية خلف الجدار الحديدي داخل الاتحاد السوفيتي كان لهم دور بارز في دعم الألمان والاشتراك معهم في مواجهة السلطات الشيوعية المتسلطة عليهم يحدوهم الأمل في انتصار ألمانيا في الحرب ونيل الحرية ثانية. ولكن عندما سقطت ألمانيا في الحرب، كانت تلك الهجرة الواسعة التي شهدها الاتحاد السوفيتي في الأربعينيات من هذا القرن إلى أوروبا، بدافع الفرار من الاضطهاد أو بدافع السعي وراء لقمة العيش أو طلب الرزق أو العلم.

إلا أنه مما لا شك فيه أن أكثر المسلمين في ألمانيا يعودون في أصولهم إلى الهجرات العمَّالية من تركيا ثم المغرب وتونس ثم العديد من الدول العربية الأخرى. وقد اعتمدت عليهم ألمانيا جميعًا بعد الحرب العالمية الثانية في تحقيق نهضتها الاقتصادية.

ونظرًا للأوضاع الاقتصادية السيئة في زمن عدنان مندريس من ناحية، ولاحتياج ألمانيا الغربية للأيدي العاملة من ناحية أخرى لإعادة بناء الدولة من عامي (1955 ـ 1956)، نجد أن بعض العاملين يأتون إلى ألمانيا عن طريق اتصالات وعلاقات خاصة وصداقات من خلال بعض العسكريين، فسهلت لبعض المهاجرين بشكل فردي وخاص المجيء إلى ألمانيا.

وفي عام 1961، سُمِح للعمال فقط بالهجرة إلى ألمانيا. وكانت هذه هي الخطوة الأولى التي تتم بطريقة قانونية، فجاء العمال فقط دون أسرهم، واستمر هذا الاتجاه إلى أن وصل قمته عامي (1971. 1972) حينما عُقدت بين تركيا وألمانيا اتفاقيـة لجمع شمل الأسر فسمح بعد ذلك بمجيء الأسر والتحاقها بذويها. فجاءت النساء أولاً ثم الأطفال، ثم بعد ذلك جاء الأبناء الكبار ـ الذين هم في سن التعليم ـ بشكل طبيعي.

إلا أن تفكير غالبية المهاجرين كان يتجه للعمل من أجل ادخار مبلغ من المال يعود بعده ليبني دارًا له أو ينشئ محلاً تجاريًا يكتسب منه أو يشتري قطعة أرض أو عقارًا. المهم أن هؤلاء في نيتهم العودة. إلا أنهم حينما عادوا إلى بلادهم، ساءت أحوالهم أكثر بعد أن أنفقوا مدخراتهم ولم تتحسن الأحوال الاقتصادية في تركيا فاضطروا للعودة إلى ألمانيا مرة أخرى.

أما الآخرون الذين لم يكونوا قد عادوا، فقد عدلوا عن العودة وفضلوا الانتظار في ألمانيا حتى تتحسن الأحوال. وقد طال انتظارهم حتى اليوم. وهناك فئة أخرى كانت تعيش في تركيا حياة ميسورة نسبيًا ولم ترحل إلى ألمانيا ليس هربًا من الفقر وإنما تطلعًا لحياة أفضل في أوروبا، كما كانت توحي إليهم بذلك تصوراتهم الخاصة في تلك الفترة.

وربما يكون من الطبيعي أن الجالية الإسلامية التركية في ألمانيا بالذات أكبر من الجاليات الأخرى، ذلك أن ألمانيا كجزء من العالم الغربي ساهمت في المحاولات الرامية إلى جعل تركيا جزءًا من العالم الأوروبي. إلا أنه وعلى الرغم من انسلاخ تركيا من العالم الإسلامي، إلا أن العالم الغربي لم يغير موقفه منها. فلا استطاعت أن تكون من أوروبا، ولا استطاعت أن تحتفظ بموقعها ومكانتها في العالم الإسلامي. فما زال التركي في دول أوروبا بصفة عامة ومنها ألمانيا يمثِّل في نظرهم المسلم الذي يجب أن يُتخذ تجاهه موقف من خلال عقدة الحروب الصليبية التاريخية والتي ترسبت في أعماق الأوروبي. وبالطبع يمكن

تعميم هذا النموذج لأي مسلم من أي منطقة من مناطق العالم الإسلامي.

وأسباب الهجرة إلى ألمانيا متنوعة، وإن كانت معروفة، فمنها اقتصادي، حيث هاجر البعض للعمل والتجارة وطلب الرزق، ومنها ثقافي، كآلاف الطلاب أو عشرات الآلاف الذين يؤمون دور العلم هناك وكثير منهم يستقرون نهائيًا في بلاد الغربة.

ومن أهم دوافع الاغتراب: الاضطراب السياسي، حيث فر الكثيرون طلبًا للنجاة بأرواحهم أو كرامتهم أو أموالهم أو حيث يجدون الحرية بعيدًا عن الكبت والاضطهاد وامتهان الإنسان وحقوقه.

ولقد تناسبت زيادة الهجرة تناسبًا طرديًا مع تدهور الأوضاع في الوطن العربي خاصة والإسلامي عامة من كافة النواحي. حتى أصبحت مسالة المهاجرين تولِّد مشكلة في بعض البلدان، وتتولد عنها المشاكل العديدة، وأخذت بلدان المهجر تضع القيود الشديدة على الهجرة، وأصبح المهاجرون في بعض البلدان يتعرضون للمضايقات والعدوان أحيانًا والاستفزاز، وكثيرًا ما ينظر لبعضهم . وخصوصًا طبقة العمال - نظرة استياء.

الجالية العربية:

نواة هذه الجالية هم الطلاب المسلمون العرب الذين وفدوا إلى الديار الألمانية في الخمسينيات، فقاموا بتأسيس مدرسة إسلامية عربية تعليمية، ترعى تربية أبناء العرب في ألمانيا. وتتبع المدرسة الجماعة الإسلامية في جنوب ألمانيا التي كافحت طويلاً حتى حصل المركز الإسلامي في ميونخ والتابع لها على تصريح بافتتاح أول روضة لتربية أبناء المسلمين في ألمانيا، وذلك حتى يتسنى تربيتهم تربية قويمة ولرعاية لغتهم العربية. وتقوم المدرسة بتدريس المنهجين العربي والألماني بطريقة حكيمة هدفها مساعدة الطفل المسلم المغترب في دراسته للحصول على شهادة يعترف بها في كل من ألمانيا والبلدان العربية في نفس الوقت. وتقع المدرسة على أطراف المدينة وفي

مساحة تؤهلها للتوسع مع ازدياد عدد الطلاب.

والرقم الحقيقي لعدد المسلمين في ألمانيا هو أكثر من ثلاثة مليون مسلم، وهى إحصائية قديمة. وهناك العدد الأكبر من المسلمين وهو من الأتراك، ويأتي المسلمون اليوغسلاف في المرتبة الثانية من حيث العدد. والبقية يتوزعون على جنسيات أخرى مختلفة، ويجمع بين هؤلاء مراكز إسلامية تأسست في أنحاء متفرقة من ألمانيا، وذلك لكي يتمكن المسلمون من إقامة شعائر دينهم. وتقدِّر الكنيسة عدد المسلمين ذوي الجنسية الألمانية بـ6500 مسلم فقط وهذا الرقم أدنى من الواقع بكثير.

ومن هنا يمكننا القول إن الإسلام هو ديانة الطائفة الثانية في ألمانيا، إذا صح أن النصرانية هي ديانة الألمان، أما إذا قلنا إن البروتستانتية هي ديانة الألمان، ففي هذه الحالة يصبح الإسلام هو ديانة ثالثة في ألمانيا.

ومن أهم المناطق التي تجمع المسلمين في ألمانيا ولاية رينا نيا، ولا سيما في كولون، ثم برلين الغربية وولاية هش، ولا سيما في فرانكفورت وميونخ وشتوجارت وهامبورج، فضلاً عن التجمعات الطلابية حيث توجد الجامعات. ويبلغ عدد المسلمين في ألمانيا نحو 4.3 مليون شخص وفق المصادر الألمانية، ما يعني أن المسلمين باتوا يشكلون نحو 5% من إجمالي سكان ألمانيا.

وقد أوضحت دراسة أعدها مكتب الاندماج الاتحادي الألماني ونشرت نتائجها صحيفة "فرانكفورتر ألجماينه" أن عدد المسلمين في ألمانيا هم أكثر مما قدرتهم دراسات سابقة، كما أشارت إلى أن نحو 45% من هؤلاء المسلمين يحملون الجنسية الألمانية.

وبعد عام 1945، نجد أن الجالية الإسلامية قد زادت ببقاء المسلمين المتعاطفين مع الألمان، أو الذين اضطرتهم ظروف الحرب إلى القدوم إلى ألمانيا والحياة بها، وهم علاوة على من سبق من قلب آسيا، جماعات من ألبانيا ويوغسلافيا عاشوا حياة المهاجرين أولاً ثم استقروا بعد ذلك وكونوا جمعيات

دينية ترعى شؤون دينهم، ولهم إدارة مركزية في ميونخ ولها فروع ومراكز وأنشطة في أكثر من عشر مدن ألمانية كبيرة. وإذا نظرنا إلى أحوال الجالية الإسلامية المندمجة في المجتمع الألماني، نجد أن 99% من الرجال متزوجون من ألمانيات، ولكن 70% منها فقط زيجات تمت حسب الشريعة الإسلامية، ومعنى هذا أن الأولاد يدينون بالإسلام ويحملون الجنسية الألمانية.

ويذكر أن الجالية الإسلامية تجد العون من الهيئات الإسلامية في المملكة العربية السعودية وفي مصر وتركيا وباكستان وغيرها.

ويمكننا أن نحصر مجالات العمل الدعوي في ألمانيا في عدد من المجالات ومنها، المراكز والمساجد الإسلامية، والمدارس التي تقوم بتدريس اللغة العربية وعلوم القرآن إضافة إلى المجهودات المتفرقة إلى الدعوة إلى دين الإسلام. غير أن هذه المجهودات المباركة قد اصطدمت بالكثير من العوائق والمشكلات.

وتتمثل أهداف العمل الإسلامي في ربط المسلمين بإسلامهم، لذا فإنه تتم زيارات لمناطق تجمعات المسلمين الوافدين على ألمانيا للتعرف عليهم وإرشادهم إلى كيفية التعامل مع هذا المجتمع بما يحافظ على تمسكهم بالسلوكيات الإسلامية الصحيحة من خلال توعيتهم.

أيضًا من أهداف المسلمين في ألمانيا العمل على توضيح صورة الإسلام الصحيح والرد على تلك التيارات الفاسدة التي تعمل باسم الإسلام، وأضف إلى ذلك الرد على الأكاذيب الدعائية التي تبثها وسائل الإعلام التي يسيطر اليهود على جزء كبير منها.

كما يتم استقبال المسلمين الجدد، ويلقون الشهادتين ويتم تعليمهم أصول الإسلام. ومركز الثقل في الإعلام الديني للدعوة الإسلامية لا يزال واقعًا في الغالب على عاتق الطلاب والعمّال المسلمين في حدود طاقاتهم المتواضعة من الوقت والمال، وفي حدود ما تخصصه الجامعات لاتحادات الطلاب المسلمين

في إطار ما يخصص للتنظيمات الطلابية الأخرى بها، أو ما تخصصه مجالس إدارات بعض المدن لهذه الأنشطة، بعد سعي بعض المسلمين لديها باعتبار أن هذه الأنشطة تقع في إطار النشاطات الاجتماعية. حيث إن الإمكانيات التي تتيحها المساجد القليلة التي تملك بعض الإمكانيات لا تكفي لمد كل هؤلاء المسلمين في مناطقهم المتعددة والمنتشرة على نطاق الأرض الألمانية.

وكان أول مسجد رُفعت قوائمه لذكر الله تعالى في ألمانيا هو المسجد الذي بناه أمير ألماني في أواخر القرن الثامن عشر بمدينة شفتسنجن القريبة من هايدبيرج وألحقه بقصره إكرامًا لزوجته التركية التي اعتنق الإسلام على يديها. وهذا المسجد الآن متحفًا ولا تقام فيه إلا صلوات العيدين. ويعتبر مسجد برلين من أقدم المساجد في ألمانيا أيضًا، إذ تم إنشاؤه عام 1927.

وتحكي قصة إنشاء هذا المسجد بالتصريح الموالي للمسلمين الذي خرج به القيصر فيلهلم الثاني على المسلمين في دمشق في عام 1898، والذي قال فيه: "إن القيصر الألماني سيظل أبدًا صديقًا للمسلمين أينما كانوا". فلمَّا تم إنشاء معسكر الأسرى المسلمين عام 1914 في ضاحية فونسدورف قرب برلين، بر القيصر بوعده، وأنشأ مسجدًا للمسلمين كان عبارة عن بناء خشبي ملون باللونين الأحمر والأبيض، ارتفاعه 12 مترًا، وقطره 18 مترًا، وارتفاع مئذنته 23 مترًا وذلك في عام 1927. واكتسب شهرته عندما كانت برلين عاصمة لألمانيا الموحدة، والتي كان يؤمها الكثير من الدبلوماسيين من مختلف البلاد الإسلامية. وكان يعمره مسلمون من بقاع كثيرة بين سيبيريا والهند إلى المغرب والجزائر والسنغال، وبلغ عددهم 15000مسلم في سنوات الحرب العالمية الأولى.

لقد أشار الدستور الألماني إلى ضمانات حقوق الإنسان ومن بينها حرية العقيدة والدين، وحرية مزاولة العبادة كيفما يعتقد الفرد. وجاء ذلك سببًا في حد ذاته للزيادة المطردة في عدد المسلمين من الأجانب والألمان وتفتح أوجه أنشطتهم المختلفة وتعددها من عام إلى عام.

ومنذ البداية، برز الاهتمام الفردي بين هؤلاء المسلمين الوافدين للسعي في خدمة دينهم وتأسيس أماكن عبادتهم. ولا يُنكر جهدهم في سبيل تأسيس الدعوة ونشرها في هذه البلاد، بل يذكر جهدهم فيشكر عند الله والناس، فقد اقتطعوا من أقواتهم في بلاد الغربة حتى يقيموا المساجد تتلى فيها آيات الله، وتعلو وتدوي من فوق مآذنها كلمة الله أكبر، ويؤمونها لتأدية فرائض دينهم الحنيف، فأثمرت جهودهم المتعلقة بالله والقائمة على السعي والتضحية في سبيله وأصبحت لهم المساجد هنا ما بين كبيرة وصغيرة، وهناك مساجد كبيرة في ميونيخ وبرلين وهامبورج وأخن وماينز.

أما مساجد مدينة هامبورج، فأولها مسجد بسيط متواضع بلا مئذنة أنشأه أهل السنة، وهو يعتبر النواة الأولى لمشروع مسجد كبير يعد من أكبر المساجد في ألمانيا جمعت له التبرعات من الطلبة ومن الشخصيات الإسلامية التي تتردد على الميناء الألماني بين الحين والآخر. هذا بجانب مسجدين آخرين أحدهما يستقل بالإيرانيين، وهو مبني على الطراز الفارسي المدمج بالهندسة الأوروبية. ويوجد في مدينة فرانكفورت على نهر الماين مسجد كبير كان قد افتتحه وزير باكستاني هو نائب رئيس محكمة العدل الدولية بلاهاي. هذا بالإضافة إلى الإجراءات اللازمة التي اتُخذت بمطار فرانكفورت عند توسيعه لإنشاء عدة قاعات به تخصص كل منها لاتباع كل دين من الأديان. وقد خصصت منها فعلاً قاعة للمسلمين. كما يوجد في أكثر الجامعات العلمانية غرف خصصتها الجامعات العلمانية للطلبة من المسلمين لاستخدامها كمصلى، ويعتبر هذا التصرف مثالاً أشاد به العديد من المسلمين المهتمين بأمور دينهم في ألمانيا. وهي ظاهرة تكاد تكون مقصورة على البلاد الألمانية وحدها.

أما أرباب العمل الألمان، فلا يألون جهدًا في إيجاد الحلول المناسبة للعمال المسلمين لإقامة شعائرهم الدينية. ومن أطرف تلك المجهودات ذلك المسجد المتحرك الذي يجري على عجلات هيئة السكك الحديدية الألمانية، والذي خصصته الهيئة لعمّالها من المسلمين. ذلك المسجد يتكون من بعض عربات

الركاب التي تحولت ليصبح جزء منها للاغتسال، وآخر فُرِش بالسجاد ليكون صالحًا لتأدية الصلاة.

ويعتبر المسجد الذي أقامه مصنع الحديد والصلب في مدينة الندورف بولاية هيسين أول مسجد يقيمه مصنع في ألمانيا على الإطلاق لعماله من المسلمين والأتراك الذين يشكل عددهم أكثر من ثلاثة آلاف عامل يشكلون 40% من مجموع تعداد عمال المصنع الذين تقرر تشغيلهم بعد أن تأكدت إدارة المصنع من أنهم أكثر الناس استعدادًا لصهر الحديد. ومن الجدير بالذكر أن هذا المسجد قد بُني بتضحيات العمال بجانب المساعدة التي قدمها لهم المصنع.

وتعتبر إقامة صلاة العيدين في مقر السفارة المصرية تقليدًا قديمًا قدم الدبلوماسيين بجمهورية ألمانيا الاتحادية. ففي سفارة مصر، يلتقي الممثلون الدبلوماسيون من أجناس مختلفة بألبستهم وأزيائهم الوطنية ومعهم الكثيرون من الطلبة والمواطنين محققين بذلك مظهرًا من مظاهر الوحدة والتآلف بين المسلمين.

وهناك مشروع إسلامي آخر جليل فريد في نوعه ألا وهو مشروع دار الإسلام، التي خرجت فكرته من كولونيا والمقصود به هو إنشاء بيوت ومراكز إسلامية ثقافية للمغتربين من المسلمين على غرار بيوت الشباب المنتشرة في أوروبا وأمريكا.

وأهم هذه المنارات الإسلامية الكبرى في ألمانيا:

- مسجد ميونخ: من أكبر المساجد في ألمانيا. فقد أُقيم على مساحة قدرها 2500 متر مربع وترتفع مئذنته 33 مترًا، ويتسع لأكثر من ألف شخص. وبه قاعات للمحاضرات تتسع لحوالي 400 شخص، كما يضم مركزًا إسلاميًا ودارًا خاصة للطلاب والضيوف المسلمين، ويخدم المسجد في هذه المنطقة أكثر من ثمانية ألف مسلم، وقد ساهمت في إنشائه مثل بقية المساجد الكبيرة الأخرى

التبرعات السخية التي قدمتها بعض دول العالم الإسلامي مثل المملكة العربية السعودية والكويت والمغرب والإمارات العربية المتحدة وعدد كبير من الهيئات الإسلامية، والأفراد الذين منحهم الله نعمة الجود في سبيله.

- المركز الإسلامي في أخن: هو من المراكز الفريدة التي تقوم بمهمتها على خير وجه. ويسمى بمسجد بلال الذي يقوم على بقعة جميلة من الأرض بجوار جامعة أخن الضخمة في شمال غرب ألمانيا الاتحادية، تلك البلدة التي كانت المنطلق الرئيسي الأول لدعاة الحملات الصليبية في العصور الوسطى. وقد تأسس هذا المركز منذ سنين بجهود بعض الطلاب والعمَّال والمهاجرين المسلمين، وتعاونت جامعة أخن معهم فوافقت على بيع الأرض التي أقيم عليها المركز، وكانت أصلاً من أرضها.

وتقوم على إدارة المركز هيئة نشطة كرَّست جهودها لخدمة الإسلام والمسلمين في أخن وأقطار أوروبا المختلفة. ويقوم في هذا المركز مؤتمر سنوي يقدم فيه برامج قيمة ومفيدة. ويجتمع في هذا الجامع الناس لأداء صلاة العيدين والجمعة.

- الأكاديمية الإسلامية بهايدلبرج بألمانيا: تعد بمثابة تجربة فريدة في هذا البلد الأوروبي الغربي، فهي تقوم بإعداد الدعاة المسلمين من مختلف الجنسيات وتأهيلهم لكي يقوموا بالدعوة إلى الإسلام، ليس في أوروبا فحسب، بل في مختلف أنحاء العالم. وما يُسجَّل لهذه الأكاديمية وللقائمين على أمرها هو أنها قامت في البداية على الجهود الذاتية للمسلمين، من مختلف أنحاء ألمانيا الغربية. وبعد أن أثبتت وجودها وفعاليتها، بدأت في تلقي التبرعات من الدول الإسلامية وخاصة المملكة العربية السعودية.

والأمر الآخر الذي يستحق التسجيل والإعجاب لهذه الأكاديمية الإسلامية هو أن إدارتها والمشرفين عليها حرصوا ألا يكون تلقي الطلاب للعلوم الإسلامية فيها قاصرًا على الكتب والمواعظ والدروس، بل أن تمتد دراستهم لتشمل

التطبيق العملي لمبادئ الإسلام السمحة، وذلك عن طريق تهيئة حياة إسلامية طوال فترة الدراسة للطلاب.

ولا شك أن الأطفال في مدارس ألمانيا يتلقون العلوم الدينية، والتي هي في الواقع علوم خاصة بالدين المسيحي. وتصر بعض المدارس وخاصة التابعة منها للكنيسة على اصطحاب التلاميذ للكنائس للترتيل، مما يحمل خطورة على الطفل المسلم أن يشب عالمًا بأمور المسيحية دون أن يعلم عن دينه الإسلامي شيئًا. وقد تنبّه المسلمون أخيرًا إلى ذلك، فطالبوا المسؤولين بإعفاء أبنائهم من هذه الدروس حفاظًا على عقيدتهم الإسلامية.

يُضاف إلى هذا مشقة كل مسلم في تربية أبنائه خاصة إذا كان له بنات، فلا يسمح لفتاة مسلمة بالتقدم للحصول على درجة الدكتوراه وهي ترتدي الحجاب، كما لا يُسمح لها باستخدام صورة شخصية بالحجاب عند استخراج جواز السفر أو أي وثيقة رسمية. هذا في الوقت الذي يُسمح فيه للراهبات بارتداء الحجاب. فهم يطلقون على حجاب الراهبة لقب حجاب ديني أما المسلمة فيسمون حجابها أصولي.

أما في شأن التعليم، فإنه وبالرغم من أن المسلمين في الدول الأوروبية قد قاموا بإنشاء العديد من المراكز الإسلامية لتعليم الصغار والكبار مباديء أصول الدين الحنيف، إلا أن هناك الكثير من المشاكل التي تعترض هذا السبيل. أولها الحاجة الماسة إلى علماء بأمور الدين يتفرغون لأداء الشعائر الإسلامية، وإلى دعاة ذوي دراية كاملة بالفقه الإسلامي. وحتى نضمن لهؤلاء الدعاة أداء رسالتهم، لا بد من ضمان الموارد المالية التي يمكن أن تعين على ذلك، وإزاء قلة الموارد المالية عادةً، تتوقف بعض هذه المراكز الإسلامية عن أداء رسالتها، كما تتوقف عملية الإنشاء أو التجديد التي قد تكون قائمة في المساجد وأماكن العبادة المختلفة.

وقد قامت بعض الدول الإسلامية، وفي مقدمتها السعودية والكويت والإمارات

العربيــة المتحــدة، بالمســاهمة بــالأموال والخبـرات لإنشـاء وتزويـد المراكز الإسلامية وأماكن العبادة في ألمانيا بما تحتاجه من أموال وخبرات، تتمثل في علماء المسلمين المتخصصين. كما أوفد الأزهر الشريف كثيرًا من علمائه إلى تلك الدول حتى يزدهر الإسلام فوق ربوع ألمانيا. وبالفعل فإن العديد من أبناء تلك الدولة قد اعتنقوا الإسلام عن اقتناع ورضا.

الفصل السابع

تطور الفنون والثقافة في ألمانيا

مقدمة

شهدت ألمانيا وجود العديد من الشعراء والمفكرين، مثل جوتة، كذلك باخ وبيتهوفن. ورغم ذلك ليس لألمانيا، أمة الثقافة هذه، ثقافة قومية حقة. فقد نص الدستور الألماني على أن الحياة الثقافية هي من شأن الولايات. ولكن لماذا تعتبر الثقافة من الأمور التي لا يتم تنظيمها ورعايتها على مستوى الأمة ككل؟ فالثقافة الألمانية كانت تعبيرًا عن الأمة الألمانية، وذلك منذ أواخر القرن التاسع عشر في عصر القيصر فيلهلم الذي كان مولعًا بالثقافة. ثم قادت كارثة الحكم القومي الاجتماعي "النازي" إلى تجديد جذري في المشهد الثقافي في البلاد. فبعد الحرب العالمية الثانية، ترسخت فكرة مفادها أن ألمانيا يمكنها استعادة مركزها بين الأمم فقط عندما تتجنب أي شعور حماسي متزايد بالقومية الألمانية.

ولهذا السبب أيضًا تم - بعد تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية في عام 1949 - السير وفق التقاليد الفيدرالية وترك المسائل الثقافية بيد الولايات. وفي عام 1999 فقط، تمت في مكتب المستشار الألماني في برلين تسمية وزير دولة لشؤون الثقافة والإعلام. ومنذ ذلك الحين، ترى ألمانيا في المهام الثقافية رسالة إلى أبناء الأمة.

وعلى جانب صناعة السينما والدراما، تم دعم صناعة الأفلام على الصعيد الاتحادي، حيث تأسست هيئة ثقافية اتحادية لهذا الغرض. وبدأت برلين بالتحول إلى مركز جذب للطبقة المبدعة، وغدت بالفعل مركزًا ثقافيًا قويًا في تنوعه، حيث تعتبر متاحفها الآن مرآة تعكس تاريخ البشرية بأسره. ويعتبر النصب التذكاري للهولوكوست واحدًا من الشواهد الأبدية على طريقة تعامل

الأمة الألمانية، أمة الثقافة، مع تاريخها. إنه دليل مؤثر يعبر عن تطور وتبلور الثقافة القومية التي غدت من ضروريات القرن الحادي والعشرين.

إلا أن فيدرالية الثقافة بدورها توقظ نشاط الولايات وتحفزها. فالسياسة الثقافية هي سياسة إقليمية تبعًا للمناطق في الدولة، تمثل دعاية وعامل جذب مهم للولاية، مثل منطقة المناجم والتعدين السابقة، ومنطقة الرور التي تتبع ولاية شمال الراين فيستفالين، تستعد منذ سنوات لتتحول إلى منطقة ثقافية، وهي تبرهن في عام 2010 على اعتبارها عاصمة أوروبا الثقافية، وكذلك تثبت كيف يمكن للبيئة الإبداعية أن تكون مؤشر المستقبل.

وعلى صعيد الثقافة المكتوبة، تنتمي ألمانيا إلى أكبر أمم الكاتب، وذلك من خلال ما يقرب من 95000 كتابًا جديدًا أو إصدارًا جديدًا في العام. كما أن معرض فرانكفورت الدولي للكتاب الذي يقام في شهر تشرين الأول / أكتوبر من كل عام يبقى على مر السنين أهم تجمع في العالم لدور النشر. وإلى جانب ذلك، تمكن معرض لايبزيج للكتاب الذي يقام كل ربيع من تثبيت أقدامه كمهرجان للقراءة بالنسبة للجمهور. ومنذ عودة الوحدة الألمانية، فرضت برلين نفسها كمركز أدبي عالمي ومركز مهم لدور النشر مثل دار شوركامب، ودار آوف باو، يحتضن أدب المدينة الكبيرة المثير، وذلك بطريقة لم تشهدها ألمانيا منذ نهاية فترة جمهورية فايمار.

ولا يمكن لأحد أن يعرف تمامًا فيما إذا كانت الكتب المباعة تتم قراءتها فعلاً، إلا أن الرغبة في القراءة لم تعانِ ولم تتأثر بشكل يذكر حتى في عصر الإنترنت. فهناك إقبال كبير للجمهور يشهده أيضًا مهرجان كولونيا الأدبي Lit.Cologne، ومهرجان الشعر في إرلانجن، إضافة إلى العديد من المهرجانات الثقافية. ولكن القليل من الكتاب يحققون مبيعات أو عدد نسخ يتجاوز المليون في سوق الكتاب الألمانية. ففي العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، كان يسيطر كتاب ناجحون عالميًا على لائحة الكتب الأكثر مبيعًا. ومن هؤلاء جوانة ك. رولينج، وكين فوليت، وكاتبة أدب الأطفال الألمانية كورنيليا فونكة. كما أن

الكتب ذات النصوص الأدبية المحددة لم تنجح إلا فيما ندر في الوصول إلى مراتب عليا. وإلى جانب قصة دانييل كيلمان "قياس العالم" التي حققت أعلى المبيعات في 2006، تبرز رواية شارلوتة روش "المناطق الحساسة" في 2008 التي أثارت جدلًا حول الحياة الجنسية الأنثوية والدور النموذجي، وأكدت بشكل قطعي كيف يمكن للأدب دومًا أن يتناول موضوعات اجتماعية وإثارتها وإظهارها، حتى وإن كانت هذه الموضوعات ذات طبيعة خاصة وليست ذات طبيعة عامة سياسية.

ومع انطلاق جائزة الكتاب الألماني لأول مرة في عام 2005، وهي تمنح لأفضل رواية في السنة، وتعادل جائزة بوكر الإنجليزية أو جائزة جونكور الفرنسية، تحققت خطوة ناجحة مهمة تجلت في تنبيه الجمهور وتعريفه بالأدب الراقي. ويحظى الفائزون بجائزة الكتاب الألماني إلى جانب المكافأة المالية بالكثير من الاهتمام الإعلامي علاوة على ضمان عدد كبير من النسخ. مثل قصة يوليا فرانك ذات الموضوع العائلي "سيدة منتصف النهار" في 2007. وملحمة أوفة تيلكامب التي تقع في حوالي ألف صفحة حول انهيار ألمانيا الديمقراطية "البرج" في 2008، وكذلك القصة الذاتية لكاترين شميت "أنت لا تموت" في 2009 احتلتا لعدة شهور موقعيهما على لائحة أفضل المبيعات.

وعلى الرغم من أن بعضًا من كبار كتاب مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية من أمثال حامل جائزة نوبل جونتر جراس أو مارتين فالسر وهانس ماجنوس إرنستبيرجر وزيجفريد لينتس ما زالوا يكتبون حتى الآن، تنطلق من كتاباتهم القليل من النبضات اللغوية المؤثرة. وبعد الأدب الجمالي للعقود الإبداعية التي تلت مرحلة الحرب، وبعد الأدب المتأثر بالتحليلات الاجتماعية والتجارب اللغوية والتركيبية الذي غلب على فترة السبعينيات، تعيش مرحلة الانتقال نحو الألفية الجديدة عودة إلى الأساليب التقليدية في الرواية. حيث تتم رواية القصص بشكل سهل مبتكر مثل يوديت هيرمان وكارين دوفة. إلى جانب الرواية الفنية، تقف تجربة الشكل والصياغة مثل كاتارينا هاكر، وتنوع الأشكال

الأدبية لمتعددي الثقافات من أمثال فريدون زايم أوغلو وإليا ترويانوف، أو القوة اللغوية التي لم تتأثر بأي موضة والتي تعبِّر عنها هيرتا مولر، الرومانية الأصل، والتي تحظى باهتمام كبير أيضًا خارج دائرة العالم الأدبي، منذ منحها جائزة نوبل في الأدب 2009.

في ذات الوقت، يمكن ملاحظة تلاشي الحدود السابقة التي كانت تميز بين الأدب الراقي وأدب التسلية القصصي. غالبًا ما يكون البحث غير مجدي عن فكر سياسي أو أخلاقي عند الكتاب الجدد. إلا أنه تتم معالجة أمور وموضوعات محددة، ضمن إطار ما يظهر أنه عودة إلى الإطار الخاص. وهو موضوعات غالبًا ما كانت من صلب اهتمام الأدب على مر العصور: كيف يواجه الفرد متطلبات وشروط البيئة الاجتماعية من حوله؟ كيف تؤثر الهيمنة الشمولية على الفرد؟ ومن وجهة النظر هذه، أصبحت الموضوعات الخاصة أيضًا سياسية في الأدب المعاصر.

وبالانتقال إلى المسرح الألماني، فيلاحظ أنه غالبًا ما يسود الاعتقاد عن عالم المسرح الألماني في الخارج بأنه صاخب متعجرف يعكس حب الذات. إلا أنه في الواقع مسرح يخفي بين حنايا تنوعه نظامًا يحظى باحترام كبير. فحتى في مدن وبلدات الأرياف، توجد مسارح الفن الثلاثية الوظائف "تمثيل وأوبرا ورقص باليه"، والتي غالبًا ما يتم تصنيفها ضمنًا على أنها مسارح، وتتضمن برامج أنشطتها عدة عروض في آن واحد، وغالبًا ما يكون لها فرقتها أو فريقها الموسيقي الخاص بها.

وهناك بشكل عام مشهد مسرحي واسع الانتشار، يضم شبكة من المسارح الحكومية والمسارح التابعة للمدن والمسارح الجوالة، إضافة إلى المسارح الخاصة. ويتم بذل الكثير في ألمانيا من الرعاية والاهتمام والنفقات من أجل الحفاظ على هذا النظام. ويعتبر الكثيرون المسرح شيئًا من الرفاهية، خاصة وأن عائداته لا تتجاوز 10 إلى 15% من تكاليفه. لقد تجاوز هذا النظام ذروة تطوره، وهو يعاني من فترة حرجة لأن الفن بات يقيم بمقدماته المادية.

وعلى جانب الموسيقى، ما زالت شهرة ألمانيا كأمة موسيقية مهمة تستند إلى أسماء مثل باخ، وبيتهوفن، وبرامز، وهاندل، وريتشارد شتراوس. ويغزو طلاب الموسيقى من كافة أنحاء العالم المعاهد الموسيقية العليا، كما يؤم عشاق الموسيقى المهرجانات الموسيقية المختلفة من مهرجانات فاجنر في مدينة بايرويت إلى أيام الموسيقى في دونا وإيشينجن المخصصة للموسيقى المعاصرة. ويوجد في ألمانيا 80 مسرح موسيقي يتم تمويلهم من قبل الدولة، على رأسها مسارح في هامبورج وبرلين ودرسدن وميونيخ وفرانكفورت وشتوتجارت ولايبزيج. وعلى صعيد فرق الأوركسترا، فإن فرقة فيلهار مونيكا برلين التي يقودها البريطاني السير سيمون راتل تعتبر الرائدة من بين حوالي 130 أوركسترا ثقافية في ألمانيا. وتعتبر فرقة أنسامبل مودرن في فرانكفورت العصب المحرك لإنتاج الموسيقى المعاصرة. فهي تنتج سنويًا ما يقرب من 70 عملًا جديدًا منها حوالي 20 عملًا يُعرض لأول مرة. وإلى جانب قادة الأوركسترا المخضرمين المعروفين عالميًا من أمثال كورت ماسور وكريستوف إشنباخ، برزت أسماء جديدة منها إنجو ميتسماخر وكريستيان تيلمان. ومن بين العازفين اشتهرت أسماء فالتراود ماير عازفة سبوران وتوماس كفاستهوف عازف باريت وسابينة ماير عازفة كلارينيت. أما عازفة الكمان أنة صوفي موتر، فهي تنال إعجابًا شديدًا حتى بين صفوف غير المستمعين للموسيقى الكلاسيكية، وهي النجم الألماني العالمي دون أدنى شك.

ويعد كارل هاينس شتوكهاوزن الذي توفي في عام 2007 هو الرائد الألماني في عالم الموسيقى الإلكترونية ومثيله التقليدي فيرنر هينتسه المتخصص بتوزيع موسيقى الأوبرا كانا رائدين في تطوير الموسيقى المعاصرة على المستوى العالمي في أواسط القرن العشرين. وهي تبدو اليوم ذات طراز منمق متكامل: هاينر جوبلس يوحد بين الموسيقى والمسرح، وهيلموت لاخنمان يدفع إمكانيات التعبير بالآلات الموسيقية إلى أقصى الحدود. بينما تبين تجربة فولفجانج ريمس أن تطور شمولية الموسيقى هو أمر ممكن.

وعلى الجانب الآخر من المشهد الموسيقي، نرى نجاحات باهرة لفنانين ألمان في عالم موسيقى البوب، مثل هيربرت جرونة ماير بإحساسه المرهف لروح العصر ولما يحرك جمهوره، حيث يكتب النصوص الألمانية الناجحة منذ سنوات. وكذلك فرقة دي توتن هوزن لموسيقى "البانك - روك" وفرقة الموسيقى الثقيلة Haevy-Metal-Formation رامشتاين، إضافة إلى فرقة المراهقين طوكيو هوتيل، والتي تنتمي أيضًا إلى مجموعة النجوم الألمان المتميزين. وقد اتبع المغنون الناجحون في السنوات الأخيرة من أمثال كسافيير نايدوو من فرقة دي زونة مانهايمس أو "أبناء مانهايم" الأسلوب الأمريكي في الراب الفردي.

وفي هذا النوع من الفنون بشكل خاص، يتطور الكثير من الموسيقيين الشباب من ذوي الأصول الأجنبية المهاجرة، مثل ليث الدين وبوشيدو وكاساندرا ستين وعادل طويل.

وقد شد النجاح العالمي لفرقة فير زيند هيلدن "نحن أبطال" من برلين مجموعة من الفرق الألمانية الشابة وشجعها على الانطلاق. وقد تجلت الإرادة السياسية في دعم موسيقى البوب الألمانية وجعلها قادرة على المنافسة العالمية من خلال تأسيس أكاديمية موسيقى البوب في مدينة مانهايم.

أيضًا في عالم النوادي، تقدم ألمانيا العديد من المواقع الواعدة، وخاصة في المدن الكبيرة مثل برلين وكولونيا وفرانكفورت وشتوتجارت ومانهايم. ومع موضة الديسكو في السبعينيات وأغنيات هيب هوب في الثمانينيات وأسلوب موسيقى "التكنو" في التسعينيات، تأقلم مازجو الموسيقى ال"دي جي" كفنانين ومنتجين موسيقيين. فصار هناك سكراتشينج، وسلمبلينج، وريميكسي وغيرها من تقنيات الكمبيوتر التي جعلت من التلاعب بالموسيقى والأنغام أمرًا يحوِّل متقنه إلى نجم موسيقي. ومع سفين فيت "سيد التكنو" وباول فان دوك، تكون ألمانيا موطنًا لاثنين من قمة النجوم في عالم موسيقى النوادي.

وعلى الجانب الآخر فيما يتعلق بصناعة الأفلام، فقبيل بداية الألفية الثالثة، سعى فيلم ألماني بعنوان "لولا تجري" في عام 1998 للمخرج توم تيكفير إلى إيقاظ السينما الألمانية من سبات عميق. هذه الكوميديا التجريبية حول لولا ذات الشعر الأحمر، حول القدر والحب والصدفة، تلاءمت مع الشعور الجديد بالحياة الذي ساد في أواخر التسعينيات. والسباق الجريء الذي عاشته لولا مع الزمن في مدينة برلين، تم فهمه في مختلف أرجاء العالم على أنه تعبير عن عصر اللهث وراء شؤون الحياة بدون هوادة. مع فيلم "لولا تجري" تمكن المخرج توم تيكفير من تحقيق نجاح عالمي باهر. وشكل هذا الفيلم انطلاقة مرحلة جديدة للسينما الألمانية. ولأول مرة منذ عهد ما كان يُعرف باسم "سينما المؤلفين" وأيام راينر فيرنر فاسبيندر الذي توفي سنة 1982 تتجه أنظار العالم مجددًا باهتمام وفضول نحو السينما الألمانية التي بدأت تحقق نجاحات عالمية من جديد.

وفي عام 2002، حصلت كارولين لينك على جائزة أوسكار عن فيلم "في لا مكان في أفريقيا"، وفي 2007، حصل فلوريان هينكل فون دونرسمارك أيضًا على الجائزة الحلم عن أول أفلامه "حياة الآخرين"، وفي ذات العام، فاز فاتح أكين في مهرجان كان السينمائي بجائزة أفضل حوار وبالجائزة الخاصة عن فيلمه "على الجانب الآخر".

وبينما كانت الأفلام الكوميدية هي التي حصدت، وبشكل غير متوقع، النجاحات المتتالية في عالم الأفلام الألمانية مع مطلع الألفية الجديدة، مثل فيلم "نهاية سنوات الخير" في عام 2004 لهانس فاينجارتن، فإن الأفلام الجادة هي التي تحتل مركز الاهتمام مع نهاية العقد الأول من ذات الألفية. إلا أن الموضوعات بقيت على ذاتها، فقد تم عرض التراجيديا الكوميدية "وداعًا لينين" في عام 2003 في أكثر من 70 بلدًا، وبنجاح باهر، وذلك لأنها تعرض أيضًا فشل الشيوعية. كما أن فيلم "حياة الآخرين" لدونرسمارك في عام 2007 يستعرض الحياة والمعاناة في ظل نظام "الشتازي"، جهاز أمن الدولة في ألمانيا

الديمقراطية.

على الجانب الآخر، يتحدث فاتح أكين على سبيل المثال، وهو من مدينة هامبورج وذو أصول تركية، بأسلوب غاضب يحبس الأنفاس عن الحياة في ألمانيا. وفي فيلمه الدرامي "ضد الجدار" في عام 2004، الذي كانت جائزة الدب الذهبي في مهرجان برلينالة إحدى الجوائز التي حصدها، يتحدث عن قصة حب بين شاب وفتاة ألمانيين من أصول تركية، ويخوض بشكل في غاية الدقة في تمزقهما بين الثقافتين، من دون استجداء أو استثارة للعواطف. وفي عام 2007، تحدث أكين في فيلمه الدرامي "على الجانب الآخر" عن ستة أشخاص في ألمانيا وتركيا يجمع بينهم قدر الحياة. وقد كان هذا الفيلم جديرًا بجائزة الفيلم الألماني لأربع فئات. وفي 2009، قدّم تذكارًا تمثيليًا لمدينة هامبورج من خلال فيلمه "مطبخ سيؤول".

وتحقق الأفلام الألمانية النجاح لأن موضوعاتها القومية المحلية والتفاعلات السينمائية تتناول قضايا ذات اهتمام عالمي. وذلك على الرغم من أن صنّاع السينما الألمان يبحثون عن مواد أفلامهم من التطورات والتغيرات والانكسارات التي يعيشها وطنهم، وتشهدها سيرتهم الذاتية.

وعن قطاع الفن التشكيلي الألماني، فمنذ تسعينيات القرن الماضي، تحقق فنون الرسم والتصوير الألمانية نجاحات عالمية. وتعرف معجزة الرسم الألمانية الحديثة في الخارج تحت اسم "الفن الألماني الجديد". ويأتي الفنانون من لايبزيج أو برلين أو درسدن. ويعتبر نيو راوخ أشهر من يمثل "مدرسة لايبزيج الحديثة". ويشتهر أسلوب هذه المدرسة بالواقعية الحديثة التي تطورت عن أسلوب "مدرسة لايبزيج" التي كانت معروفة في ألمانيا الشرقية سابقًا، وذلك بعيدًا عن أي تأثيرات سياسية. وتصور اللوحات غالبًا وجوهًا شاحبة تبدو وكأنها تنتظر شيئًا ما غير واضح. الأمر الذي يُعتبر انعكاسًا للأوضاع الألمانية في بداية الألفية الجديدة. أما الأسلوب المعروف باسم "بوب درسدن"، ومن رواده توماس شايبنيتس، فهو يتناول الدعاية والتلفزيون وثقافة الفيديو،

ويعيد صياغتها بأسلوب ذاتي ضمن إطار "هنا والآن".

ويبتعد معظم الفنانين الشباب عن تناول موضوع الاجتماعية القومية "النازية"؛ معتبرينه من موضوعات الماضي، وذلك على عكس فنانين من أمثال هانس هاكه وأنسلم كيفر ويوزف بويس الذين انشغلوا كثيرًا بهذا الموضوع. وتظهر في أعمال الفن الحديث موجة من "التعمُّق الجديد في الذات" ومن الانشغال بالصدام بين العوالم المختلفة. ففي أعمال يوناتان ميس وأندريه بوتسر، ينعكس كل من الإحباط وظواهر القهر، وهما يعتبران خير مثال على "الواقعية المضطربة". بينما يتجه فرانتس أكرمان من خلال "الخرائط الأخلاقية" لمعالجة العالم على أنه قرية صغيرة، ويحذِّر من الكوارث المتربصة خلف الكواليس. أما تينو زيجال الذي ينحصر فنه الآن في أداء فردي فقط، ودون أن يتم تدوينه، فهو يبحث في أشكال الإنتاج والاتصالات في عالم اقتصاد السوق.

وينعكس الاهتمام المتزايد للفن في ألمانيا أيضًا على معرض "دوكومنتا" الذي يُقام كل خمس سنوات في مدينة كاسل، والذي يُعتبر المعرض الرائد على الصعيد العالمي للفن المعاصر. وقد انطلق معرض دوكومنتا الثالث عشر في التاسع من حزيران / يونيو 2012.

وعلى عكس الفن التشكيلي الذي قادت أهميته إلى تأسيس العديد من المتاحف الخاصة، كان على فن التصوير أن يكافح طويلاً من أجل أن يحظى بالاعتراف على أنه شكل حقيقي مستقل من أشكال الفن. وتعتبر كاتارينا زيفردينج رائدة السبعينيات التي قامت من خلال صورها الذاتية بمعالجة الحدود بين الفرد والمجتمع.

أما الاختراق الكبير الذي حققه هذا الفن فقد جاء في التسعينيات مع نجاح ثلاثة من تلاميذ الثنائي المصور بيرند وهيلا بيشر، فقد قام كل من توماس شتروت وتوماس روف وأندرياس جورسكي من خلال صورهم بتصوير الحقيقة البرَّاقة القائمة على أرضية مزدوجة، وطرقوا بذلك أسلوبًا عالميًا فعالاً

وجديدًا يُعرف باسم "شتروفسكي" "اختصار أسمائهم".

وعن الإعلام في ألمانيا، فتوجد في ألمانيا بعض الخصائص الإعلامية التي تميزها دون غيرها. ومن هذه الخصائص التأكيد على أهمية الأسس الفيدرالية في كل ما يتعلق بالثقافة والإذاعة، وفيما يتعلق بشكل عام بتواجد الإعلام الحكومي إلى جانب الإعلام الخاص والتعايش بينهما، وهو الأمر الذي لا يُعتبر عادة من البديهيات ضمن المحيط الأوروبي. وفيما يتعلق بحرية الصحافة والإعلام، تحتل ألمانيا مركزًا متقدمًا على الصعيد العالمي. فالتعددية الفكرية لا يواجهها أي عقبات، وتعددية مصادر المعلومات مضمونة. وليس الإعلام بعيدًا عن سلطة الدولة والأحزاب وحسب، بل إنه ملك لشركات إعلامية تجارية خاصة. وفي سياق تبني الأسس الديمقراطية في بناء ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية تم تأسيس الإذاعة الحكومية الرسمية على شاكلة النظام البريطاني في هيئة الإذاعة البريطانية "BBC". حيث تأسست القنوات على أن تكون هيئات يجري تمويلها من الرسوم "وهي هيئات حكومية عامة". وفي ثمانينيات القرن الماضي، ظهرت القنوات الخاصة إلى جانبها.

وتتمتع حرية الرأي والصحافة في ألمانيا بحماية دستورية. وتعبِّر الفقرة الخامسة من الدستور الألماني عن فهم هذا الدستور لحرية الصحافة والاتصالات: "لكل فرد الحق في التعبير عن رأيه بالقول والكتابة والصورة، وله الحق في نشر هذا الرأي، كما له الحق في الحصول على المعلومات من المصادر المتاحة للعموم ودون أي عقبات.. ولا وجود للرقابة".

وبشكل عام، يمكن تفسير البنية الإعلامية الألمانية بالشروط والظروف الخاصة للتاريخ الألماني الحديث. التغيرات الثورية الكبيرة التي شهدتها ألمانيا في القرن العشرين حدثت بفوارق زمنية لم تتجاوز الثلاثين عامًا بين الواحد والآخر، الديمقراطية والحرب العالمية الأولى، جمهورية فايمار، الرايخ الثالث ثم العهد النازي والحرب العالمية الثانية وما تلاها من الأزمة بين الشرق والغرب، ثم فترة الحرب الباردة، والحركات الطلابية ثم عودة الوحدة الألمانية،

كل هذه الأمور كانت على ارتباط وثيق بالعامل الإعلامي، بل إنها لم تكن لتقوم أو تحدث لولا وجود وسائل الإعلام العامة.

كما تعتبر الصحيفة والمجلة إلى جانب الكتاب وسائل إعلامية دائمة التطوير والتغيير في الشكل والمضمون والانتشار منذ أكثر من 500 سنة، إلا أنها في بنيتها الأساسية لم تتعرض لأي تغيير، وذلك على الرغم مما يصيب عالم الإعلام من تغيرات مستمرة. وما تزال الصحافة اليوم، كما كانت دومًا، تهتم بالتحليلات العميقة وخلفيات الأمور ومناقشة الموضوعات وتقييم الأحداث. ومع الانحسار الجزئي للأفكار الأيديولوجية الراسخة والمتناثرة بين اليمين واليسار الكلاسيكيين، اختفت جزئيًا أيضًا الاتجاهات والانتماءات السياسية في عالم الإعلام.

وتعتبر الكثير من الصحف حتى الآن ذات تأثير في الحياة السياسية والثقافية، منها الصحف غير المحلية والواسعة الانتشار مثل "فرانكفورتر ألجماينة" و "زود دويتشة" والصحيفة التقليدية الأسبوعية "دي تسايت".

وتتميز سوق الصحف الألمانية بعدد كبير من الأسماء والعناوين إضافة إلى التنوع والاختلاف بين الأقاليم المختلفة. 335 صحيفة محلية يومية تصدر في ألمانيا يوميًا إلى جانب 10 صحف غير محلية تصدر على مستوى البلاد. عشر صحف ذات نوعية عالية إضافة إلى تسع صحف تنتمي لما يعرف بالصحافة التجارية أو صحافة العامة "صحافة الشارع". وتنتمي لهذه الفئة الأخيرة صحيفة "بيلد تسايتونج" "صحيفة الصورة" التي تصدر عن دار أكسل شبرينجر بحوالي 2.3 مليون نسخة يوميًا والتي تعتبر الوحيدة من هذه الصحافة التجارية التي تتمتع بدور كبير على المستوى القومي. ويقارب عدد الصحف الألمانية اليومية 350 صحيفة تصدر بعدد من النسخ يبلغ حوالي 25 مليون نسخة.

إلا أن تمويل الصحافة اليومية يتعرض حاليًا للضغوط، فجيل الشباب يقرأ

القليل من الصحف. كما أن بيع الإعلانات، وهو مصدر مهم من مصادر تمويل الصحافة، تراجع بشكل كبير نتيجة الأزمة الاقتصادية 2008/2009، علاوة على أنه يمكن الاطلاع على الكثير من الموضوعات من خلال شبكة المعلومات "إنترنت" التي غدت وسيلة أساسية لدى معظم الأجيال. وتصل نسبة الألمان الذين يتعاملون بالإنترنت اليوم إلى حوالي 70%، وهي ذات النسبة للذين يقرؤون صحيفة يومية.

وفي سوق المجلات الألمانية، برزت إلى جانب المجلات التقليدية العريقة خلال السنوات الأخيرة الكثير من المجلات المتخصصة. ويبلغ العدد الإجمالي لما يطبع من إعلام مقروء حوالي 1500 عنوان يقارب مجموع طبعاتها 114 مليون نسخة في المتوسط ربع السنة. ومن أكثر العناوين قراءة أسماء مثل مجلات "شتيرن" و"دير شبيجل"، اللتين تعتبران جزءًا حيويًا من الحوار الدائر في المجتمع أو تصبحان بذاتهما أحيانًا محورًا لهذا الحوار. وربما تكون مجلة "دير شبيجل" هي المجلة الأسبوعية السياسية التي تتمتع بأكبر قدر من التأثير الطويل الأمد في المجتمع.

ومن أكبر دور النشر التي تصدر الصحافة المقروءة دار هاينريش باور ودار أكسل شبرينجر ودار بوردا وجرونر ويار التابعة لمؤسسة برتلسمان. شبرينجر وبرتلسمان هما في ذات الوقت مؤسستان إعلاميتان كبيرتان، تمتلكان محطات إذاعية وقنوات تلفزيونية ناجحة وتحققان مبيعات بالمليارات، وهما تثيران بذلك الجدل القائم حول تركز وسائل الإعلام المختلفة، وحول تركز الرأي المتأثر بوسائل الإعلام الكبيرة.

ولكن يوجد الآن أصوات تعتبر أن تعددية الآراء أصبحت مضمونة تلقائيًا من خلال الإنترنت. وهنا تظهر صفحات الإنترنت لعناوين الإعلام المطبوع والتي تحقق أرقام دخول عالية مثل "شبيجل" و"بيلد" و"فرانكفورتر ألجماينه"، وتؤمِّن مجالاً محددًا من الأخبار والآراء. بهذا تواجه دور النشر احتمال خطر استبدال المطبوع بالإنترنت "أون لاين"، حتى وإن كان هذا التداخل لن يصيب

سوى نسبة ضئيلة من القرّاء. على الجانب الآخر، يكون تنوع الأفكار والآراء مضموناً من خلال هذا الخليط من المصادر المؤسساتية والمصادر غير الرسمية. بالمقابل تكمن التحديات التي تواجه النوعية الجيدة من الصحافة المطبوعة في إعادة التمويل أكثر منها في مخاطر التمركز. وتبرهن أمثلة مثل مجلة "ذي يوروبين" على أن الصحافة ذات النوعية الجيدة ليست بالضرورة مرتبطة بالصحافة المطبوعة.

كما تتجلى الكثافة والتنوع في عالم الإعلام من خلال قطاعات الإذاعة والتلفزيون التقليدية. وبعد أن كانت الانطلاقة في العشرينيات "راديو" والخمسينيات "تلفزيون" للقنوات الحكومية، تنوعت البرامج مع نهاية الثمانينيات وتعددت لتشمل مجالاً واسعًا من النظام الثنائي الذي يضم القنوات الحكومية إلى جانب القنوات الخاصة. وتتنافس اليوم حوالي 430 إذاعة على المستمعين، تتصف معظمها بأنها قنوات محلية.

أما عالم التلفزيون فإنه يخضع لتقسيمات مزدوجة: فمن حيث الانتشار، هناك برامج محلية وبرامج قومية تبث على مستوى البلاد، ومن حيث التخصص، هناك القنوات المتخصصة والقنوات ذات البرامج المتنوعة والشاملة.

وعلى المستوى الأوروبي مثل المستوى العالمي، تمتلك ألمانيا مجموعة من أكبر الشركات التلفزيونية في العالم، سواء الحكومية منها القناة الألمانية الأولى مثل Free-TV-Sender أو الخاصة الحرة "ZDF" والقناة الألمانية الثانية "ARD" إضافة إلى القنوات المدفوعة. والبرامج الشاملة ،ProSiebenوSat1 و RTL تقدم الأخبار والأفلام والمسلسلات وحتى الرياضة ومختلف البرامج الثقافية، بينما تتوزع القنوات التخصصية بين مجالات الأخبار n-tv وn24 والموسيقى Viva وMTV والرياضة DSF.

وحسب اختلافات القاعدة التقنية المعتمدة "شاملة، فضائية، كابل، موجة عريضة، نقالة"، وحسب تقنية الاستقبال "رقمية أو عادية"، يمكن استقبال مئات

القنوات الناطقة بالألمانية والقنوات العالمية مثل CNN، وBBC، و TV5إلى جانب أكثر من 20 قناة وطنية رسمية حكومية، وهي تشمل القناتين الرسميتين الرئيسيتين ARD، وZDF إلى جانب قنوات رسمية تقوم بإنتاجها محليًا، ولكنها تبث برامجها إلى كافة أنحاء البلاد مثل WDR، وMDR، وBR وذلك بالإضافة إلى القنوات المختصة مثل قناة فينيكس Phoenix المتخصصة بشكل رئيسي في البرامج السياسية الوثائقية، وقناة الأطفال كيكا KIKA. بالإضافة إلى ذلك، توجد ثلاث قنوات دولية مثل القناة الألمانية المخصصة للخارج دويتش فيله، والقناة الألمانية الفرنسية المشتركة arte والقناة الثقافية الألمانية النمساوية السويسرية 3Sat.

إلى جانب مهمة تقديم الحد الأدنى الضروري، ومهمة تقديم برامج محددة بالقانون، فإن مهمة أخرى منوطة بالقنوات الحكومية وهي العمل على حماية الاستقلال السياسي والاقتصادي. وحتى نشاطات الإنترنت المرافقة لبرامج هذه القنوات عليها مراعاة هذه الأهداف. إلا أن أزمة القنوات الرسمية العامة "الحكومية" تتفاقم بشكل دائم مع القنوات الخاصة التي تخشى من الإخلال بقواعد المنافسة الحرة في ظل الدعم المستمر والمتزايد للقنوات الرسمية. وضغط آخر تتعرض له هذه القنوات الرسمية مصدره التناقص المستمر في أعداد الشباب المستخدمين لبرامجها وصفحاتها.

حتى عندما يتغير سلوك المستخدمين بشكل جذري من خلال الإنترنت والاتصالات الهاتفية الجوَّالة، فإن ألمانيا ما زالت تمتلك تنوعًا كبيرًا في وسائل الإعلام التقليدية: حرة ومتعددة المرجعيات، ذات مستويات رفيعة ومسلية، ذات توجهات وطنية وعالمية.

الفصل الثامن

ملامح من التجربة الألمانية في التعليم

مقدمة

يُعد التعليم في ألمانيا نموذجًا فريدًا من نوعه ما بين أنظمة التعليم الأخرى في العالم، رغم الكوارث التي تعرضت لها أثناء الحرب العالمية الثانية، وما أعقب ذلك من خراب ودمار طال جميع المؤسسات والبنية التحتية لهذا البلد، وما تبعه من تهجير لعلمائه تارة بالقسر والقوة، وتارة أخرى برضاهم؛ ليعملوا في مختبرات وجامعات الشرق والغرب المنتصر في الحرب.

وقد كانت التربية في ألمانيا بوجه عام النبراس الذي انطلقت منه لمداواة الجراح، آخذة في الاعتبار الجد والعمل الدؤوب من أجل إعادة البناء، من منطلق أنها الأساس في تكوين الإنسان وبناء المجتمع.

وعلى إثر ذلك، تفوقت ألمانيا في جميع المجالات الاقتصادية والتقنية والصناعية، مثلما تفوقت في الميادين العسكرية أثناء الحرب، والمتتبع لتاريخها يرى بوضوح تفوقها إدارة وتصنيعًا في تلك الحرب، مثل ما يرى اليوم واقع الأمة الألمانية وما تتميز به من سمات لا حصر لها، ومثيرة للإعجاب، وفي كل المجالات.

ولم يتأتَ ذلك إلا بتربية قبلت التحدي لتكون في مصاف الدول المتقدمة، وتبنت الإصلاح من أجل ذلك. وما التعليم الفني والمهني لديها إلا أحد الجوانب الذي طالته يد الإصلاح، حيث انتشر هذا النوع من التعليم بشكل واسع، وكرست الجهود لترسيخه في المجتمع منهجًا وأسلوبًا مما كان له الأثر على دفع عجلة التطور والإنتاج الصناعي الذي تحتل فيه ألمانيا اليوم رتبة متقدمة بين الأمم، فهي إحدى الدول الصناعية والاقتصادية الكبرى في العالم اليوم.

أولاً: التعليم قبل الجامعي في ألمانيا:

بعد الحرب العالمية الثانية، رسمت جمهورية ألمانيا الاتحادية سياستها التعليمية مرتكزة على "الجيل الجديد" كأساس وعماد المجتمع. وفى نفس الوقت، لم تتجاهل الجيل الحالي الذي أخذ على عاتقه إعداد الأجيال الأصغر. وهنا نلقي الضوء على نظام التعليم الألماني فى مراحله المختلفة. ربما استفدنا من هذه التجربة أو على الأقل بجزء منها. وتنص المادة السابعة من القانون الأساسي على مراحل التعليم في ألمانيا كما يلي:

رياض الأطفال Kindergarten:

هي ليست جزءًا من النظام المدرسي الحكومي، بل يعتبر الالتحاق بها أمرًا اختياريًا. ويرتكز هدفها الأساسي في التربية الاجتماعية لتنمية شخصية الطفل وتأهيله لتحمل المسؤولية والعيش مع الجماعة. وعليه فتكون بداية مراحل التعليم الإلزامي من سن السادسة حتى الثامنة عشر أو التاسعة عشر، حيث يجب على التلاميذ خلال هذه المدة قضاء تسع سنوات - وفى بعض الولايات عشر سنوات - دراسية بدوام كامل لأداء إلزامية التعليم العام. وبعد ذلك يقضون سنتين دراسيتين فى المدرسة المهنية بدوام جزئي لأداء إلزامية التعليم المهني علمًا بأن التعليم مجاني فى جميع المدارس الحكومية العامة.

المرحلة الابتدائية Grundschule:

تبدأ المراحل الدراسية الإلزامية في ألمانيا بالمدرسة الابتدائية، حيث يقضي الأطفال أربع سنوات دراسية، أي من الصف الأول حتي الصف الرابع.

المرحلة التوجيهية Orientierungsstufe:

تتم هذه المرحلة داخل المدرسة المعنية والتي يقرر اتخاذها بعد توصيات من هيئة التدريس وموافقة أولياء الأمور، حيث يقضي التلاميذ الصفين الخامس والسادس. ويختبر هيئة التدريس في هذه المرحلة ميول التلاميذ ومدى

استعدادهم الفطري وقدراتهم على التحصيل.

المدرسة الرئيسية Hauptschule:

تبدأ من الصف الخامس. والتعليم هنا لمدة خمس أو ست سنوات أي حتى الصف التاسع أو العاشر، وهي تقدم لتلاميذها معلومات أساسية عامة وتشمل اللغة الألمانية والرياضيات والعلوم الطبيعية والاجتماعية ولغة أجنبية ودروسًا في مجالات العمل التطبيقي. وفي الغالب، يلتحق التلاميذ بالتدريب المهني بعدها.

المدرسة الإعدادية Realschule:

تبلغ مدة الدراسة بها ست سنوات من الصف الخامس وحتى العاشر. ويحصل التلاميذ بعد تخرجهم على شهادة الدراسة التي تؤهلهم للانتساب إلى المدارس الفنية العليا أو المدارس المهنية الفنية.

المدرسة الثانوية العليا Gymnasuim:

الدراسة فيها تبلغ ثماني أو تسع سنوات، أي من الصف الخامس حتى الصف الثاني عشر أو الثالث عشر حسب الولاية التابع لها التلميذ. وهي تقدم تعليمًا موسعًا في مختلف الفروع وتمنح في النهاية شهادة الثانوية العامة.

وتوجد نظم للتعليم المتكامل في ألمانيا منها نظام التعليم المزدوج، وتتجسد فيه مقومات التعليم الثانوي العام والفني، متضمنة مناهج مواد عامة "رياضيات ولغات وعلوم اجتماعية واقتصاد"، ومواد مهنية فضلاً عن المواد الاختيارية. كما توجد مدارس تكميلية مدتها سنة واحدة أو سنتان، وتخصص لتأهيل خريجي المدارس الأساسية والمدارس المتوسطة لمهن معينة، وفضلاً عن مجالات الالتحاق بالجامعات أو المعاهد العليا بعد ممارسة المهن لفترة محددة.

وفي ألمانيا يتم ربط التعليم الثانوي العام والفني بسوق العمل من خلال نظام التعليم المزدوج، فهو أحد البرامج التي تحقق الارتباط العضوي بين التعليم وسوق العمل، حيث يتم التعليم والتدريب في النظام الثنائي من خلال التدريب الميداني لمدة من 3 إلى 4 أيام في الأسبوع. ويقضي الطالب يومًا واحدًا أو يومين في المدرسة، وهذا التعليم مدته ثلاث سنوات. ويشارك سوق العمل في تخطيط هذا التعليم وتنفيذه، ويلتحق به حوالي ثلثي التلاميذ من المدارس الأساسية والمتوسطة والثانوية العامة. ويعد انتهاء مرحلة التعليم الإلزامي "ما لا يقل عن تسع سنوات دراسة" شرطًا أساسيًا للالتحاق بهذا النظام.

والتعليم الثانوي عامة والفني خاصة في ألمانيا يتميز بشدة ارتباطه باحتياجات سوق العمل وتحديد برامجه وتخصصاته بالبنية الاقتصادية المحلية سواء من خلال التدريب وسوق العمل أو المنطقة الجغرافية ونوعيات البرامج والتخصصات المطلوبة بها.

ثانيًا: معاهد ومدارس التعليم الفني والمهني:

1- التعليم المهني:

لقد حظي هذا المجال من التعليم الألماني بالكثير من العناية والاهتمام، كما أنه مقسَّم على أساس أنواع الطلبات المختلفة التي تحتاجها الحِرف المتنوعة. وكل ذلك في ضوء وضع البلد الاقتصادي، وكذلك على أساس أنواع التقدم التكنولوجي المتغيرة باستمرار.

المدرسة المهنية:

وفيها يتدرب الطلاب على المهنة التي اختاروها بأنفسهم، وسوف يكون حضورهم للمدرسة في فترات تتراوح بين 9 . 11 ساعة في الأسبوع. وفيها يتلقون خلفية نظرية لحرفتهم، في الوقت نفسه الذي يتلقون فيه تعليمهم

الديني، وكذلك تعليمًا في السياسة واللغة الألمانية، والاقتصاديات والتربية البدنية.

ويتم التعليم لمرة واحدة في الأسبوع، في يوم من أيام العمل الأسبوعية، والطلاب يلتحقون بهذه المدرسة حتى تصل أعمارهم الثامنة عشر، وبحصولهم على شهادة إتمام الدراسة بها، يمكنهم أن يواصلوا تعليمهم في مدارس مهنية أخرى أكثر تقدمًا، وفي نهاية مرحلة التدريب أو التلمذة الصناعية يؤدون امتحانًا، لا تُشرِف عليه المدرسة بالضرورة.

المدرسة المهنية العليا:

وهي تقدم تعليمًا عاديًا، ولكنها وُجدت أصلاً للتعليم المهني المتخصص والحضور إليها يكون على أساس طول الوقت. وعادة ما تستمر الدراسة بها لعامين. وهناك مدارس مهنية خاصة بالمهن الفنية وهذه تتضمن: المعادن، والإلكترونيات، والتشييد والبناء، وأعمال الخشب، ومهن أخرى. كما أن هناك مدارس للأعمال والتجارة، وهذه تُعِد الطالب لوظائف السكرتارية في مجالات العمل والصناعة، ولإدارة الأعمال الصغيرة، بالإضافة إلى مدارس أخرى للخدمة الاجتماعية، ومدارس للزراعة، وأخرى لرعاية الأطفال والخدمة العامة، والوقت الذي يقضيه الطلاب في هذه المدارس يقصِّر فترة تدريبهم فيما بعد.

2- المدرسة الفنية:

وهذه يلتحق بها طلاب سبق لهم أن تعلَّموا مهنة أو حرفة، وذلك لتطوير معارفهم، ولإعداد أنفسهم لمراكز أعلى في ميادين عملهم أو للتحضير للالتحاق بإحدى الكليات التقنية، أو للتعمق في مجال تخصصهم الذي سيتوجهون إليه في الجامعة.

ذلك بالإضافة إلى مدارس مسائية لطلاب المدارس الأكاديمية والوسطى، وذلك لمساعدتهم للحصول على شهاداتهم، ولكن الطلاب المسموح لهم بالالتحاق بها

هم فقط أولئك الذين يعملون في وظائف، أو الذين يتلقون تدريبًا رسميًا بقصد شغل تلك الوظائف. ويطلق عليها الطريق التعليمي البديل وهو يشتمل على مدارس حرفية استمرارية ومدارس تقنية بالمثل، وهي من المدارس الصعبة التي تتطلب الكثير من الوقت دراسة وتدريبًا.

وهناك المعاهد المهنية العليا "البوليتكنيك":

وهي تقدم مقررات دراسية ذات طبيعة تطبيقية علمية أو فنية، وخاصة في الهندسة والاقتصاد والخدمة الاجتماعية والزراعة وعلم الغذاء، ومدة الدراسة أقصر مما هي عليه في الجامعة، وهي أهم قطاع تعليمي في التعليم العالي بعد الجامعات.

إحدى صور التمويل للتعليم الفني والتدريب المهني:

ويتم عن طريق النظام الثنائي هو نظام التمهن المستخدم في ألمانيا والدول الناطقة باللغة الألمانية. بحيث يقضي المتمهن ما بين 3 إلى 4 أيام في الأسبوع يتدرب في ميدان العمل، ويقضي بقية أسبوعه في مدرسة مهنية بدوام جزئي. وفي ألمانيا يدخل من الطلاب ما نسبته حوالي 70% في هذا النظام. وتم بناء النظام الثنائي على علاقات قوية ورسمية ما بين المدارس المهنية ومجتمع العمل، إذ تدفع الشركة كل المصاريف المتعلقة بالتدريب في ميدان العمل، وتتحمل السلطات المحلية كل مصاريف التدريب المدرسي. ولكن الشركات تموِّل أيضًا وبشكل غير مباشر التدريب المدرسي؛ لأن السلطات المحلية تفرض ضريبة عمل محلية. ويكون هذا حوالي 20% من ميزانية المدرسة. ويعتبر النظام الثنائي بشكل كامل نظام طوعي يموله مجتمع العمل. ومن جهة أخرى، للشركة أن تتخذ القرار فيما يتعلق باستقبالها للمتمهنين وعددهم بالإضافة إلى المجال ونوع المؤهل الذي سيحصلون عليه ضمن نطاق قانوني.

أما نقطة ضعف النظام الثنائي فهي اعتماده على اقتصاد الدولة بحيث أنه إذا ضَعُف الاقتصاد، تكون الشركات أقل اهتمامًا بتدريب اليافعين. ولمعالجة هذه

المشكلة، قامت بعض الجهات الصناعية بفرض ضريبة إلزامية. وأُسست هذه الضريبة على إجمالي الرواتب في الشركة. ويعالج الشركاء الاجتماعيين مسألة حجم الضريبة وطريقة توزيعها بينما تقوم الغرف التجارية بمقام الإدارة المالية، وتساهم أيضًا في تمويل صناديق القطاع العام من مدفوعات عامة تدفعها الشركات. ويمكن استخدام هذا الصندوق لدفع تكاليف التمهن لشركات فردية ولدفع مبادرات الشركات التعليمية المشتركة.

ويتم إدخال أشكال جديدة من التعاون الداخلي بين الشركات ومصادر التمويل المختلفة. فعلى سبيل المثال، تقوم مجموعة من الشركات المترابطة بإنشاء ورش عمل مشتركة، بينما تقوم السلطات المحلية بتمويل هذه الورش. وبالتالي يؤدي هذا النوع من التطوير إلى تحريك التكاليف عن الشركات إلى السلطات المحلية. وكما أن الإعفاءات الضريبية تدعم النظام الثنائي بقوة إذ تستطيع الدولة أن تخفض العبء الضريبي عن شركة ما أو إعفائها كليًا.

ويعتبر النظام الثنائي مزروع بعمق في نظام العمالة الألماني. فعلى سبيل المثال، توجد في ألمانيا الكثير من العوائق المؤسساتية أمام عملية الحيازة على العمال المدربين، وقد حدد هذا جزئيًا الاتفاقيات الجماعية، إضافة إلى أن غرف التجارة لا تشجِّع المنافسة على العمَّال المدربين.

ثالثًا: تمويل التعليم في ألمانيا:

تضم الجمهورية الألمانية الاتحادية ست عشرة ولاية، وكل ولاية بها مسؤولة عن التعليم والسياسة التعليمية – في ألمانيا – تنطلق من نفس المبدأ الاتحادي "الفيدرالي" الذي ينص على توزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والولايات الست عشرة، وإعطاء هذه الولايات صلاحيات الإشراف على شؤون التعليم. وتتركز مهمة الحكومة الاتحادية في الشؤون التشريعية والمالية والتخطيط التربوي، حيث يؤكد الدستور الألماني الاتحادي على ضرورة التعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات الألمانية في ميدان التعليم. ومن

الناحية التنفيذية، تقوم لجنة تُعرَف باسم لجنة الاتحاد للتخطيط التربوي والبحث العلمي، وكذلك مؤتمر وزراء التعليم والثقافة في الولايات، المعروف باسم المؤتمر الدائم لوزير الثقافة في الولايات الألمانية الاتحادية بالعمل على تنسيق العمل التربوي، في إطار النظام التعليمي الألماني وكذا الجامعات وفي تنظيم المنشآت التربوية وتحديد الاتجاهات التربوية ومضمون المناهج الدراسية، والاعتراف بالشهادات الممنوحة. وقد ساعد كل ذلك على توفير عروض تربوية ومنشآت تعليمية متشابهة ومتناسقة. وتخضع إدارة النظام التعليمي في ألمانيا لنظام يقوم على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: مستوى "القمة"، متمثلة في وزارة الثقافة في الولاية.

المستوى الثاني: "الوسط"، يتمثل في الدوائر الإدارية التابعة للمحافظ، أو هيئات المدارس العليا المستقلة، التي يشرف عليها المديرون الحكوميون، والمجالس المدرسية، التي تشرف بدورها على المدارس المهنية.

المستوى الثالث: "القاعدة"، تتمثل في الإدارات التعليمية، التي تشرف على المدارس الأساسية والعامة والمدارس المتخصصة. ويرأس الإدارة التعليمية "مستشار المدارس".

أي أن التنظيم الإداري يتكون من مدير المدرسة، فمستشار المدارس "مدير التعليم"، فالمحافظ، فوزارة الثقافة في كل ولاية من الولايات الألمانية. وتنص المادة (21) من الدستور الألماني الاتحادي على مساهمة الأحزاب السياسية في ألمانيا في وضع السياسة التعليمية والتربوية، المعمول بها في البلاد. ومما تجدر الإشارة إليه أن الألمان قد اختاروا النظام التعليمي المتبع في ألمانيا الغربية سواء في سياساته أو إدارته. وقد واجه الألمان مشكلات عديدة في بداية إعادة التوحيد، وسرعان ما تم التغلب على معظمها. ومما تجدر الإشارة إليه أيضًا أن الإدارة التعليمية في ألمانيا لا تضم جهاز توجيه فيدرالي، أو أي قيود فيدرالية، في الإدارة التعليمية.

ويتوزع تمويل التعليم في ألمانيا بين الحكومة الاتحادية والولايات "أكبر نصيب من ميزانية التعليم" وبين بلديات المدن والقري، وتقوم الولايات بدفع مرتبات ونفقات المعلمين والعاملين، وكذلك البلديات، علمًا بأن نظام التمويل يقوم على الأسس التالية:

- لا يجوز لأي ولاية ألمانية فرض رسوم مالية على طلبة المدارس العامة.
- تقوم جميع الولايات بتقديم المواد التعليمية للطلاب مجانًا.
- تخصِّص الجهات المسؤولة سيارات لنقل التلاميذ إلى المدرسة والعكس.
- يحق للطلاب الحصول على مساعدات مالية، بموجب قانون تشجيع التأهيل المعمول به في ألمانيا.

وتعد عملية تمويل التعليم في ألمانيا شأن كثير من الدول الغربية الرأسمالية، فهي تعتمد على الولايات والأقاليم، وبعض الهيئات الحرة الرأسمالية التي تساهم في عملية التمويل، ولكن بنسب مختلفة، وفي ضوء أهدافها ومقدرتها المالية، مع الحرص على سياسة الدولة الألمانية في التعليم. وتقوم الولايات والأقاليم والجهات المحلية، وبعض الهيئات الحرة بالمساهمة في تمويل التعليم بنسب مختلفة، وتختلف نسبة ما تنفقه الولايات الألمانية على التعليم، وفي ضوء ظروف كل ولاية، فهناك بعض الولايات التي تقدم دعمًا ماليًا محدودًا من ميزانيتها، وهناك بعض الولايات الأخرى التي تدفع دعمًا ماليًا كبيرًا، حيث إن ذلك يرتبط بدخل الولاية وحجم الميزانية بها. ولذلك تختلف إسهامات الولايات في تمويل التعليم والإنفاق عليه من ولاية لأخرى، وتترواح نسبة ما تنفقه بعض الولايات بين 16% - 40% من إجمالي ميزانيتها، وتتحمل موازنة التعليم في كل ولاية دفع الأجور للمعلمين ومعاشاتهم، إلى جانب ما تقدمه الحكومة الألمانية من دعم للتعليم باعتباره مسؤولية الحكومة. في حين يقوم الإقليم والمناطق المحلية بتقديم الأموال بغرض توفير الأبنية التعليمية، والعمل على صيانتها.

هذا إلى جانب ما يقدم لها من دعم حكومة الولايات الألمانية. وتقدم بعض الولايات الدعم المالي والمنح في بعض الحالات وللمدارس الحرة، وعندما تقرر هذه الولايات إلغاء الرسوم الدراسية التي يدفعها التلاميذ ممَّا يوفر لهذه المدارس دعمًا ماليًا يمكن به سد العجز في ميزانيتها نتيجة إلغاء الرسوم المدرسية. ولا يوجد في ألمانيا أي ضرائب تعليمية، أي تحصل لصالح التعليم مباشرة، ولكن يحصل التعليم على مخصصاته التمويلية من خلال الضرائب العامة المحصّلة بواسطة حكومات الولايات أو المناطق المحلية.

وتحصل بعض المدارس على دعم مالي في شكل إعانات ومنح لتعويض العجز في ميزانيتها.

وتقوم الشركات والمصانع بتقديم المساعدات الفنية مثل برامج التدريب المهني والفني للطلاب من أجل إعداد الطلبة للوظائف المختلفة، وتزويدهم بالمهارات والخبرات العملية التي تساعدهم على الالتحاق بسوق العمل. كما تقدم الحكومة الفيدرالية حوالي 7% من جملة الإنفاق على التعليم، وبينما تقدم الولايات حوالي 32%، وتتحمل السلطات المحلية باقي نفقات التعليم التي تصل إلى ما يقرب من 23%، إلى جانب الأموال العامة، والمساعدات الموقوفة من قبل الجمعيات العلمية.

وتتحدد أهم أوجه الإنفاق على التعليم في دفع رواتب ومكافآت المعلمين والمعاشات المخصصة لهم من خلال حكومات الولايات الألمانية. وإنشاء المباني المدرسية، وصيانتها من خلال الجهات المحلية. إلى جانب توفير الأجهزة والأدوات والخامات لهذه المدارس.

تمويل التعليم والتدريب المهني من واقع التجربة الألمانية:

يمكن تقسيم أنواع تمويل التعليم والتدريب المهني "النظام المزدوج" في ألمانيا إلى نوعين:

1- التمويل القائم على الشركة الواحدة.

2- الطريقة الجماعية للتمويل.

وتتمثل الملامح الرئيسية لهذين النظامين فيما يلي:

نظام التمويل القائم على الشركة الواحدة:

يقوم هذا النظام على أساس "النظام المزدوج"، والذي يحدد دور أصحاب القرار من خلال قانون التعليم والتدريب المهني BBIG - 1969. ويقوم أصحاب القرار الرئيسيون المشاركون في النظام "الحكومة، والشركات، والمستخدمون والمتدربون" بتوفير التمويل اللازم.

ويقوم ذلك على أساس أماكن التعليم الثلاثة الرئيسية وهي:

- الشق النظري للتعليم المهني: تقوم المدارس المهنية المستخدمة لبعض الوقت بتنفيذ هذا الجزء تحت إشراف ومسؤولية الدولة والمجتمع.
- الشق العملي للتدريب المهني: يتم التدريب العملي في كل شركة على حدة "في الورش، وفي الموقع، وفي مكان العمل بالمصنع".
- مراكز التدريب العامة لخدمة الشركات: وهذه تديرها الغرف التجارية والصناعية ومنظمات أخرى "كالجمعيات، واتحاد أرباب العمل، وأفراد أو هيئات ترعى المراكز.. إلخ". وفي بعض الأحيان، تقوم شبكة متعاونة من الشركات بتقديم التدريب العملي لخدمة أعضائها.

وتقوم الحكومة أو القطاع العام بتمويل المدارس ووضع القوانين والقواعد المنظمة لكيفية استخدام المخصصات التي يلتزم بها القطاع الخاص في تمويل التدريب القائم على أساس الشركات الفرادى أو أماكن التعليم "الورش، المكاتب،.. إلخ". ويلزم القطاع الخاص نفسه بالمساهمات المالية الفعلية.

وعندما نأتي لموضوع التمويل الخاص بالتدريب بمراكز التدريب العامة لخدمة الشركات أو بشبكة لمجموعة شركات "تضم أكثر من شركة"، فإن المراكز والشركات والغرف التجارية والصناعية تقوم بتحديد فئات التدريب.

وقد اتفق أصحاب القرار "الحكومة، وأرباب العمل، والاتحادات العمالية والمستخدمون" على أن يتم صياغة جميع عقود التدريب طبقًا لما جاء في قانون التعليم والتدريب المهني. وتعد مكافأة أو مرتب التدريب بمثابة جزء من عملية التفاوض السنوية "مفاوضات التعريفة العامة: التعريفة بين الاتحادات العمالية وأرباب العمل، الاتحادات،.. إلخ".

وطبقًا للمفهوم السائد بين متخذي القرار، فإن المتدربين هم: متدربون تحت مسؤولية الشركة الواحدة، ومسؤولية المستخدمين. ويتلقى هؤلاء المتدربون مرتب تدريب طبقًا لعقد تدريب رسمي ومعترف به.

ومن ناحية أخرى، فهم أيضًا لا يزالون طلبة لبعض الوقت بمقتضى قانون المدارس المهنية والقواعد والقوانين المطبقة بمختلف الهيئات العامة على مستوى الدولة، والمقاطعة والمجتمع، بحيث يتحتم على كل طرف المساهمة في التمويل طبقًا لمسؤولياته المتفق عليها أو إمكانيات التدريب المتاحة للاستخدام. كما أن المتدربين يساهمون بصورة غير مباشرة في عملية التمويل من خلال ما يقوم به من عمل. ولما كانت العملية التعليمية التدريبية تستغرق بصفة عامة ما بين 2 - 3.5 أعوام بعد انتهاء مرحلة التعليم الأساسي والحصول على الشهادة الإعدادية "حوالي 9 - 10 سنوات"، فإنه يمكن القول بأن جزءًا كبيرًا من العامين الأخيرين أو العام والنصف الأخير من التدريب سوف يساهم إيجابيًا في خفض تكلفة التدريب التي تتحملها الشركات. وفضلاً عن ذلك، فإن هناك إسهامًا كبيرًا لا يمكن التعبير عنه بالأرقام سوف يتم من خلال عملية تنمية مصادر القوى البشرية، وهي التي ستكون في نهاية الأمر مكسبًا كبيرًا للاقتصاد الوطني.

النظام الجماعي للشركات لتمويل التعليم والتدريب المهني أو صندوق التعليم والتدريب المهني:

ثارت في ألمانيا مناقشات واسعة بعد وضع قانون التعليم والتدريب المهني لعام 1969 موضع التنفيذ في الإطار التشريعي لنظام التعليم والتدريب المهني الوطني حول كيف يمكن ضمان التمويل اللازم للتعليم والتدريب المهني. وذلك إلى جانب النظام القائم بالفعل على أساس قيام الشركات ذاتها بتحمل تكلفة التدريب. ومن الموضوعات الهامة التي كانت خلف تلك المناقشات أن توفير أماكن للتدريب العملي "النظام المزدوج" تعتمد إلى حد كبير على رغبة كل شركة على حده وما تدره من أرباح، وأن هذا بدوره يعتمد أيضًا على الإجماع الوطني لمتخذي القرارات والموقف العام للاقتصاد.

وفي إطار الاتحاد الأوروبي، وبالنظر إلى أن الدول الأعضاء تزداد قرًبا من بعضها البعض، فإن للاتحاد تأثيره على المناقشات التي تدور في جمهورية ألمانيا الاتحادية، ولا زالت تلك المناقشات دائرة، وفيما يلي نورد بعض الملامح والنتائج الرئيسية لتلك المناقشات والتي تعطينا أيضًا فكرة عن أنواع الطرق الجماعية لتمويل التعليم والتدريب المهني.

1- الصندوق الجماعي الصغير لتمويل التعليم والتدريب المهني:

كان هناك اقتراح باللجوء إلى الحل الخاص بإنشاء صندوق صغير يمكن أن يوفر تمويلاً أساسيًا كافيًا، ويمكن تطبيقه باعتباره تمويلاً مساعدًا يتوقف على المحددات الاقتصادية للشركات. وتقضي القواعد المنظمة لذلك بتجنيب 0.25% من إجمالي المرتبات والأجور والمكافآت لتمويل الصندوق الصغير للتعليم والتدريب المهني. ويتم إعفاء الشركات الصغيرة والمتوسطة "حتى 20 مستخدمًا" من هذه القاعدة. وتقوم الحكومة بإدارة هذا الصندوق، ويتم توزيع عائده تبعًا لعدد أماكن التدريب التي تقدمها كل شركة. ولم يتم مطلقًا تحقيق هذا القانون أو الصندوق. ولم يسمح من بيدهم تقاليد الأمور ولا الإطار

الاقتصادي والسياسي المتغير بإمكانية التنفيذ.

ومن الأسباب التي أدت إلى عدم إمكانية التطبيق ما يلي:

- إعفاء الشركات الصغيرة والمتوسطة من وضع الحمل والمسؤولية بكاملها على عاتق الشركات الكبيرة.
- ذهاب جانب كبير من التمويل إلى تلك الشركات التي لم يكن لها مطلقًا أي إسهامات في هذا الصندوق.
- العلاقة بين عدد المستخدمين وأماكن التدريب في الشركات الكبيرة لم تكن متزنة، وأخذها البعض على أنها عبء ثقيل على كاهل تلك الشركات.
- حجم/مبلغ الدعم المدفوع من الصندوق كان أعلى بالنسبة لأماكن التدريب المتاحة جديدًا وأقل لأماكن التدريب القائمة بالفعل.

لم تكن الدوائر الاقتصادية ممثلة بصورة كافية، وحرية الحركة لقاعدة العرض والطلب في مجال التعليم والتدريب المهني كانت تحت سيطرة الحكومة أو الوكالات المسؤولة عن التمويل.

وفي نهاية الأمر، أصبحت فكرة وقانون نظام الصناديق الصغيرة في طي النسيان ولم تطبق مطلقًا.

2- التمويل الجماعي على أساس الصندوق القائم على تعريفة معينة:

بالنظر لأن نظام الصندوق الصغير للتمويل لم تثبت جدواه، فإن شركاء التعريفة ناقشوا نظامًا يُطلق عليه نظام التمويل القائم على التعريفة. وفي هذا الشأن، ينبغي تمويل هذا الصندوق بمعرفة أرباب العمل وكذلك ما يطلق عليهم شركاء التعريفة "أرباب العمل، الاتحادات والمستخدمون". ومن المفترض أن يتم مناقشته سنويًا بما يتفق مع مفاوضات التعريفة، والكيفية، والمبلغ الذي يلزم دفعه بمعرفة أرباب العمل والمستخدمين. ويشمل هذا النظام أيضًا

الشركات التي تقوم بالتدريب والتي لا تقوم به، غير أن هذا النظام لا يمكن وضعه وتطبيقه على جميع القطاعات الاقتصادية، فهو مطبق في الوقت الحالي فقط على القطاعات التالية: التشييد والبناء، والحدائق وتمهيد الطبيعة وما يتصل بها من فنون وعمالة. ويستخدم التمويل أساسًا لتعويض تكلفة التدريب للشركة الجماعية للتدريب أو مراكز التدريب المستخدمة لصالح عدد من الشركات. ويتم إدارة هذا الصندوق بمعرفة هيئة تسمى "صندوق التسوية Ausgleich kasse" أو منظمات أخرى مؤهلة ماليًا. ويقوم صانعوا القرار بالتفاوض على الشكل أو الوسيلة والمبلغ التي يلزم دفعه على أساس عدد المتدربين والمبالغ التي يتحتم إنفاقها على المراكز السابق ذكرها. وقد كانت المناقشات الكثيرة والحجج المضادة لهذا الصندوق وكذلك عدم الاتفاق بين أصحاب القرار في جميع القطاعات الاقتصادية هي السبب وراء عدم إمكانية تطبيق هذا الأسلوب على نطاق واسع في ألمانيا. وفيما يلي بعض من هذه الأسباب:

- عدم إمكانية الاتفاق على إدارة صندوق قومي يغطى جميع القطاعات الاقتصادية.
- الاختلاف البيِّن بين القطاعات فيما يتعلق بالحجم والهيكل التنظيمي والدخل وعدد العاملين "وهي الأساس التي بناء عليها تتم المدفوعات إلى الصندوق".
- الصعوبة بمكان تحقيق الاتزان بين القطاعات والفروع والشركات الفرادى، وليس بالإمكان تحقيقه أو التكامل معه عن طريق التشريعات.
- الصعوبة بمكان التنبؤ بالنجاح والأسس الاقتصادية للقطاعات المختلفة والأفرع والشركات الفرادى.

كما أن نظام التعليم والتدريب المهني في جمهورية ألمانيا الاتحادية يقوم على أساس المهن المختلفة وليس على أساس الفروع أو القطاعات، بحيث يتمكن

العمال والأفراد والمدربون من الانتقال من طرف إلى آخر.

ومثل هذا النظام التمويلي يمكن أن يؤدي إلى أضرار لقطاعات أو فروع، ويحتاج إلى وعي عالٍ جدًا وقواعد صادمة فيما يتعلق بالمساهمات في التعليم والتدريب المهني.

3- الصناديق القائمة على الفروع الاقتصادية:

تم تناول هذه الصناديق بالمناقشة ولم يتم مطلقًا تطبيقها في ألمانيا، غير أنها موجودة على نطاق واسع في البلاد الأنجلو سكسونية. وتقوم هذه الصناديق على أساس القطاعات والفروع وتقوم على إدارتها هيئات تسمى "مجالس إدارة التدريب الصناعي". ويعرف هذا النظام باسم نظام الجباية والمنح Levy & grant""، ويقوم بإعادة سداد المبالغ التي تم جمعها على أساس المبالغ التي تم خصمها من مرتبات أو مكافآت العاملين ودُفِعت إلى الصندوق، وذلك إلى الشركات والأفراد. وهذه المبالغ يتم عادة تحصيلها بمعرفة الوكالات الحكومية وتتولى إدارتها وتشغيلها منظمات شبه حكومية مثل "مجالس إدارة التدريب الصناعي" السابق ذكرها "Industrial Training Board ITBS". وهناك بعض الدول مثل المملكة المتحدة.. إلخ تقوم بتطبيق نظام صناديق التعليم والتدريب المهني. وأوضحت التجربة أن تلك الصناديق ناجحة تمامًا على اعتبار إمكانية استخدامها بواسطة شركات أكبر. وتعاني الشركات الصغيرة من صعوبة الوفاء بالشروط اللازمة للحصول على تلك المميزات، وفيما يلي المزيد من المعلومات عنها:

وتواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في تنفيذ الالتزامات التي تؤهلها للحصول على التمويل.

إن الأمر يتطلب هيكل تنظيمي معقد للإدارة وإدارات الجودة، وغالبًا ما تنغمس مجالس إدارات التدريب الصناعي أيضًا في تنفيذ التدريب وإجراء اختبارات المهن، وهذا يبعد بها تمامًا عن الغرض من إنشائها.

وتجاوز نظام التعليم والتدريب المهني ومجالس إدارات التدريب الصناعي يكون له آثار سيئة. وتتوجه الشركات وأعضاء نظام التمويل بقوة إلى الفروع والقطاعات التي تهيمن على أنشطتها، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى إدارة نفعية للصناديق، ويمكن أن تمثل عقبة تنظيمية في سبيل التعرف على الاحتياجات المستقبلية وتلبيتها.

ولم يتسبب نظام التمويل الموجه للفرع العام في خلق المزيد من أماكن التدريب. وأخل بالتعاون الموجود بين الفروع للشركات / أصحاب القرارات في نظام التعليم والتدريب المهني.

4- الصندوق الإقليمي:

الصناديق الإقليمية، وبعضها يقوم على أساس الفرع، هي أنظمة تمويل تقوم على أساس الدفع لأغراض محددة، مثل تطوير وتنمية أقاليم أو فروع معينة. وتستخدم أساسًا لتطوير أقاليم مختلفة فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيات الحديثة. والمشكلة الأساسية التي اعترضت تنفيذ مثل تلك الصناديق في ألمانيا هي أن التمويل الكلي يعتمد بصورة كبيرة على إمكانيات وقدرات الإقليم في جمع الأموال اللازمة لتلك الصناديق. فإذا كانت الهياكل الاقتصادية الإقليمية ضعيفة، فإن الصندوق الإقليمي لن يكون بالمثل قويًا بالدرجة الكافية للمشاركة في التنمية المناسبة للإقليم. ومن هنا، فإن الصندوق الإقليمي يمكن أن يكون مؤثرًا فقط في حالة مجيء التمويل من الخارج أو كان جزءًا من استراتيجية قومية للتنمية المتوازنة للأقاليم.

وربما كان هذا الأسلوب من التمويل مفيدًا لغالبية الأوضاع الاقتصادية النامية، كما أن تنمية ألمانيا الشرقية سابقًا والاقتصاديات الأقل قوة في إطار الاتحاد الأوروبي قد خبرت مثل تلك الأساليب الإقليمية للتمويل.

5- التمويل بمعرفة الغرف "التجارية والصناعية":

لا يقوم نظام التمويل القائم على الغرف في ألمانيا بالضرورة على أساس توجهات إقليمية، فالغرف في ألمانيا ليست دائمًا منظمة إقليميًا تبعًا للهياكل الإدارية والحكومية. وتنحصر أنشطة التمويل في الغرف في ألمانيا في الأنشطة التدريبية واحتياجات الشركات، وينبغي أن تساعد في تنمية وتحسين أنشطة التدريب الخاصة بالتعليم والتدريب المهني القائمة على أساس الشركات. والعضوية في الغرف المناظرة طبقًا للقطاعات والفروع الإجبارية في ألمانيا، ومن هنا، فإن تمويل التعليم والتدريب المهني من خلال الغرف يقوم على الاشتراكات التي تقوم الغرف بتحصيلها من الأعضاء، وليس هذا عملاً إضافيًا، فتمويل التدريب الأساسي والمتقدم هو أحد الحقوق والأنشطة التي تقوم بها الغرف بحكم الدستور، ولهذا فليس من الضروري وضع قواعد خاصة، غير أن جوانب الضعف في هذا النظام واضحة، حيث إنه يعتمد على النجاحات الاقتصادية للشركات وقوتها، فبعضها غني وبعضها فقير، ولذا فإن هذا النظام لا يعطي نتائج أفضل باعتباره نظام تمويل إقليمي، كما أن كثيرًا من المشاكل الاقتصادية والتنظيمية لتكوين الغرف قد تعرقل تطوير/ تنفيذ مهن أخرى جديدة،... الخ. فهي تحتاج لهذا الغرض كثيرًا من الاستثمارات، والدعم الاقتصادي والسياسي من الخارج. والتشكيل القومي للغرف والجمعيات وغيرها ممن يملكون اتخاذ القرار، وكذلك المزيد من التمويل الضروري لإعطاء دفعات لمزيد من التنمية، ومع ذلك، فإن بعض المنظمات التدريبية الممولة من الغرف في غاية النشاط في جمع التمويل وتطوير أنشطة تدريبية ذات توجهات مستقبلية تخدم الشركات. ومن السهل ملاحظة وجود منظمات التدريب الخاصة والمتزايدة في ألمانيا. وهي تعمل على استكمال النظام المزود على كافة المستويات.

6- التمويل والاعتمادات المالية المختلفة للتعليم والتدريب المهني:

أوضحت الخبرة الألمانية أن الجمع بين عدد من مختلف الاعتمادات المالية والإعفاءات الضرورية أمر ضروري لتطوير التعليم والتدريب المهني، فنظام

التمويل المعتمد على الشركات المتفردة يمكن أن يقارن بأنظمة تمويل مثل:

- أنظمة التمويل الجماعية.
- نظام الصندوق الصغير للتعليم والتدريب المهني.
- الصناديق القائمة على أساس الفروع.
- الصناديق القائمة على أساس الإقليم.
- الصناديق القائمة على الغرف.
- أي تسهيلات ضرائبية معينة قد تكون لازمة.

ولما كان النظام المزدوج للتعليم والتدريب المهني في ألمانيا يقوم على أساس الإجماع الوطني لكل أصحاب القرار، فإنه في غاية الصعوبة دائمًا. ومن العمليات المعقدة أن نغير أو نقنع جميع الأطراف المشاركة، فنظام الضرائب في غاية الصعوبة، إلا أنه من المهم أن نرى تسهيلات ضرائبية متاحة حتى نزيد من رغبة أرباب العمل والمستخدمين وزيادة مشاركة الشركات أو استعدادها للمشاركة في تطوير التعليم والتدريب المهني.

7- المشاركة الحكومية المباشرة لتحسين التدريب القائم على الشركات:

توصلت الحكومة الألمانية إلى عدد من الأنشطة الواسعة لتحسين الموقف وضمان مشاركة القطاعين الخاص والعام في تمويل التعليم والتدريب المهني. ونجد أن هناك دائمًا، وبخاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية أو النكسات جهودًا تبذلها الحكومة والأحزاب السياسية، والاتحادات العمالية وغيرها من المنظمات الاقتصادية العامة الكبيرة. ومن أجل تحسين فرص إيجاد أماكن تدريب لمن انتهوا من دراستهم بالمدارس من الشباب. وأحد هذه الأمثلة هو "اتحاد العمل" أو "الاستثمار المشترك من أجل العمل" الذي تم بين متخذي القرار، والذي أسسه المستشار الألماني شرودر.

وقد كان للحكومات السابقة برامج مشابهة بتأييد شعبي قوي. وإلى جانب هذا

النوع من الإجراءات الوطنية، هناك الكثير غيرها من أنواع الدعم الحكومي للمحافظة على التعليم والتدريب المهني القومي بدرجة كفاءة عالية تتمشى مع الاحتياجات الملحة لها.

والجوانب التالية يمكن أن تعطي فكرة عامة عما يمكن للحكومة القيام به:

- المساعدة والمعاونة في تمويل واستثمار الإمكانيات التدريبية والأفراد القائمين بالتدريب.
- تمويل المكافآت التي تدفع للمدربين، ومديري التدريب والمتدربين.
- تمويل المواد المستهلكة اللازمة للتدريب.
- تمويل برامج تدريب خاصة لرفع المستوى للمدربين، ومديري التدريب والمتدربين "في مراكز تدريب جماعية أو لخدمة مجموعة من الشركات".
- تمويل إجراءات تدريبية خاصة أو برامج أبحاث لتنفيذ تكنولوجيات جديدة أو لتحسين إنتاجية الشركات كل على حدة.
- تمويل المدارس المهنية التي تستخدم لبعض الوقت وبرامج خاصة لرفع المستوى للعمالة الماهرة أو ذوي المهارات العالية.
- دمج تدريب رؤساء العمَّال والملاحظين في برامج رفع مستوى قومية "دراسية أو أكاديمية"، بحيث تتاح الفرصة للعاملين بالشركات ولعمال مهرة وغيرهم من المستخدمين للالتحاق ببرامج رفع المستوى.

ومن المفهوم أن تدخل الحكومة يتبع بدقة متناهية مبدأ الدعم، وهذا يعني أن جميع الإجراءات ينبغي أن تبدأ فقط بمساعدة من الحكومة، وتستمر بعد ذلك بمعرفة القطاع الخاص. وتأخذ الحكومة دورها على أنه مجرد تقديم لخدمة، أنها ليست إلا منظم، ولا تقدم تمويلاً إلا إذا كان ضروريًا لبدء أو ترفيع بعض أعمال التنمية والتطوير.

الفصل التاسع

ألمانيا والعالم الخارجي.. نماذج مختارة

أولاً: العلاقات المصرية الألمانية:

تعود العلاقات الدبلوماسية بين مصر وألمانيا إلى ديسمبر / كانون الأول 1957، حيث تتسم بأنها علاقات بين دولتين لكل منهما ثقله ووزنه داخل المنطقة الإقليمية والجغرافية التي تنتمي إليها كلا الدولتين. كما تربط بين البلدين اهتمامات ومصالح مشتركة ثنائيًا ودوليًا منها عملية السلام بالشرق الأوسط، والعلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي والتعاون الأورو متوسطي.

وتتمتع مصر وألمانيا بمكانة كبيرة ومهمة، فكل منهما له ثقل سياسي واضح في المحافل الدولية داخل المنطقة الإقليمية والجغرافية التي تنتمي إليها الدولتان. فالقاهرة مفتاح الشرق والمؤشر لاستقرار وأمان منطقة الشرق الأوسط، وبرلين هي الرابط لشمال أوروبا بجنوبها وشرقها بغربها، وإحدى القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، لذلك تتسم العلاقات بين البلدين بالقوة والصداقة، فضلاً عن كون مصر تشهد طفرة إيجابية بعد تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد حكم البلاد.

وقد قدمت ألمانيا دعمًا معنويًا كبيرًا للشعب المصري أثناء اندلاع ثورة 25 يناير 2011 من خلال التصريحات الهادئة المؤيدة لحق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في الحرية والتعبير عن الرأي، ومناشدة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل الرئيس الأسبق "مبارك" في بداية الأحداث بالانصياع لرغبات الشعب وإدخال تعديلات جوهرية ترقى لمتطلبات الشعب.

كما تربط بين البلدين اهتمامات ومصالح مشتركة ثنائية ودولية منها عملية السلام بالشرق الأوسط، والعلاقات بين القاهرة والاتحاد الأوروبي والتعاون الأورو متوسطي ونعرض في السطور التالية إحدى الزيارات المتبادلة بين

البلدين:

1- زيارة وزير الخارجية الألماني جيدو فيستر فيلا لمصر في 25 فبراير / شباط 2011، والتي جاءت تتويجًا لنجاح ثورة الشعب المصري، حيث أعلن أن هناك درسين تعلمهما المجتمع الدولي من ثورة مصر، أولهما أن الإسلام لا يعادي الحضارة، أما الدرس الثاني فهو أن الحرية شرط وجود الأمان والاستقرار وليس القمع.

وكان من المتعارف عليه في أوروبا قبل 25 يناير أن الدين الإسلامي يخاصم الحضارة، أو بمعنى أدق أنه من غير الممكن أن تكون هناك حضارة في ظل وجود الدين الإسلامي، ولكن كان هذا خطأ كبيرًا، لأن شباب التحرير أثبتوا أن الإسلام يمكن أن يسير إلى جانب الديمقراطية، أما الدرس الثاني فهو أن الحرية شرط وجود الأمان والاستقرار وليس القمع، وإنه عندما تفتح الدول أبواب الحريات للشعب لكي يعبر عن رأيه دون تجاهله، تصبح آمنة وديمقراطية ومستقرة.

وتعتبر مصر شريكًا تجاريًا رئيسيًا في العالم العربي، ويأتي قبلها فقط الجزائر وليبيا والسعودية. فالبضائع التي تصدرها مصر لألمانيا تصل قيمتها إلى حوالي 1.7 مليار يورو، وهو مبلغ لا يقل عما تقدمه الدول النفطية المذكورة آنفًا. وعن ذلك يقول مانفريد تيلتس من "جمعية دعم التجارة الخارجية الألمانية": "إن العلاقات الاقتصادية مع مصر جيدة بصورة تقليدية"، ويشير تيلتس إلى غرفة التجارة الألمانية العربية، كمثال على ذلك، قبل 60 عامًا في القاهرة، افتتحت كأول غرفة تجارة خارجية ألمانية في العالم العربي. ويؤكد تيلتس: "تحتل مصر موقعًا استراتيجيًا، وتمثّل بالنسبة للاقتصاد بوابة إلى المنطقتين العربية والإفريقية". وعمومًا فإن الاقتصاد الألماني هو ثالث أكبر مورد للسلع إلى مصر مختلفًا بفارق بسيط عن الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

لذا ومنذ زمن طويل، تحظى مصر بالأولوية فيما يتعلق بالمساعدات التنموية

الألمانيـة. ووفـقًا لبيـانات وزارة الخارجيـة الألمانيـة، فقد قدمت ألمانيا لمصر خلال الخمسين عـامًا الماضية ما يعادل خمسة مليارات ونصف يـورو. ومنذ نهاية عام 2011، قدمت برلين 112 مليون يورو لدعم الطاقات المتجددة. وتم الاتفاق بعد الثورة على شطب 240 مليـون يورو من الديون.

كمـا يشـعر المصريون بـأن الألمان لديهم اهتمام كبير بثقافتهم، فهذه الدولة الشمال إفريقية بأجوائها الشرقية وحضارتها الفرعونية ثم الإسلامية، تعتبر واحة يشتاق لها الألمان. فأكثر من مليون سائح يسافرون كل عام إلى أرض النيل. وحتى أولئك الذين لا يسافرون إلى مصر، يريدون أن يكونوا قريبين من الثقافـة المصرية، لـذا وجـدنا المتحـف الجـديد فـي بـرلين الـذي يضم تمثال "نفرتيتي" يُعد واحـدًا مـن أكثـر المتاحف التي يقبل عليها الزوار في ألمانيا يوميًا، إضافة للحضور القوي للمؤسسات الثقافية الألمانية في مصر.

وهنــاك عـدة مشـروعات مشـتركة، ذلـك أن جملـة الاسـتثمارات المقدمـة مـن الحكومة الألمانية لتطوير وتحديث إدارة المياه في مصر بلغت 388.5 مليون يورو منها 366.6 مليون يورو قروض و21.86 مليون يورو منح.

وشملت المشروعات الآتي:

- مشروع إنشاء قناطر أسيوط ومحطاتها الكهرومائية ممول بقرض إجمالي قيمته 222 مليون يورو ومنحة قدرها 1.7 مليون يورو لتنفيذ أكبر مشروع مـائي متعدد الأغـراض بـالبلاد يشـمل محطـة توليد كهرومائية لتوليد طاقة كـهربائية نظيفـة وعـدد 2 هـويس ملاحـي وبلغت نسبة التنفيـذ 65% والمقرر إنهاؤه في نهاية عام 2019.
- تطوير الري في مساحة 550 ألف فدان، يسهم البنك الألماني بقرض قيمته 63.8 مـليون يـورو ومنحـة قيمتها 2 مليون يورو حيث يـهدف المشروع إلى تحسين إدارة الري والصرف في زمام ترعتي المحمودية وميت يزيد بمساحة

إجماليــة قــدرها 550 ألـف فـدان؛ لتوفيـر ميـاه الـري بنسـبة 22% مـن الميـاه المخصـصة للـري لمنـاطق المشـروع وزيـادة الإنتاجيـة الزراعيـة بنسـبة 15% وتحسين الوضع البيئي في مناطق المشروع بما يحسِّن من نوعية مياه الري.

- شمل التعاون المساهمة الألمانية في برنامج إصلاح إدارة المياه في مصر، حيـث تسـهم الوكالة الألمانيـة للتعاون الدولي بمعونـة فنيـة قدرها 16 مليـون يـورو موزعـة علـى ثلاث مراحل والتـي بدأت منها المرحلة الثالثة فـي يوليو 2015 بمبلغ 6 ملايين يورو.

- تنفيذ مشروعات الإحلال والتجديد لمحطات الري والصرف بقروض إجمالية قيمتــها 54.7 مـليون يـورو مقدمة مـن بنـك التعميـر الألمـاني وبلغـت نسـبة المستخدم من هذه القروض 65%.

- تساهم الحكومة الألمانية في تنفيذ مشروع تحسين حالة الصرف بالمناطق المتأثرة بإنشاء قناطر نجع حمادي الجديدة في زمام قدره 35 ألف فدان بقرض قيمتـه 7.05 مليون يـورو مقدم من بنك التعمير الألماني وتنفيذ مشروعات تطوير الري بمحافظة البحيرة وكفر الشيخ بقرض قيمته 19.15 مليون يورو مقدم من بنك التعمير الألماني ومنحة قيمتها 1.5 مليون يورو وبلغت نسبة المستخدم من القرض 99%.

- تمت الموافقة على تمويل مشروع البرنامج المتكامل بتحسين طرق الري والصرف بقرض قيمته 18.5 مليون يورو ومنحة قدرها 3 مليون يورو باتفاق التعاون المالي لعام 2014 بين الحكومتين المصرية والألمانية.

ومن ثم فإن العلاقات المصرية الألمانية في المجال الاقتصادي علاقات قوية وراسخة وقابلة للتوسع، ودلائل قوتها تظهر في تواجد كثير من المؤسسات الألمانية الكبرى على أرض مصر. ولتوضيح ذلك، نذكر الإحصائيات التي أدلى بهـا الـدكتور محمـد حجـازي سـفير مصـر فـي برلين، حيـث أكـد علـى أن حجـم التبـادل التجـاري بـين مصـر وألمانيا بلـغ عـام 2014 ما قيمتـه 4.4 مليـار يـورو ليكون الأعلى في تاريخ العلاقات بين البلدين، منها أكثر من 1.5 مليار صادرات مصـرية وحوالـي 2.8 مليـار يـورو واردات مصـرية مـن ألمـانيا، وتكـون بذلـك

الصادرات المصرية لألمانيا قد ارتفعت للضعف خلال خمسة أعوام، حيث بلغت عام 2009 حوالي 800 يورو فقط، كما أضاف حجازي بأنه يوجد حوالي 900 شركة ألمانية تعمل في مصر، حيث وصل إجمالي حجم الاستثمارات الألمانية في مصر 2 مليار و430 مليون يورو بنهاية عام 2014، ورأس المال المدفوع منها بالكامل هو 590 مليون يورو لتحتل ألمانيا بذلك المرتبة العشرين لأهم الدول المستثمرة في مصر.

وتُعد ألمانيا ثالث أهم شريك تجاري لمصر على مستوى العالم والأول على مستوى أوروبا. ونظرًا لمكانة مصر وأهميتها الاستراتيجية، تحتضن القاهرة واحدة من أهم المؤسسات التابعة للغرف التجارية الألمانية بالخارج. إنها الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة التي تعمل منذ قرابة الستين عامًا على تعزيز العلاقات التجارية بين ألمانيا وبين منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط وبالأخص مصر. ويدعم الجانب الألماني العديد من المبادرات التي من شأنها دعم الاقتصاد والسوق المصرية، من تلك المبادرات التي يدعمها الجانب الألماني المبادرة القومية للتوظيف التي أطلقها مجتمع رجال الأعمال المصري الألماني والغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ ووزارة الخارجية الألمانية وبرعاية السفارة الألمانية في القاهرة، حيث يسعى الجانب الألماني من خلال دعمه لهذه المبادرة إلى المشاركة في حل مشكلة البطالة لدى الشباب المصري، حيث يكون التركيز في المقام الأول على المجال الفني والمهني.

ويبلغ حجم التبادل التجاري على المستوى الثنائي سنويًا 4 مليار يورو، منها 1.5 مليار يورو في إطار تصدير منتجات مصرية إلى ألمانيا. فضلاً عن ذلك، هناك بعض المؤسسات الألمانية التي لها مقرات للإنتاج في مصر مثل RWE، SQS،BASF، Henkel، ومع ذلك لا تزال التجارة تشكل أهم ركائز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. كما وصل عدد السائحين الألمان إلى مصر نحو 800 ألف سائح خلال عام 2014.

وعلى الجانب الآخر، تجمع مصر وألمانيا سنوات طويلة من التعاون الثقافي، إذ بدأ هذا التعاون عام 1873 بإنشاء المدرسة الألمانية الإنجيلية في القاهرة. ثم تلا ذلك إنشاء مدرستي القديس شارل بورومي عام 1904، وتتبع تلك المدارس المناهج الدراسية الألمانية التي تؤهِّل الطالب لاجتياز اختبار الثانوية العامة الألمانية التي تؤهله لدخول الجامعات الألمانية.

ومنذ عام 1907، يوجد في القاهرة المعهد الألماني للآثار المصرية القديمة، ويغطي النطاق البحثي لفرع القاهرة فترةً من تطورات الحضارة التاريخية تزيد عن الستة آلاف عام، تبدأ منذ فترات ما قبل تاريخ العصور الفرعونية وحتى بدايات العصور الوسطى الإسلامية. وقد احتفل المعهد الألماني للآثار المصرية القديمة بعيده المئوي عام 2007 وذلك بعقد ندوة وإقامة معرض كبير.

وفي عام 1959، تم إرساء قواعد قانونية جديدة بهدف تقنين العلاقات الثنائية الثقافية عن طريق عقد اتفاق ثقافي بين البلدين، وتلا ذلك إنشاء معهد جوته "GI" والهيئة الألمانية للتبادل العلمي "DAAD" التي تعمل على تشجيع التبادل الثقافي الألماني - المصري. وقد حصل الآلاف من المصريين من خلال هذه الهيئة على مِنَح دراسية تمكِّنهم من الدراسة الجامعية في ألمانيا.

أما معهد "جوته" فهو المركز الثقافي الوحيد لجمهورية ألمانيا الاتحادية الذي يمتد نشاطه على مستوى العالم، وله في مصر فرعان: الأول في مدينة القاهرة والثاني في مدينة الإسكندرية. وبالإضافة إلى دعم تعليم اللغة الألمانية في الخارج ورعاية سبل التعاون الثقافي الدولي، فإن المعهد يساهم في نقل صورة شاملة لألمانيا بتقديم معلومات عن الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية بها.

وبافتتاح الجامعة الألمانية بالقاهرة GUC - German University in Cairo عام 2003، انضم فاعل أساسي جديد في القطاع التعليمي المصري؛ إذ يوجد تعاون وثيق بين تلك الجامعة المصرية الخاصة التي تعمل بالنظام الألماني مع

جامعات ألمانية وهيئات ثقافية ألمانية عديدة، ومنها على سبيل المثال: الهيئة الألمانية للتبادل العلمي DAAD"". وتضم الجامعة الألمانية في الوقت الراهن سبع كليات يدرس بها أكثر من 4800 طالب.

ويلاحظ أن عام 2007 كان العام الألماني المصري للثقافة والعلوم، وكان يهدف إلى التأكيد على الروابط الوثيقة بين العلماء المصريين والألمان، بالإضافة إلى دعم النظام التعليمي والجامعي في جمهورية مصر العربية.

كان هناك تطور لافت تشهده العلاقات المصرية الألمانية في الأشهر الأخيرة من عام 2015. فقد بدأ بلقاء المستشارة أنجيلا ميركل والرئيس السيسي على هامش منتدى دافوس الاقتصادي، حيث كان الرئيس الوحيد الذي التقته ميركل منفردًا دون وفود دول أخرى خلال المنتدى. وأكدت له أهمية مصر كمرساة للاستقرار في منطقة تشتعل بالصراعات، ودعته لزيارة ألمانيا.

ثم جاءت المشاركة الألمانية رفيعة المستوى في المؤتمر الاقتصادى بشرم الشيخ ممثلة في نائب المستشارة ووزير الاقتصاد زيجمار جابرييل على رأس وفد من كبار رجال الأعمال وممثلي الشركات الألمانية وتوقيع اتفاقيات لاستثمارات بالمليارات في قطاع الطاقة وغيره. ومنذ أيام، زار مصر فولكر كاودر رئيس الكتلة البرلمانية للاتحاد المسيحى الحاكم في ألمانيا والذي خرج من لقائه الرئيس السيسي ليؤكد في الإعلام الألماني أنه نظرًا للوضع الأمني المتردي في المنطقة وخطر الإرهاب، فإن من مصلحة ألمانيا تطوير علاقاتها مع مصر بشكل ناجح بل وقال إن بلاده "ملزمة" بدعم وتعزيز قدرات مصر التي وصفها مثل ميركل بأنها "مرساة للاستقرار" في منطقة تشبه برميل البارود وأن ما يحدث في اليمن وسوريا وليبيا يهدد أمن وسلامة ألمانيا وأوروبا بشكل مباشر، لذلك فمصر شريك مهم لمحاربة الإرهاب وتحقيق السلام والاستقرار. وتعهد كاودر بأن تعمل كتلته البرلمانية من أجل تكثيف الشراكة الألمانية مع مصر خلال الفترة المقبلة على الصعيد الاقتصادي مما سينعكس على قوتها العسكرية.

هذه الرغبة الألمانية في دعم مصر اقتصاديًا وتعزيز قدراتها العسكرية والتي عبَّر عنها أكبر المسؤولين الألمان ليست نابعة فقط من المخاوف من أن يهتز استقرار وأمن أكبر دولة عربية وأن يمتد إليها إرهاب التنظيمات الجهادية في دول الجوار ويتحالف مع إرهاب الداخل مما يعنى تهديد أمن المنطقة بأكملها. إنما هي جزء من الاستراتيجية الألمانية الجديدة لتقوية قدرات مصر كقوة مؤثرة في إقليمها لتضطلع بدور رئيسي في محاربة تنظيمات التطرف والإرهاب حتى لا تهدد أوروبا أيضًا. وتسعى برلين لإدراج مصر ضمن هذه الاستراتيجية التي تستند إلى مبادرة التعزيز والتمكين التي طرحتها المستشارة أنجيلا ميركل عام 2011 وروجت لها خلال العامين الماضيين على الصعيد الأوروبي، وهي مبادرة تقوم باختصار على فكرة أن ألمانيا التي تهيمن اقتصاديًا وسياسيًا على الاتحاد الأوروبي ترغب في لعب دور أكثر تأثيرًا على الصعيد الدولي بما في ذلك التدخل لإنهاء الأزمات والصراعات في المناطق المشتعلة في جوارها المباشر وفي إفريقيا والشرق الأوسط، وهي سياسة جديدة معلنة أكدها الرئيس الألماني جاوك ووزيري الدفاع والخارجية في أكثر من مناسبة. ولكن هذه السياسة تواجه صعوبات مثل الرفض الشعبي الألماني لإرسال قوات ألمانية لمناطق الصراعات كما تؤكد ذلك استطلاعات الرأي. والأهم من ذلك أن القدرات العسكرية الألمانية والأوروبية المحدودة لا تسمح بذلك، فضلاً عن أن برلين تسعى تدريجيًا لسياسة دفاعية وأمنية وأوروبية مشتركة والخروج من تحت العباءة الأمريكية وتقليل الاعتماد على حلف الناتو من خلال بناء قوات عسكرية أوروبية مشتركة.

وفي عام 2011، طرحت ميركل مبادرة التعزيز والتمكين ثم أكدتها عام 2012 في كلمتها أمام قادة الجيش الألماني في مدينة شتراوزبرج، حيث قالت إن الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو غير قادرين بمفردهما على مواجهة التحديات الأمنية التي تواجه أوروبا وإرسال قوات لمناطق التوتر والنزاع. ومن هنا، فلا بد من تقديم الدعم لدول أخرى تكتسب أهمية في محيطها الإقليمي والدولي

الواعدة اقتصاديًا والمنظمات الإقليمية ذات الثقل مثل الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية.

اليوم ومع الشعور الألماني والأوروبي بالخطر الذي يمثله إرهاب داعش وأخواتها في ليبيا وشمال إفريقيا، ومع تفكك دول عربية الواحدة تلو الأخرى، بدأت برلين فعليًا في تطبيق مبادرة تعزيز وتمكين الشركاء الإقليميين وفي مقدمتهم مصر. فبالإضافة للدعم السياسي والعسكري والأمني التي تعهدت ألمانيا بتقديمه لمصر في حربها على الإرهاب ومساعدتها على تأمين حدودها، أيدت برلين المبادرة المصرية لإنشاء قوة عربية مشتركة تتدخل لفرض الأمن والاستقرار في المنطقة، ورحبت بقرار قمة شرم الشيخ بتشكيل هذه القوة. أما فولكر كاودر فوصفها بأنها خطوة رائعة؛ لأن ألمانيا وأوروبا يمكنهما دعم مصر في هذه الحرب بدلاً من التدخل المباشر الذي لم يعد مقبولًا من الشعوب العربية. وأكد السياسي الألماني الرفيع أن محاربة تنظيمات الإرهاب ومحاولات بعض القوى زعزعة استقرار المنطقة لا بد أن تكون مهمة الدول العربية بدعم من ألمانيا والاتحاد الأوروبي موضحًا أن هذه هي رؤية القيادة المصرية حاليًا وواصفًا الطريق الذي تسلكه مصر الآن بالطريق الوحيد الصحيح.

ثانيًا: العلاقات الألمانية الإسرائيلية:

قبل أكثر من خمسين عامًا، أقامت ألمانيا وإسرائيل علاقات دبلوماسية حتى قبل انقضاء عشرين عامًا على نهاية الحرب العالمية الثانية، وقبل مرور عشرين عامًا على التاريخ، الذي هزمت فيه قوات الحلفاء "الرايخ الثالث" وهتلر، وقبل مرور عشرين عامًا على محارق الهولوكوست، التي تعرض فيها ستة ملايين يهودي أوروبي لعملية قتل جماعي منظمة في معسكرات الاعتقال: ترحيل وفرز ومن ثم الموت في غرف الغاز أو الموت ضربًا. والذي كان يعد خرقًا وحشيًا للحضارة.

ورغم التوقيع على "اتفاقية التعويض" في بداية خمسينيات القرن العشرين

بين إسرائيل وألمانيا، كان من الصعب تصور - بعد عشرة أعوام، أن اليهود والألمان يحاولون ويرغبون، رغم تلك الجريمة الوحشية، في إقامة علاقة دبلوماسية والحفاظ عليها. وفي إسرائيل، كان لهذه الخطوة احتجاجات جماهيرية غاضبة، وهذا أمر مفهوم إنسانيًا وسياسيًا، مفهوم تمامًا.

ونجد أنه من تداعيات تلك العلاقات الوطيدة أن آلاف الشباب الإسرائيليون يأتون إلى ألمانيا، يزورون برلين، يقضون أيام عطلة هناك أو يقيمون فيها. 200 ألف إسرائيلي يحملون جوازًا ثانيًا – ألمانيًا. كما أن ألمانيا – بلد الهولوكوست – بجانب الولايات المتحدة الأمريكية أكثر بلد محبب للإسرائيليين. والألمان في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي كانوا يقضون أعوامًا في العمل في مزارع الكيبوتس "تجمعات زراعية تعاونية تضم مزارعين وعمالًا يهود في إسرائيل" – ويرحلون لزيارة الأراضي المقدسة. والأهم منذ ذلك كله أن الحكومتين في تل أبيب وبرلين عملتا معًا بثقة.

كما أن ألمانيا هي أكثر بلد أوروبي يمكن أن تعتمد عليه إسرائيل. ورغم الخلافات والاختلافات حول سياسة الاستيطان الإسرائيلية، حتى عندما تحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في حملته الانتخابية ضد إقامة الدولة الفلسطينية، فإن المستشارة ميركل تؤكد أن أمن إسرائيل من ثوابت الدولة الألمانية، مثلما تحدثت أمام الكنيست عام 2008. دائمًا ما يقف الألمان وحدهم في الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل. أمر مؤلم بالنسبة لبلد يرى نفسه محاطًا بالأعداء. إنه أمر غير اعتيادي أن ألمانيا - البلد المسؤول عن الهولوكوست - أقرب بلد لإسرائيل اليوم. أمر لم يمكن لأحد قبل خمسين عامًا تصوره.

والمُلاحظ أن المأساة التاريخية ما زالت تثقل العلاقة بين البلدين، فقتل "الرايخ الثالث" لعدد كبير من يهود أوروبا، يمثل أهمية للعلاقة بين البلدين، لهوية وإدراك البلدين المتبادل لطبيعة علاقتهما وتترك آثارها على عقلية شعبي البلدين. الإسرائيليون يقدرون الألمان، بينما يقدر الألمان الإسرائيليين بشكل

أقل؛ بسبب نزاع الشرق الأوسط. إذ يتعاطف بشكل مدهش عدد كبير منهم مع الفلسطينيين، حيث يرونهم ضحية لإسرائيل. ما يصعب العلاقة بين البلدين بشكل سريع.

رغم ذلك وبينما يترك اليهود فرنسا لأنهم لم يعودوا يشعرون بالأمان هناك، لم تظهر موجة نزوح يهودي نحو إسرائيل من ألمانيا. بل إن عدد اليهود في ألمانيا تضاعف خلال العشرين عامًا الماضية. وهذه معجزة ثانية. فاليهود يريدون العيش مرة أخرى في ألمانيا. لكن للأسف، وهذه حقيقة في ألمانيا وكل أوروبا، يجب توفير الحماية من قبل الشرطة لمعابدهم ولدور الأطفال التابعة لهم. كما يتم تدنيس مقابرهم بين الحين والآخر. هذا الوجه القبيح الذي يظهر في كراهية اليهود دائمًا. لكن العلاقة بين ألمانيا وإسرائيل، وبين الألمان والإسرائيليين، بعد سبعين عامًا من مقتل الملايين منهم، هي علاقة طيبة بشكل يثير العجب.

ومن الممكن الرجوع إلى الوراء للتعرف على كيفية سير العلاقات بين الجانبين، فبعد تولي المستشار الألمانى الأول كونراد أديناور السلطة في عام 1949، ارتكزت السياسة الألمانية على أهمية الالتزام المادي والمعنوي بدعم قيام الدولة اليهودية. وفي هذا الإطار، جاءت "اتفاقية لوكسمبورج" التي وقعتها ألمانيا مع إسرائيل في عام 1952، وتعهدت بموجبها بتقديم تعويضات مالية لم يسبق لها مثيل لدولة إسرائيل، بما في ذلك تقديم تعويضات لأفراد من ضحايا الاضطهاد "النازي".

وقد قامت ألمانيا بموجب "اتفاقية لوكسمبورج" بدفع ثلاثة مليارات مارك ألماني "ما يعادل 715 مليون دولار" لدولة إسرائيل، كما قامت أيضا بدفع 4.5 مليون مارك ألماني "ما يعادل 110 ملايين دولار" للمنظمات اليهودية التي كانت تسهم في توطين اليهود خارج إسرائيل. وقد أصدرت ألمانيا أيضًا تشريعات تم بمقتضاها تعويض بعض الأفراد الذين كانوا ضحايا لنظام الحكم "النازي".

ومع بدايات عام 1957، حرص الجانبان على تطوير العلاقات بينهما في المجالات العسكرية. وفي وقت لاحق، وعلى وجه التحديد في عام 1964، كشفت تقارير أوردتها الصحف الألمانية عن حدوث عمليات لشحن الأسلحة إلى إسرائيل، وأشارت الصحف إلى أن هذه العمليات كانت تتم في سرية تامة. وقد أثارت هذه العمليات جدلًا واسعًا داخل المجتمع الألماني، كما أدت إلى توتر العلاقات مع العالم العربي، الأمر الذي دفع ألمانيا وقتئذْ إلى وقف عمليات شحن الأسلحة. وتعويضًا عن هذه الخسارة التي لحقت بإسرائيل جرَّاء وقف هذه العمليات ولمواجهة الضغوط السياسية المتزايدة، أعلن المستشار الألماني أديناور في عام 1965 عن إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل.

وخلال العقود التي تلت عام 1965، حرصت السياسة الألمانية على تبنى موقف محايد في منطقة الشرق الأوسط بما يكفل تحقيق التوازن بشكل أو بآخر. وعليه، فقد حرصت القيادات الألمانية التي أعقبت "أديناور" على الالتزام بالحيادية في تصريحاتها الرسمية، كما سعت أيضًا إلى تبني المواقف المشتركة للجماعة الاقتصادية الأوروبية في ذلك الوقت بهدف تجنب الضغوط التي مورست عليها لدفعها إلى التخلي عن مواقفها المحايدة إزاء أي نزاع تكون إسرائيل طرفًا فيه.

ونتيجة لذلك، امتنعت ألمانيا عن تقديم الدعم لإسرائيل خلال حرب 1967، كما رفضت أيضًا بشكل علني تقديم الدعم والمساعدة لإسرائيل في المراحل الأولى من حرب السادس من أكتوبر 1973. من ناحية أخرى، أيدت ألمانيا القرار الصادر عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1973، والذي طالبت بموجبه إسرائيل بالانسحاب إلى حدود ما قبل عام 1967. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من مزاعم السياسة الألمانية بالتزامها بموقف محايد في حرب أكتوبر 1973، إلا أنه قد كشفت العديد من التقارير في وقت لاحق عن أن ألمانيا قد سمحت للولايات المتحدة باستخدام مينائها "بريمر هافن" خلال الحرب بهدف تقديم الدعم لإسرائيل.

وعلى الرغم من حرص السياسة الألمانية خلال فترة السبعينيات على اتخاذ موقف محايد إزاء أي نزاع تكون إسرائيل طرفًا فيه، إلا أن ألمانيا، من ناحية أخرى، قد احتفظت بعلاقات وطيدة مع إسرائيل من خلال مواصلتها التعاون مع الدولة العبرية في مجالات المساعدات الاقتصادية وفي المجالات الدفاعية والاستخباراتية، أو من خلال العمل على معارضة أو التخفيف من حدة المواقف التي تبنتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية تجاه إسرائيل.

وفي أواخر السبعينيات، امتنعت ألمانيا عن التصويت داخل الأمم المتحدة بشأن حق الفلسطينيين في الدفاع عن الذات، كما امتنعت ألمانيا أيضًا عن التصويت بشأن منح منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب. وقد وقعت ألمانيا في عام 1980 "إعلان فينيسيا Venice Declaration" الصادر عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والذي أقر حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

ويشمل التعاون بين الجانبين جميع المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية، والاجتماعية، والثقافية، والعلمية. ويكفي أن نذكر في هذا الصدد أن التقرير السنوي لوزارة الخارجية الألمانية حول حقوق الإنسان لا يتطرق مطلقًا إلى الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، على الرغم من أن الخارجية الأمريكية نفسها كثيرًا ما تنتقد هذه الممارسات. كما تجدر الإشارة إلى أنه في عام 1992 - أى بعد عامين من إعادة توحيد ألمانيا - توسعت الحكومة الألمانية في إصدار التشريعات الخاصة بالتعويضات عن جرائم الحكم "النازي"، وذلك بهدف تقديم التعويضات لبعض الأفراد الذين سبق أن رفضت حكومة ألمانيا الديمقراطية "الشرقية السابقة" منحهم هذه التعويضات.

وتعد مسألة نشر فرق بحرية ألمانية ـ ضمن بعثة الأمم المتحدة ـ على السواحل اللبنانية في أغسطس / آب عام 2006 هي المرة الأولى التي استقرت فيها قوات ألمانية بالقرب من الأراضي الإسرائيلية، الأمر الذي دفع العديد من القيادات الألمانية إلى تأكيد ضرورة تفعيل الدور الأوروبي إزاء عملية السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية، وذلك خلال الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي في

النصف الأول من عام 2007.

وبالنسبة للتعاون في المجالات الاقتصادية، نجد أن التجارة البينية تقدر قيمتها بنحو 3.7 مليار يورو "أى ما يعادل 4.8 مليار دولار"، وعليه فإن ألمانيا تعد ثاني أكبر شريك تجاري لإسرائيل بعد الولايات المتحدة. وقد لوحظ أيضًا تصاعد الاستثمارات الألمانية المباشرة في إسرائيل. وفي المقابل، فإن الاستثمارات الإسرائيلية في ألمانيا في تزايد مطرد. فمع حلول عام 2005، قدر عدد الشركات الإسرائيلية الموجودة في ألمانيا بنحو 40 شركة.

وإلى جانب ذلك، فقد قامت جمعيات رجال الأعمال لدى الدولتين بتأسيس مجلس ألماني - إسرائيل لرجال الأعمال وذلك خلال عام 2005، بهدف دعم العلاقات بين الجانبين في مجال الأعمال الحرة. وتعد ألمانيا أيضًا أكبر داعم لإسرائيل فيما يتعلق بمسألة توقيع اتفاقيات التجارة التفضيلية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي.

وفي المجال الاجتماعي، فقد حرص الجانبان على دعم برامج التبادل الشبابي، إذ يقدر إجمالي عدد الشباب المشارك في هذه البرامج كل عام بنحو 10 آلاف شاب. وبالنسبة للمجالات الثقافية للتعاون، فقد تطورت العلاقات والأنشطة الثقافية بين الجانبين خلال العقد الماضى بشكل واضح وملموس. ويشمل ذلك الجهود المبذولة لنشر وتطوير اللغة الألمانية في إسرائيل، وعقد الاتفاقيات بهدف النهوض بمستوى التعليم لدى الجانبين بشكل عام.

أما بالنسبة للتعاون في المجالات الدفاعية والعسكرية، فقد كشفت العديد من التقارير عن استئناف التعاون العسكري بين الجانبين في أواخر الستينيات، ولكن بشكل سري بهدف تجنب أي نتائج سلبية قد تنعكس على علاقات ألمانيا بالعالم العربي. وتتصدر إسرائيل قائمة المتلقين للتكنولوجيا الألمانية في المجالين الدفاعي والعسكري. وعلى الرغم من عدم وضوح حجم وقيمة الأسلحة التي تم شحنها من وإلى ألمانيا خلال أواسط التسعينيات، فإن العديد

من المحللين العسكريين يؤكدون أن الأسلحة الألمانية قد لعبت دورًا مهمًا وأساسيًا في الانتصارات العسكرية التي حققتها إسرائيل خلال أعوام 1967 و1973 و1982.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال حرب الخليج 1990 ـ 1991، حينما وجه العراق هجماته مستخدمًا صواريخ سكود ضد إسرائيل، قامت ألمانيا بتزويد إسرائيل بالأسلحة وبالمساعدات. وخلال عامى 1999 و2000، تم شحن أسلحة ألمانية إلى إسرائيل، حيث تحملت ألمانيا أكثر من 50% من تكلفة ثلاث غواصات تم تصميمها خصيصًا للبحرية الإسرائيلية. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت الحكومة الألمانية في أغسطس / آب 2006 بتحمل ثلث تكلفة غواصتين "نحو 1.3 مليار دولار" سوف يتم تسليمهما في عام 2010، وقد لاقت هذه الاتفاقيات الأخيرة معارضة من قبل أعضاء في كل من حزب الخضر والحزب اليساري الألمانيين.

وفيما يتعلق بالمجالات الأمنية والاستخباراتية، نجد أن التعاون بين الأجهزة الاستخباراتية الألمانية "بوندس ناخرشتن دينست Bundes nachrichtandienst" ونظيرتها الإسرائيلية "الموساد Mossad" والذي اتسم بالسرية التامة، يرجع في واقع الأمر إلى فترة الستينيات. وقد برز التعاون بين هذه الأجهزة في مجال مكافحة الإرهاب بشكل خاص عقب الهجمات التي وقعت في عام 1972 في الأولمبياد بمدينة ميونخ، وقد نما هذا التعاون في ظل تزايد الإرهاب عقب أحداث الحادى عشر من أيلول / سبتمبر عام 2001.

وفي عام 2002، ونتيجة للضغوط الإسرائيلية الرسمية، قامت الحكومة الألمانية بحظر أنشطة إحدى المنظمات الخيرية تدعى "الأقصي" بسبب اتهامها من قبل إسرائيل بتمويل وتقديم الدعم لمنظمة "حماس" الفلسطينية. وقد جسد الموقف الألماني في هذا الشأن عمق التعاون بين السلطات الألمانية والإسرائيلية في هذا المجال.

وبالانتقال إلى أحد القضايا الرئيسة في العلاقات وهي الصراع العربي

الإسـرائيلي، حـيث تنطلق السياسة الألمانيـة تجـاه هـذا الصراع مـن أربعـة مرتكزات أساسية أو ما يسمى بـ"ثوابت" تلك السياسة. وتتمثل الركيزة الأولى فيما ترتبط به ألمانيا من علاقة خاصة مع إسرائيل، واعترافها بحق إسرائيل في البقاء، ومسؤوليتها الأدبية والتاريخية في ضمان وجود وأمن إسرائيل. أما الركيزة الثانية، فتتمثل في الحفاظ على التوازن القائم ما بين التزامها بضمان أمن إسرائيل من جهة، واقتناعها بحق الفلسطينيين في تقرير المصير من جهة أخـرى، وتأكيـدها فـي هـذا الشأن أن ضـمان إقامـة كيـان فلسطيني أو دولـة فلسطينية يصب في صميم المصالح الأمنية الإسرائيلية. وفيما يتعلق بالركيزة الثالثـة، فتتعلق بحرص السياسة الألمانيـة على صياغة مواقفها تجاه قضية الصراع العربي . الإسرائيلي في إطار السياسة الخارجيـة والأمنيـة المشتركة للاتحاد الأوروبي. أما الركيزة الأخيرة، فتتعلق بالرؤية الألمانية لدور الولايات المتحدة في قضية الصراع، باعتباره دورًا رئيسيًا وجوهريًا للتوصل إلى أي تسوية سياسية على المدى البعيد.

والواقع أنه مع تولي "أنجيلا ميركل" منصب مستشار ألمانيا، عقب الانتخابات التـي أجـريت فــي 18 سـبتمبر / أيلـول 2005، تـوقع العديد مـن المـراقبين السياسيين عدم حدوث أى تغيير في السياسة الخارجية الألمانية إزاء منطقة الشـرق الأوسـط. إلا أنـه قـد لـوحظ أن "ميـركـل" قـد سلكت طريقًا أقرب إلى سياسة الإدارة الأمريكية وابتعدت عن أوروبا باتجاه واشنطن، الأمر الذي أدى إلى إضعاف المحور الفرنسي . الألماني، وبالتالي دور الاتحاد الأوروبي الذي بات يبدو في الفترة الأخيرة أضعف من أي وقت مضى على صعيد السياسة الدولية عامة والشرق أوسطية خاصة.

وقد حرصت المستشارة الألمانية ميركل أيضًا على عدم توجيه النقد لإسرائيل في العديد من المواقف والأزمات السياسية، بحيث أضحت السياسة الألمانية تبدو بشكل واضح وملموس منحازة لإسرائيل، دون مراعاة لأهمية وخصوصية العلاقة مع العالم العربي. وقد ظهر ذلك جليًا مع اندلاع الحرب الإسرائيلية على

لبنان عام 2006. ففي أول تعليق لـ"ميركل" على الحرب، كررت ما صرح به الرئيس الأمريكي الأسبق "بوش" من حيث حق إسرائيل في الدفاع عن النفس دون تأكيد ضرورة تجنب قصف المدنيين. كما حرصت في الوقت نفسه على عدم توجيه النقد لإسرائيل. وفي أثناء محاولة وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الاتفاق على بيان يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في لبنان في حرب تموز / يوليو 2006، أيد وزير الخارجية الألماني "فرانك فالتر شتاينماير" الموقف البريطاني بشأن إصدار بيان يدعو فقط إلى وقف الأعمال القتالية.

وتأكيدًا لمساعي الجانبين إلى إحداث نقلة نوعية في علاقاتهما الثنائية، إيذانًا بتأسيس "شراكة استراتيجية بينهما، قامت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بدورها . وبعد مرور شهر واحد على زيارة "أولمرت" لألمانيا . بزيارة رسمية إلى إسرائيل، اتسمت برمزية سياسية عالية. وقد حرصت "ميركل" على تكريس هذه الزيارة للمشاركة في احتفالات الدولة العبرية بالذكرى الستين لقيامها، ومن ثم لم تجتمع برئيس السلطة الفلسطينية في رام الله، ناهيك عن إعلانها، قبيل توجهها إلى تل أبيب، تمسك برلين بموقفها المتعلق بمقاطعة منظمة حماس، حركة المقاومة الإسلامية. وقد ابتعدت المستشارة الألمانية خلال هذه الزيارة عن توجيه انتقادات علنية لسياسة الحكومة الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بالاستيطان وسياستها في قطاع غزة. وفي الوقت نفسه، أكدت المستشارة مجددًا التزام بلادها بأمن إسرائيل، مشيرة إلى أن "أى تهديد لأمنها يمثل تهديدًا مباشرًا لأمن ألمانيا ذاتها".

وفي إشارة إلى مدى أهمية هذه الزيارة ودلالاتها، وصفت جريدة "دي تسايت Die Zeit" الألمانية الزيارة بأنها "تاريخية" وذلك لعدة اعتبارات، أبرزها أنها تعد المرة الأولى التي يسمح فيها لرئيس حكومة ألمانية بإلقاء كلمة أمام البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" باللغة الألمانية، الأمر الذي اضطر الكنيست معه إلى إدخال تعديل على نظامه الداخلي لتحقيق هذا الغرض، فيما اعتبر في برلين لفتة سياسية تؤكد مدى عمق العلاقات الثنائية بين الجانبين.

وعلى الرغم من عمق ورسوخ العلاقات الألمانية ـ الإسرائيلية إلى جانب مساعي الجانبين لإقامة شراكة استراتيجية بينهما، بما في ذلك وضع إطار مؤسسي لهذه الشراكة، إلا أن هناك بعض المتغيرات قد تنعكس بصورة أو بأخرى بشكل سلبي على علاقاتهما الثنائية، الأمر الذي يثير قلق الجانب الإسرائيلي. وتتمثل أبرز هذه المتغيرات فيما يلي:

أولاً: ظهور ونشاط ما يسمى بـ"الحزب النازي الجديد Neo-Nazi" في ألمانيا وارتكابه العديد من الجرائم، فقد سجلت دراسة أجريت في أكتوبر / تشرين الأول 2006 تزايدًا بنسبة 20% في معدل الجرائم المرتكبة من قبل النازيين الجدد عما كان عليه الحال في عام 2005. ويتزامن ذلك مع تحقيق الحزب المزيد من المكاسب السياسية، حيث فاز بمقاعد في برلمان الدولة بولاية ميكلينبورج Mecklenburg الشرقية، خلال الانتخابات التي أجريت في عام 2006، مع احتفاظه بمقاعد في الهيئة التشريعية في ولاية "ساكسوني Soxony" منذ عام 2004.

ولقد أدى صعود الحزب النازي الجديد ونشاطه الملموس داخل المجتمع الألماني وفي الحياة السياسية في ألمانيا إلى إثارة العديد من الانتقادات من قبل كل من رئيس المجلس المركزي لليهود في ألمانيا، والسفير الإسرائيلي لدى ألمانيا، على اعتبار أن مثل هذه الأنشطة تدخل في نطاق ما يسمى بـ"معاداة السامية".

ثانيًا: تنامي المشاعر المعادية لإسرائيل والمؤيدة للفلسطينيين داخل أوساط الرأي العام الألماني، فقد لوحظ خلال السنوات الأخيرة تصاعد المعارضة السياسية الألمانية وتنامي الرأي العام المعادي للسياسات الإسرائيلية في الشرق الأوسط. وندلل على ذلك بأن المعارضة السياسية الألمانية للقصف الإسرائيلي خلال الحرب العدوانية التي شنتها إسرائيل ضد لبنان في عام 2006، قد دفعت زعيم المجلس الألماني اليهودي إلى الزعم بوجود تيار معادٍ لليهود ولإسرائيل في ألمانيا. وفي استطلاع رأي تم إجراؤه مباشرة عقب تلك

الحرب، اعتبر 75% من الألمان أن رد الفعل الإسرائيلي خلال هذه الحرب "غير متكافئ"، بينما اعتبر 63% من البريطانيين أن هذه الحرب "غير ملائمة وغير متكافئة"، و50% من الأميركيين رؤوا أن هذه الحرب "مبررة".

ولا يبدو أن شيئًا يعكر صفو العلاقات الإسرائيلية الألمانية كما تفعل القضية الفلسطينية. فمن ناحيتها، تعترض ألمانيا على سياسة حكومة الاحتلال تجاه الفلسطينيين، وغالبية الانتقادات التي تتلقاها دولة الاحتلال تكون في هذا الجانب، وهو ما يسبب تراجعًا مستمرًا في العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، وفي صورة دولة الاحتلال عند الشعب الألماني.

أما على الصعيد الشعبي، فقد بيَّن استطلاع حديث للرأي بأن هناك تزايدًا بعدد الألمان "48%" الذين ينظرون بشكل سلبي لدولة الاحتلال على خلفية القضية الفلسطينية، وبالمقابل ازدياد تقدير الإسرائيليين للألمان "68%" على الرغم من التاريخ الدموي. وتأكيدًا على هذا الاستطلاع، يقول ألكسندر كوداشيف، رئيس تحرير مؤسسة "دويتش فيله" الإعلامية الألمانية، في مقال نشرته صحيفته: إن "الإسرائيليين يقدرون الألمان، في حين يقدر الألمان الإسرائيليين بشكل أقل"، وينسب السبب للصراعات في الشرق الأوسط. فيقول: "إن الألمان يتعاطفون بشكل مدهش مع الفلسطينيين، ويرونهم ضحية لإسرائيل. ما يصعِّب العلاقة بين البلدين بشكل سريع".

الفصل العاشر

نحو الاستفادة من التجربة الألمانية

مقدمة

لا شك أن التجربة الألمانية هي تجربة ناجحة اقتصاديًا بالأساس، حيث وضع أُسس هذا النظام المستشار بيسمارك في القرن التاسع عشر، الذي كان يلقب بالمستشار الحديدي، إذ يعود له الفضل في إنشاء نظام التقاعد والضمان الصحي. ما يعني أن تكاليف التقاعد والضمان الصحي "تُدفع مناصفة من قبل أرباب العمل والعاملين على حد سواء"، كما يوضح فيرنر شرايبر وزير سابق للشؤون الاجتماعية في ولاية سكسونيا - أنهالت شرق ألمانيا.

ولا زالت أسس بيسمارك قائمة إلى وقتنا الراهن، سواء تعلق الأمر بنظام المساعدات الاجتماعية أو غير ذلك. يضاف إلى ذلك أن النظام الاقتصادي في ألمانيا يشمل حق التفاوض المفتوح بين أرباب العمل والنقابات. وهذا يعني أن للطرفين الحق في تحديد الأجور من دون تدخل الدولة.

وفي الوقت الذي تعاني فيه أسواق الدول الأوروبية المجاورة من تفشي البطالة، تشهد ألمانيا معجزة اقتصادية جديدة، بعد أن بلغ عدد العاملين 42 مليون عامل. وهو رقم قياسي لم تشهده ألمانيا من قبل. بيد أن السبب الرئيسي لهذا النجاح يعود إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها حكومة المستشار السابق جيرهارد شرودر، والتي أطلق عليها آنذاك أجندة 2010.

وكان من بينها إنشاء قطاع للأجور المنخفضة، والعمل على جعل الأسواق أكثر مرونة، والنتيجة "خلق العديد من الوظائف، لكن بعضها بأجور متدنية"، كما يقول أولي بروكنير من جامعة ستانفورد.

ومن العوامل الأساسية لنجاح الاقتصاد الألماني هو الإعداد والتكوين المستمر

للكفاءات المتخصصة. ففي كل عام، يتوافد نحو مائة ألف مهندس ومتخصص في العلوم الطبيعية على سوق العمل، قادمين من الجامعات والمعاهد التقنية الألمانية والتي يزيد عددها على المائتين موزعة على مختلف مدن ألمانيا. كما أن النظام التعليمي الألماني يقوم على دمج الجوانب النظرية بالتطبيقية، معتمدًا بذلك على نظام التعليم الحرفي في القرون الوسطى، ما يضمن للطالب والمهندس لاحقًا أن يكون ملمًا باختصاصه من جميع الجوانب.

وهكذا يحصل سوق العمل على أجيال من الكفاءات المتخصصة، تستفيد منها على وجه الخصوص الشركات الوسطى التي تعد عماد الاقتصاد الألماني. والشركات المتخصصة هي تلك الشركات التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 500 عامل. ويبلغ عددها في ألمانيا نحو 3 مليون شركة، أي ما نسبته 99 بالمائة من مجموع الشركات في البلاد، وغالبيتها تديرها عائلات منذ أجيال.

وهذا ما جعل القطاع الصناعي في ألمانيا 26 بالمائة من مجموع الإنتاج الاقتصادي، "فالعائلة تمتلك الشركة ولا شيء آخر، بينما في بريطانيا باتت الشركة مطروحة في سوق رأس المال، وربما استولت الشركات الكبرى على الأسهم. وفي وقت ما، أغلقت مصانع الشركة في بريطانيا، ونُقلت إلى مكان آخر خارجها".

بيد أن المنتج الألماني وجد نفسه اليوم أمام منافسة دولية شرسة، خاصة من قبل المنتجات المصنعة في الدول الآسيوية، حيث تكاليف اليد العاملة منخفضة بشكل مهول. ولم يعد يكفي تقديم منتج بجودة عالية يحمل علامة "صنع بألمانيا" فحسب، وإنما باتت الشركات مجبرة على تقديم قائمة خدمات، ذلك أن الشركة لا تبيع ماكينة فحسب، وإنما عليها تركيبها، وتأهيل اليد العاملة التي ستستخدمها في مصنع المشتري، إلى جانب تخصيص مكتب للإصلاح على مدار الساعة، وفي الحالات القصوى، يتم تقديم ضمانات لإنتاج متواصل للماكينة.

وللحفاظ على نجاحاتها أضحى "قدر" الشركات الألمانية مرتبطًا بتطوير تكنولوجيا متقدمة لضمان موقع الريادة، خاصة وأن البلاد تفتقر للمواد الطبيعية. والساسة بدورهم يدركون أهمية هذه النقطة بالذات، ولهذا خصصوا سبعين مليار يورو لمجال التطوير والأبحاث. وهي ميزانية تزيد عن ميزانيات الجيران الأوروبيين.

كما أن البنية التحتية هي أيضًا ورقة تخدم الاقتصاد الألماني، فمهما تعددت القطاعات سواء تعلق الأمر بالإعلاميات أو الطاقة أو نظام الطرق والمواصلات، فإن البلاد تتوفر على أفضل البنية التحتية في العالم. وبفضل هذه المعطيات، تتمتع ألمانيا بموقع جغرافي مميز، يسمح بالوصول إلى أي منطقة أخرى في أوروبا خلال يوم واحد فقط. ولأنها تقع وسط أوروبا، فإن مناخها قاري معتدل، لا يشهد موجات الحر الشديدة، ولا أعاصير قوية من شأنها تهديد البنية التحتية بشكل مستمر. ومن ثم، ساعد المناخ على تطوير ظروف إنتاج ملائمة على مدار عقود، عكس الدول المتواجدة على أطراف أوروبا.

وهناك إجماع واسع على أن الانتعاش الاقتصادي الذي عاشته ألمانيا بعد الحرب يشكل "معجزة اقتصادية"، حيث تشير هذه المعجزة الملموسة إلى الفترة التي استطاعت فيها ألمانيا الغربية، التي دمرت بشكل فظيع بعد الحرب العالمية الثانية، اللحاق بقطار التقدم الذي طرأ على الاقتصاد العالمي. وأثناء الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة، مرت البلد بما يمكن اعتباره معجزة اقتصادية ثانية: وهي التأثر الطفيف لسوق العمل بأسوأ ركود اقتصادي عالمي عرفه تاريخ ما بعد الحرب.

وتعتبر قصة النجاح الألمانية على النقيض تمامًا من الوضع في الولايات المتحدة، التي بدأت تزعجها الآن البطالة المستمرة لفترة طويلة. قبل أكثر من عشرين سنة مضت، كانت تعتبر ظاهرة موجات البطالة المتواصلة الناتجة عن الركود مشكلة أوروبية خالصة. ومن بين دول أوروبا، عُدت ألمانيا مثالاً واضحًا لنمط نسبة البطالة المرتفعة والمتزايدة، لكن هذه الظاهرة تغيرت بشكل لافت.

بدأ هذا التغير منذ تسعينيات القرن الماضي عندما كان يوصف النمو الملحوظ في التوظيف في الولايات المتحدة بـ"المعجزة". نستطيع القول بأن هذا التغيير الكبير سببه، بشكل رئيسي، الإصلاحات الناجحة في سوق العمل في دول أوروبية مثل ألمانيا. ببساطة، لعبت فترة الركود الكبير دور المحفز لإظهار هذا التغيير.

ويبدو أن ألمانيا قد أنجزت مؤخرًا معجزة اقتصادية أخرى، على الأقل على مستوى سوق العمل. فقد تضررت بشكل كبير نسبيًا بسبب الأزمة. حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 4.7% في عام 2009 مقارنة بعام 2008. وكان هذا الانخفاض أكبر، على سبيل المثال، من انخفاض الناتج في الولايات المتحدة أو فرنسا أو المملكة المتحدة. فقط في اليابان كان الوضع الاقتصادي أسوأ منه في ألمانيا. ومع أن التحسن بدأ مبكرًا في اليابان وألمانيا، فإنه كان أسرع في الولايات المتحدة، على الأقل على مستوى إجمالي الناتج المحلي.

لكن الأزمة الاقتصادية الألمانية لم تكن في ارتفاع نسبة البطالة، خلافاً للدول الأخرى. بل على العكس، فقد بقي حجم العمالة الألمانية على مستوى قياسي لأكثر من 40 مليون شخص خلال عامي 2008 - 2009، ووصل إلى مستوى قياسي جديد في مايو / آيار 2011 حينما تجاوز العدد 41 مليون موظف. بينما عانت دول أخرى من هبوط حاد في مستويات التوظيف. فعلى سبيل المثال، انخفضت نسبة التوظيف بشكل كبير في المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وعند النظر إلى معدلات البطالة، يعتبر الأداء الألماني مؤخرًا جيدًا أيضًا حسب المعايير العالمية. في الوقت الذي ازداد فيه مستوى البطالة بشكل كبير في دول مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا منذ بداية عام 2008. وكان الارتفاع متوسطًا فقط في ألمانيا. ومع نهاية عام 2010، انخفض معدل البطالة المواءم "مع معايير منظمة العمل الدولية" أكثر عما كان عليه في بداية فترة الركود. إلا أن الصورة تختلف عند حساب عدد ساعات العمل لكل عامل. باستثناء فرنسا، فقد انخفض معدل ساعات العمل في جميع الدول الرئيسية

في منظمة التعاون والتنمية. لكن هذا الانخفاض كان كبيرًا في ألمانيا بشكل خاص، وهو ما يفسر بعض النجاح النسبي فيها.

إذن، يمكن وصف المعجزة الاقتصادية الألمانية كاقتصاد له سوق عمل مستقر في عام 2009 وما بعده، حيث بقي معدل التوظيف عاليًا وارتفع معدل البطالة بشكل بسيط مع عدد ساعات عمل أقل لكل شخص، على الرغم من الانخفاض الكبير في الإنتاج. وبالرغم من أن الخسارة في إجمالي الناتج المحلي بألمانيا كانت أكبر بكثير مما هي عليه في فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، فإن تطور عملية التوظيف ورعاية البطالة كان أكثر إيجابية في ألمانيا مقارنة بهذه الدول. وقد أظهرت اليابان تجربة مشابهة: فقد انخفض إنتاجها بشكل أكبر، لكن استجابة سوق العمل كانت أكثر سلبية من ألمانيا. إلا أن هناك تشابه كبير بين ألمانيا واليابان من ناحية أن كلتاهما دولتان تعتمدان على التصدير، وأنه تم فيهما تخفيض ساعات العمل لكل عامل بشكل كبير. وبالمقارنة مع الولايات المتحدة، فقد تعرضت ألمانيا إلى انخفاض أكبر في الإنتاج وشهدت حركة بطيئة في الانتعاش الاقتصادي، بينما واجهت الولايات المتحدة ارتفاعًا كبيرًا في معدل البطالة وانخفاضًا في التوظيف، وهذا ما لم تواجهه ألمانيا.

وبعد إعادة توحيد ألمانيا عام 1990، واجهت البلاد مشاكل جدية في سوق العمل. كان من المهم تجاوز مستويات البطالة العالية التي يعاني منها "الرجل المريض في أوروبا" وتحديدًا "ألمانيا". ارتبطت هذه المشاكل غالبًا بالمستوى العالي لحماية التوظيف، وتكاليف العمالة العالية، وقوانين تنظيم سوق العمل الصارمة. وفي التسعينيات، تم وضع عدد من السياسات لحل هذه المشكلات، لكن النتائج لم تكن مرضية أبدًا. ذلك لأن التعديلات عالجت فقط الأعراض، وبقي المرض: ومع بداية القرن الواحد والعشرين، كان معدل البطالة في ألمانيا من بين أعلى المعدلات في أوروبا.

على الرغم من أن توفر الإعانات السخية المرتكزة على الضمان الاجتماعي والمتعلقة بحالة سوق العمل والتي تتبع النموذج التقليدي "البسماركي" قد

ساهمت في الحد من عدم المساواة في الدخل وتفاوت الأجور، لكنها كانت على حساب تكريس تقسيم سوق العمل ووجود حالات كثيرة من البطالة طويلة الأمد. لذلك كانت حالة الرفاهية في ألمانيا معرضة لعدم الاستمرار، وتزايد عبء تكاليف العمالة غير المأجورة لتغطية العجز في الضمان الاجتماعي والذي هدد كثيرًا تنافسية ألمانيا دوليًا.

لذلك، طرحت سلسلة من الإصلاحات في سوق العمل عام 2003. وعالجت هذه الإصلاحات، والتي تندرج ضمن إطار "برنامج 2010"، بنجاح مشكلة توفير العمالة للسوق الألماني، وقامت، ضمن أعمال أخرى، بتقديم الحوافز المناسبة للعمال الأكبر سنًا للعودة للعمل. كما أوقفت هذه الإصلاحات الأدوات غير الفعالة مثل "خطط إيجاد الوظائف"، وأعادت تنظيم إعانات البطالة طويلة الأمد، وأحدثت المتطلب الذي ينص على إثبات بذل الجهد في البحث عن عمل. ونتيجة لذلك، لوحظ تقدم كبير في سوق العمل الألماني. فعلى سبيل المثال، ارتفعت بشكل ملحوظ نسبة مشاركة القوى العاملة المتقدمة في العمر "بين 55 و64 سنة" لما يقارب 20% منذ عام 2003، وأصبحت النسبة 62.5% في عام 2010. وكان السبب الرئيس لهذا التقدم إلغاء خطط التقاعد المبكر وبالتالي دفع العمال الكبار في السن إلى البقاء نشطين اقتصاديًا. وكذلك ارتفعت نسبة مشاركة القوى العاملة الشابة "بين 15 و 24 سنة" لأكثر من 5% بين عامي 2003 و2008. كان للتدخل المبكر، مع إجراءات المراقبة والإحلال آثاره. فأثناء فترة الركود الكبير، شهدت نسبة مشاركة القوى العاملة الشابة في سوق العمل انخفاضًا بسيطًا بمعدل 1% تقريبًا.

وقد تُرجمت جميع هذه الجهود إلى إنجازات معتبرة: فللمرة الأولى منذ ثلاثة عقود، انخفض المستوى الرئيسي للبطالة. ويبدو هذا التقدم واضحًا عند الأخذ بالاعتبار مجموع العاطلين، الذي كان في فترة الانتعاشة الأخيرة عام 2008 أقل بـ 600.000 عامل مقارنة بأدنى نقطة له في الانتعاشة السابقة عام 2000. إضافة إلى ذلك، انخفض عدد الأشخاص المستفيدين من دعم البطالة طويل

الأمد بنسبة 20% عما كان عليه في بداية عام 2006. العامل الأساسي لهذا التطور هو القيام بأعمال مراقبة أكثر صرامة، رفعت من مقاييس الحصول على إعانات البطالة، بالإضافة إلى خدمات أكثر فاعلية لدعم وإحلال الباحثين عن العمل، الأمر الذي حسَّن من إمكانية دمجهم في سوق العمل. فكان العاطلون عن العمل أكثر رغبة للعمل بدخل أقل أو بمواقع أبعد، مما ساهم في تخفيض مدة البطالة، وتقليص عدد المستفيدين من ميزات البطالة بعد عام من إقالتهم إلى النصف.

وبهذا باتت ألمانيا على الطريق الصحيح بإصلاحاتها لسوق العمل مؤخرًا: فزادت فعالية وكفاءة أدوات سوق العمل، وتحسنت حوافز العاطلين عن العمل في قبول الأعمال، وازداد معدل مساهمة القوى العاملة. ساهمت هذه التطورات في وضع سوق العمل الألماني في موقف قوي إلى حد ما عندما ضربت الأزمة الاقتصادية البلاد. فمثلًا، تم إحياء التنافسية العالمية للبلد حينها كما يظهر من تطور تكاليف وحدة العمالة. وأبقت ألمانيا مستواها ثابتًا، في حين ارتفعت تكاليف وحدة العمالة في المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة بشكل ملحوظ، لكنها كانت تنخفض بشدة في اليابان.

ويرتبط انخفاض تكاليف وحدة العمالة في ألمانيا، من بين أشياء أخرى، بسلوك الشركاء الاجتماعيين. حيث ساهمت نقابات العمال لدرجة كبيرة من الحد من زيادة الأجور في السنوات الأخيرة، مقارنة مع غيرها، ونتج عن عمليات المساومة بمجملها في أغلب الأحيان نمو معتدل للأجور. وصاحب ذلك عمليات الإصلاحات وإعادة الهيكلة وإعادة تنظيم الإجراءات ضمن الشركات. وعلى هذا فدخل العمالة ظل لسنوات عديدة متأخرًا عن دخل رأس المال، وكانت الشركات منافسة نسبيًا في نهاية 2008.

الأهم في ذلك، أن سوق العمالة الألماني قد أصبح أكثر مرونة في السنوات الأخيرة، خاصة الاحتياطي منه. وفي الوقت الذي تم فيه الحفاظ على الهيئة المؤسساتية التقليدية للتوظيف، رافق ذلك نمو بعض أشكال التوظيف غير

التقليدي. وتضمنت هذه الأشكال، على سبيل المثال، العمالة المهمشة ووكالة التوظيف المؤقت. تميز تطور القوى العاملة في ألمانيا في السنوات الأخيرة بانخفاض حصة الموظفين الدائمين بدوام كامل، وبارتفاع نسبة الموظفين بوظائف غير دائمة، وانخفاض حصة الأفراد غير الفاعلين. فمثلًا، بينما انخفضت حصة الموظفين الدائمين بدوام كامل من 45% في 1992 إلى 38% في 2007، انخفض قطاع الأفراد غير الفاعلين من 25% إلى 21% ضمن نفس الفترة الزمنية. أما حصة الأشكال النموذجية من التوظيف فتختلف كثيرًا بين القطاعات، وهي أعلى بكثير في قطاعات مثل الصناعية أو الإنشائية عنها في الخدمات العامة أو الشخصية أو الأعمال التجارية.

وإجمالاً، حقق الاقتصاد الألماني تقدمًا ملموسًا في "نقطة ضعفه" التقليدية – سوق العمالة – حتى أواخر 2008، عندما ظهر أسوأ ركود اقتصادي في تاريخ ما بعد الحرب، وأثرت الأزمة فعليًا في الاقتصاد الألماني أيضًا.

وقد أضافت الحكومة الألمانية سياسات مكمِّلة، ومن بينها، تبين أن أسلوب العمل المؤقت أهم الأدوات على الإطلاق. ونلاحظ، بدءًا من أواخر عام 2008، الارتفاع الكبير لعدد العاملين الذين يتلقون إعانات حكومية تعويضًا لهم عن تخفيض عدد ساعات عملهم. ولولا هذه الزيادة لتضاعف تقريبًا معدل البطالة عما كان عليه في عام 2009. حافظت الشركات على موظفيها ذوي الكفاءة، على الرغم من الركود الكبير، واتبعت سياسة ادخار العمالة. ورغم من أن حسابات أوقات العمل قد لعبت دورًا في هذا السياق، لكن المرء في ريبة من التزام الشركات باستراتيجية ادخار العمالة دون استخدام نظام العمل المؤقت مع اعتبار حدة الأزمة الاقتصادية الحاصلة.

ومع أن الأدلة التجريبية تظهر مثلًا اتباع شركات التصنيع سياسة ادخار العمالة خلال فترات الكساد الاقتصادي، إلا أن لهذه الاعتبارات ارتباط معين في سوق العمل الألماني بتشريعات صارمة تحمي عملية التوظيف، كما أنها ترتبط بشكل خاص بالقطاعات التي قد تأثرت بشدة من الأزمة. ويعتبر القطاع الصناعي

مثالًا رئيسيًا: حيث هبط الانتاج بشكل كبير في هذا القطاع، إضافة إلى نقص في الأيدي العاملة الماهرة لفترة طويلة من الزمن. ولذلك فضلت الشركات في هذا القطاع الاحتفاظ بالموظفين ذوي الكفاءة لديها على الرغم من الأزمة الحاصلة. وكان نظام العمل المؤقت الأداة الوحيدة التي يمكن استخدامها للتعامل مع الأزمة وبتكاليف معقولة. في الواقع، بينما كان يستخدم نظام العمل المؤقت بشكل رئيسي، قبل الأزمة، في قطاع البناء، إلا أن التركيز قد انتقل خلال الأزمة إلى قطاع التصنيع. وفي منتصف عام 2009، حاز هذا القطاع على أربعة أخماس المجموع الكلي للعمالة المؤقتة.

وكنتيجة لسياسة ادخار العمالة، نلاحظ هبوطًا في مستوى إنتاجية العامل في ألمانيا في الفترة ما بين 2008 و2009. ونلاحظ هبوطًا مشابهًا في المملكة المتحدة، ومثله إلى حدٍ ما في فرنسا، لكن هذا الهبوط لم يحدث في الولايات المتحدة، ففي الواقع استمر مستوى إنتاجية العامل في الازدياد.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لاستقرار عملية التوظيف من خلال العمل المؤقت، أو بشكل أعم بتقليل ساعات العمال، فقد كان هنالك خسارة في الوظائف في سوق العمل الألماني. وتركزت هذه الخسائر في قطاعات معينة، وفي الأجزاء الأكثر مرونة منها. فعلى سبيل المثال، بينما هبط معدل التوظيف في قطاع الصناعات بنسبة 4% تقريباً خلال عامي 2008 و2009، فقد هبط بنسبة 20% في ذات الفترة في وكالات العمل المؤقت في هذا القطاع.

عمومًا، يمكن اعتبار ألمانيا مثالاً قويًا على المرونة الداخلية. فكان التأثر الرئيسي لسوق العمل من الأزمة الاقتصادية هو تخفيض عدد ساعات العمل لكل موظف، وليس تخفيض عدد الموظفين. وتركز هذا التأثير في القطاعات الموجهة للتصدير من الاقتصاد الألماني، وفي أقسام أكثر مرونة من هذه القطاعات. وقد حددنا عدة عوامل ساهمت في هذا التطور، وعوامل أخرى كانت أقل أهمية. ومن بين هذه العوامل الأخيرة حزمتي العوامل المحفزة والتي لم تبدأ قبل منتصف 2009، والبرنامج المثير للجدل "النقد مقابل

سيارتك القديمة"، والذي كان على نطاق محدود. لم تكن تشريعات حماية قطاع التوظيف بذاتها كافية لتفسير الأسباب وراء المعجزة الاقتصادية في ألمانيا، لكن من المهم دراسة التفاعل بين الأزمة الاقتصادية والإطار المؤسساتي.

خاتمة

ثمة تساؤلات طُرحت خلال السنوات الماضية حول حدود المشاركة الألمانية في قيادة النظام العالمي، حيث افترضت الكثير من التحليلات أن السياق الدولي الراهن سيؤدي إلى تنامي الدور الألماني بفعل امتلاك ألمانيا للعديد من المقومات، لعل أبرزها قاعدة صناعية متميزة، وأوضاع اقتصادية وسياسية تجعلها مختلفة عن العديد من الدول الأوروبية، التي مرت خلال السنوات الأخيرة بأزمات اقتصادية حادة هددت المشروع الأوروبي الموحد ككل.

بدا السياق الدولي أيضًا معززًا لاحتمالات اللحظة الألمانية، حيث إن النظام الدولي لم يعد مستقرًا، وشهد العديد من التحولات التي تشير بدرجة أو بأخرى إلى انتقاله لنمط القيادة المتعددة، التي لا تقتصر على القيادة الأمريكية المنفردة، ولكنها تنطوي على مشاركة فاعلين مختلفين في إدارة النظام الدولي.

في هذا السياق، يتناول توماس باجر - من خلال تحليله المعنون بـ"اللحظة الألمانية في عالم هش" بدورية واشنطن الفصلية Washington quarterly في عدد شتاء 2015 - احتمالية الصعود الألماني في النظام الدولي الراهن، ويستدعي في تحليله رؤية متوازنة تمزج بين مقومات الدور الألماني، والتحديات التي تواجه هذا الدور، إذ إن نتاج التفاعل بين الأمرين سيحدد ماهية الدور الألماني في النظام الدولي.

لقد شكلت لحظة إسقاط حائط برلين، وتحقيق الوحدة الألمانية مرحلة مهمة في التاريخ المعاصر للدولة الألمانية، فقد سعت برلين بعد الوحدة إلى التكريس لنمط الدولة المستقرة سياسيًا واقتصاديًا، والتي تطمح إلى دور أكبر على الساحة الدولية. واستمرار هذا الإطار الفكري هو المحرك لكافة الحكومات الألمانية، التي سعت في الوقت ذاته إلى توظيف مكامن القوة المتاحة لديها لتعزيز النموذج الألماني. وفي هذا السياق، يفترض باجر أن النموذج المثالي لألمانيا يتصل بأربعة مقومات أساسية، هي:

أولًا: التكيف مع العولمة:

ففي عام 2003، أطلقت الحكومة الألمانية برنامجًا عُرف بأجندة 2010، وكان الهدف من هذا البرنامج القيام بإصلاحات داخلية لتعزيز نظام الرفاهية الاجتماعي، وتحقيق المزيد من المرونة في سوق العمل. وفي حينها، ظهر أن هذا البرنامج يُواجه بالكثير من الانتقادات والمعارضة، والتي كانت سببًا في خروج المستشار الألماني، جيرهارد شرودر، وحزبه الاشتراكي الديمقراطي من السلطة في 2005. ولكن بعد مرور سنوات على طرح هذا البرنامج، اتضح أنه يقدم مدخلاً جديدًا لألمانيا للاستفادة من ثمار العولمة.

كما أدت أجندة 2010 وما ارتبط بها من إصلاحات اجتماعية واقتصادية إلى تخفيض تكلفة وحدة العمل، ومن ثم جعلت ألمانيا أكثر قدرة على المنافسة في السوق العالمي، فضلاً عن التوصل إلى صيغة جديدة لعقد اجتماعي يتيح التكيف مع متطلبات العولمة، وفي الوقت ذاته الحفاظ على منظومة راسخة من العلاقات بين الدولة ورجال الأعمال والعمال، والتي تأخذ في حسبانها مركزية التماسك المجتمعي كضمانة لعدم حرمان أي فئة من نتاج العولمة. وقد كان لهذه المعطيات تأثير إيجابي في الوضع الاقتصادي الداخلي، والذي شهد، على سبيل المثال، تراجع معدل البطالة إلى 6%، وهو ما يساوي نصف ما كان عليه تقريبًا في عام 2005.

ثانيًا: الصناعة الألمانية:

ثمة افتراض انتشر في بداية الألفية بأن المستقبل سيكون لمصلحة صناعة الخدمات، ولا سيما الخدمات المالية، ولكن بدا أن هذا الافتراض لا يتماشى مع الواقع الألماني. فالقطاع المالي تسبب في الكثير من المشكلات التي أدت إلى تراكم الفقاعة المالية في عام 2008. وعلى النقيض من هذه الإخفاقات في القطاع المالي، كانت الصناعة الألمانية بمنزلة القاطرة الرئيسية للاقتصاد الألماني، حيث لم تتعرض الصناعة لتأثيرات كبيرة أثناء الأزمة المالية، وهو ما

يعود إلى طبيعة الصناعة الألمانية التي تسيطر عليها شكوك تجاه منظور الأعمال القصيرة المدى، حتى ولو كانت تحقق أرباحًا، فضلًا عن هيكل الصناعة، الذي يستند بصورة جوهرية إلى الشركات العائلية متوسطة الحجم، وتعتمد في تمويلها على الأصول التي يتم توارثها من جيل لآخر، وبالتالي فهي لا تحتاج إلى مساهمين، وليست مدرجة في سوق الأوراق المالية.

وقد وظفت الكثير من هذه الشركات العولمة في الحصول على مكاسب عديدة، كما أن التوسعات التي شهدها الاتحاد الأوروبي في 2004 أتاحت للشركات الألمانية الفرصة لتوسيع نشاطها في وسط وشرق أوروبا. وفي الوقت ذاته، أثبتت هذه الشركات قدرة عالية على التكيف مع الصعود الصيني الذي يشكل منافسة اقتصادية هائلة. ونتيجة لهذه القدرات الصناعية، تجاوزت الصادرات الألمانية خلال الصيف الماضي 100 مليار يورو في شهر واحد، وهو معدل يحدث للمرة الأولى.

ثالثًا: الطاقة المتجددة:

شهدت السنوات الأخيرة توجهًا ألمانيًا حثيثًا تجاه الطاقة المتجددة، والاقتصاد الأخضر. وقد شكلت المتغيرات الدولية محفزًا جوهريًا لهذا التوجه، خاصة مع حادث مفاعل فوكوشيما النووي في اليابان في مارس / آذار 2011، وهو الحادث الذي دفع الحكومة الألمانية إلى التخلص التدريجي من 22 مفاعلًا نوويًا، وإحلال مصادر الطاقة المتجددة محلها. علاوة على ذلك، فإن ارتفاع استهلاك الطاقة العالمي "ولا سيما في المجتمعات الآسيوية الصاعدة" فرض ضغوطًا مستقبلية على الموارد المتاحة بالتوازي مع تنامي الانبعاثات الضارة، والمشكلات البيئية.

وبالرغم مما تمثله هذه المعطيات من محفز للانتقال الألماني تجاه الطاقة النظيفة، فإن ثمة قضايا يتعين حسمها، ومن ضمنها حشد الاستثمارات المطلوبة، وبناء الشبكة الذكية القادرة على نقل طاقة الرياح من بحر الشمال

إلى المصانع في الجنوب، بالإضافة إلى التعاطي مع ارتفاع أسعار الطاقة بالنسبة للمستهلكين والقطاع الصناعي.

رابعًا: الانفتاح المجتمعي:

أثناء العقود الماضية، أصبح المجتمع الألماني أكثر انفتاحًا على الآخر وتقبلًا للمهاجرين. ومن هذا المنطلق، احتلت ألمانيا المرتبة الثانية، بعد الولايات المتحدة، في قائمة الهجرة لعام 2014 الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية، لتسبق بذلك دولًا كلاسيكية شهيرة بالهجرة كأستراليا وكندا. وفي عام 2013، وصل عدد المهاجرين لألمانيا إلى 437 ألف مهاجر. وفي الوقت الراهن، يوجد أكثر من 16 مليون شخص داخل ألمانيا ممن لهم أصول وخلفيات مهاجرة ليمثلوا بذلك نحو 20% من المجتمع الألماني، والكثير منهم أصبحوا مواطنين ألمانيين. وهكذا، يُفترض أن هذه التطورات منحت المجتمع الألماني المزيد من الثراء الفكري المرتبط بالتنوعات.

وتقدم مقومات القوة السابقة لألمانيا حيزًا ممتدًا للتحرك على الساحة الدولية، وتدعيم مشاركتها في قيادة النظام الدولي. بيد أن هذه المقومات تظل مرتهنة – وفقًا لباجر – بمعادلة معقدة تنطوي أيضًا على مجموعة من التحديات، يمكن اختزالها في أربع قضايا رئيسية، هي:

أولًا: التطورات التكنولوجية:

حيث تفرض القفزات التكنولوجية المعاصرة تحديًا كبيرًا أمام الصناعة الألمانية، فمعظم التطورات التكنولوجية والابتكارات الرقمية تأتي من شركات وادي السليكون، وهذا الأمر يثير عدة تساؤلات إشكالية من قبيل مدى إمكانية الشركات الصناعية الألمانية الإبقاء على مستواها التنافسي، وهل ستكون الشركات الألمانية سريعة بما فيه الكفاية لتطوير خبرات تقنية المعلومات لديها، ودمج مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منتجاتها الهندسية المتفوقة بصورة تكفل لها مواجهة الشركات التكنولوجية الكبرى التي تخترق

الصناعات واحدة تلو الأخرى. وتستدعي هذه التحديات من الحكومة إعطاء الأولوية لتمويل الأبحاث العلمية والاستثمار في التكنولوجيا المتطورة.

ثانيًا: التحدي الديموجرافي:

خلال السنوات الماضية، بدت الاتجاهات الديموجرافية معضلة مركزية في المجتمع الألماني، حتى مع محاولات دمج المهاجرين. هذه المعضلة تستدعي بعدين مهمين، أحدهما أن تراجع تعداد السكان سيفضي حتمًا إلى تداعيات اقتصادية سلبية، لا سيما مع اختلال الهرم العمري للسكان، وتقلص القاعدة العمالية المؤهلة القادرة على ضمان استمرار الصناعة الألمانية. ومن جهة أخرى، فإن قضية المهاجرين تطرح هي الأخرى إشكالية، خاصة أن الكثير من المهاجرين يأتون من دول إفريقية وعربية محتدمة بالأزمات والمشكلات، والتي قد تنتقل بشكل أو بآخر إلى المجتمع الألماني عبر هؤلاء المهاجرين. وعطفًا على ما سبق، فإن الحكومة الألمانية ستكون مطالبة بالتعامل الإيجابي مع هذا التحدي الديموجرافي الذي قد يعرقل الصعود الألماني.

ثالثًا: مستقبل الاتحاد الأوروبي:

تعرض المشروع الأوروبي الوحدوي في السنوات الأخيرة لبعض الإشكاليات، كانت بدايتها مع فكرة العملة الموحدة - اليورو - في 2002، حيث إن إنشاء وحدة نقدية بدون اندماج كامل للسياسات الاقتصادية والمالية لم يؤدِ إلى إحداث التقارب المنشود بين اقتصادات منطقة اليورو. وبحلول عام 2010، شهدت الدول الأوروبية أزمة الديون السيادية، وهي الأزمة التي خلقت مأزق ثقة في فكرة الوحدة الأوروبية. ولا يمكن إغفال أن هذه المتغيرات شكلت ضغوطًا على برلين. فهي من جهة، كانت تتحمل تكاليف إخفاقات الدول الأخرى في الاتحاد الأوروبي، على أساس أنها أفضل اقتصاديًا، مقارنة بالدول الأخرى، ومن جهة أخرى، فإن تدهور أوضاع الاتحاد الأوروبي يمثل مصدر قلق لبرلين، لا سيما أنها تعتمد في تأثيرها في القيادة، من خلال نموذج الاتحاد

الأوروبي. وارتباطًا بذلك، سيكون على ألمانيا تحديد ما الذي ستفعله في حال أخفق حلفاؤها في التعاطي مع متطلبات وضغوط العولمة السياسية والاقتصادية، وما الذي سوف تفعله إذا وجدت أن تضامنها مع حلفائها سيؤثر سلبًا في وضعها الاقتصادي الداخلي.

رابعًا: تهديدات النظام الليبرالي:

وهو ما يطلق عليه باجر "تهديد العولمة تحت الحصار" كدلالة على التحديات والتهديدات التي تعترض النظام الليبرالي في لحظته المعاصرة، والتي تنعكس أيضًا على برلين، ومن مصادر هذه التهديدات روسيا التي ترفض التعاون مع الولايات المتحدة وأوروبا، وتعتمد على بناء قدراتها الذاتية، والحفاظ على المجال الحيوي الخاص بها بعيدًا عن أي تدخلات خارجية. هذا الأمر تجلى بوضوح في الأزمة الأوكرانية الأخيرة. وبجانب التهديد الروسي، فهناك تهديد آخر قادم من تنظيم "داعش"، إذ إن التنظيم يقدم نموذجًا لتنظيم راديكالي يتوسع وينشئ دولته الخاصة. ويجد هذا النموذج قبولًا لدى العديدين داخل الغرب، وبالطبع ألمانيا، التي شهدت انتقال عناصر شبابية "يقدر عددهم بنحو 550 ألمانيًا" إلى سوريا للقتال في صفوف "داعش".

وفي السياق ذاته، يواجه النظام الليبرالي مشكلة الأمراض الوبائية مثل الإيبولا، والمشكلات التي يتم تصديرها من الدول الفقيرة التي عجزت عن التكيف مع ضغوط العولمة، علاوة على تحدي الصعود الصيني، والذي يستصحب معه النسخة السلطوية من الرأسمالية التي لا تتقارب مع منظومة الغرب القيمية. ومن ثم، سيكون لهذا الصعود انعكاسات أبعد من آسيا، ومن شأنها أن تغير طرق الإنتاج والاستهلاك، وملامح النظام الدولي الحالي.

ويخلص باجر إلى أن تعزيز الدور الألماني في السياق الدولي سيتطلب من برلين التعاطي الإيجابي مع التحديات المفروضة، والتكريس لمقومات القوة الداخلية المتاحة لديها، وبالتالي الانطلاق نحو المشاركة الفعالة في صياغة أطر

للنظام الدولي غير المستقر في الوقت الحالي، بصورة تحدد نمط القيادة المستقبلية لهذا النظام، وتوزيع الأدوار على القوى الصاعدة لمواجهة الأزمات الآنية.

وبالتوازي مع الرؤية التي طرحها توماس باجر في مقاله، فإن ثمة اتجاهًا تحليليًا مغايرًا يرى أن المتغير الجوهري في معادلة الصعود الألماني يتمثل في تقديرات القيادة الألمانية، ومدى رغبتها في المشاركة في قيادة النظام الدولي، لا سيما مع وجود بعض العوامل التي قد تفرض ضغوطًا على صانع القرار الألماني، وتجعله مترددًا في تحمل مسؤولية القيادة الدولية.

أول هذه العوامل يتصل بالإرث التاريخي للدولة الألمانية، والحروب التي خاضتها، وكان لها تأثير مدمر بالنسبة للدول الأخرى. ولا يمكن إغفال أن هذا الرصيد التاريخي سيظل له تأثيراته الضمنية على النخبة الألمانية، فضلًا عن القوى الأخرى التي قد تتخوف من صعود ألماني يستدعي في المخيلة الإرث التاريخي.

من ناحية ثانية، فإن مقومات القوة لأي دولة ترغب في القيادة العالمية عادة ما تكون مقومات متنوعة تجمع بين القوة العسكرية، والاقتصادية، والدبلوماسية، وهي المقومات التي قد لا تتوافر بالقدر الكافي في المجمل بالنسبة لبرلين، خاصة فيما يتعلق بالجانب العسكري، إذ إن القوة العسكرية الألمانية تعد أقل، مقارنة بدول أخرى داخل أوروبا، مثل بريطانيا وفرنسا، وهو أمر لا يبدو أن صانع القرار يرغب في تغييره.

ثمة عامل ثالث يرتهن بطبيعة الصعود الألماني، إذ إن هذا الصعود ارتبط في المقام الأول بالشراكة الأوروبية، وعلى وجه الخصوص مع فرنسا. فخلال العقود الماضية، عولت ألمانيا كثيرًا على الاتحاد الأوروبي لتحقيق الكتلة الحرجة من أجل التأثير، وتشكيل ظاهرة العولمة، وتحقيق السلام والرخاء. ولكن مع تعرض النموذج الأوروبي الموحد لاهتزازات عنيفة، باتت برلين

ونخبتها أكثر حساسية تجاه الانخراط في قضايا النظام الدولي. فأزمات الاتحاد الأوروبي فرضت على ألمانيا تكاليف باهظة، ولا يمكن توقع إلى أي حد يمكن للرأي العام الألماني أن يستمر في تحمل إخفاقات الدول الأوروبية الأخرى.

لقد تعلمت ألمانيا من تاريخها بعد الحرب العالمية الثانية. فهي تعمل منذ ذلك الحين على نفض غبار الحقبة النازية من خلال تعاملها النقدي والجريء مع هذه الحقبة. وهناك إجماع بين مختلف القوى السياسية الألمانية على توظيف دروسها من أجل مستقبل يقوم على حل المشاكل بالطرق السلمية بعيدًا عن العنف والحروب وبناء على حق الشعوب في تقرير مصيرها. وبناء عليه، أجرت مصالحة ذات كلفة عالية مع جيرانها وأعدائها السابقين. وفي هذا الإطار، كانت من السبَّاقين إلى المساهمة في بناء البيت الأوروبي الذي ولد فيه الاتحاد الأوروبي. كما بنت نظامًا سياسيًا ديمقراطيًا يصعب على النازيين وأمثالهم اختراقه. إضافة لذلك فقد ابتعدت عن نزعة العسكرة مفضلة تنمية شاملة بالاعتماد على الصناعات المدنية. ولا يغير من حقيقة ذلك أنها ما تزال من البلدان الهامة التي تنتج السلاح الخفيف والمعدات الأمنية. هذا التعامل النقدي مع التاريخ أمر في غاية الأهمية بالنسبة لعالمنا العربي..

وختامًا، فما سبق التعرض له من تحديات واجهت دولة خرجت من الحرب العالمية الثانية مدمرة تمامًا، مع انهيار تام في البنية التحتية ومقتل ما يقرب من 5 ملايين من رجالها في الحرب، استطاعت أن تكون اليوم أحد أكبر اقتصادات العالم الحالي. وهو الأمر الذي يطرح التساؤل متى يستفيد عالمنا العربي من تلك التجارب ويسعى جديًا لمحاكاة تجربة رائدة مثل التجربة الألمانية، أم أن كل اهتمامات العرب لا تزال تتمثل في التغني بالماضي والمجد الذي كان يومًا وصار ذكرى لما تبقى من حلم "الوطن العربي".

مراجع الكتاب

1- المراجع العربية:

أولًا: الكتب:

1- التعليم العالي في جمهورية ألمانيا الاتحادية، ترجمة ونشر مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1408 هـ

2- هاتر لينجنز، بارباري لينجنز، التربية في ألمانيا الغربية، نزوع نحو التفوق والامتياز، ترجمة محمد عبد الحليم مرسي. مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1408 هـ

3- إبراهيم أحمد العدوي، المسلمون والجرمان، دار المعرفة، القاهرة، بدون تاريخ.

4- د. محمد سالم عبد الله، تاريخ الإسلام في ألمانيا، مطابع بيروت للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، بدون تاريخ.

5- د. مراد هوفمان، الإسلام كبديل، ترجمة غريب محمود غريب، الطبعة الثالثة، 1421 هـ

6- أحمد حامد، هكذا دخل الإسلام 36 دولة، دار ومكتبة الهلال، بيروت، بدون تاريخ.

7- فهد العصيمي، الإسلام والمسلمون في ألمانيا، الرياض، بدون تاريخ.

8- أحمد قاسم جودة، الحياة والناس في ألمانيا، القاهرة، بدون تاريخ.

9- يورجن ويبر، تاريخ ألمانيا الحديث، ترجمة شفيق البساط، دار الحكمة، بيروت، 2005.

10- جيفوي جيرتون، السلام البارد، أمريكا – ألمانيا – اليابان. الصراع من أجل البقاء، 2000.

11- بير رونوفان، تاريخ العلاقات الدولية 1815-1914، ترجمة جلال يحيى، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.

12- جرانت هارولد. أوروبا في القرني التاسع عشر والعشرين، ترجمة بهاء فهمي، الجزء الأول، القاهرة، 1978.

13- جورج لتنشوفسكي. الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر الخياط، مراجعة محمود حسين الأمين وإبراهيم حمد السامرائي، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر الجديدة، نيويورك.

14- خضر خضر. تطور العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية وحتى بداية الحرب العالمية الأولى "1789- 1914"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 1998.

15- عبد العزيز سليمان نوار. أوروبا في الحرب البروسية - الفرنسية حتى الحرب العالمية الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982.

16- عبد العزيز سليمان نوار وآخرون. التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية بيروت، بدون تاريخ.

17- عبد الفتاح حسن أبو عليه وإسماعيل ياغي. تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، مطبعة المريخ، السعودية، 1979.

18- فردريك سبقة. تاريخ ألمانيا الحديث، دار العلم للطباعة، بيروت، بدون تاريخ.

19- لؤي بحري. سكة حديد بغداد دراسة في تطور ودبلوماسية قضية سكة حديد برلين – بغداد حتى عام 1914، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، بدون تاريخ.

20- محمد كمال الدسوقي. تاريخ أوروبا الحديث 1800- 1918، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، بدون تاريخ.

21- هربرت فشر. تاريخ أوروبا في العصر الحديث 1789- 1950، تعريب حمد نجيب هاشم ووديع الضبع، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.

ثانيًا: الدوريات:

22- مجلة الوعي الإسلامي، العدد 296، شعبان 1409هـ.

23- مجلة الدعوة، العدد 32، شوال 1410هـ.

24- مجلة منار الإسلام، 6 جمادي الآخرة 1409هـ.

25- هاشم صالح التكريتي، التغلغل الألماني في الشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى، مجلة المؤرخ العربي، العدد السادس والعشرون، السنة الحادية عشرة، بغداد، 1985.

26- أحمد ديدات، الحل الإسلامي للمشكلة العنصرية، ترجمة محمد المختار، مجلة المختار الإسلامي، بدون تاريخ.

27- باسم راشد مطاوع، ألمانيا العائدة: مظاهر وحدود الصعود الألماني في القارة الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، بدون تاريخ.

28- وليد الشيخ، ألمانيا: الصعود والتأثير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012.

29- مازن حسان، ألمانيا.. استراتيجية جديدة لتمكين مصر كشريك إقليمي، جريدة الأهرام، القاهرة، الأربعاء 8 أبريل 2015.

ثالثًا: الرسائل والبحوث العلمية:

30- محمد بن عبد الكريم، ملامح عن التجربة الألمانية في تمويل التعليم الفني والمهني، جامعة الملك سعود، كلية التربية،1436 هـ.

31- فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة. التاريخ الأوروبي الحديث 1815- 1939، جامعة الموصل، 1982.

32- ميلاد المقرحي. تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية، الطبعة الثانية، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1995.

2- المراجع الأجنبية:

33- David Curri, The Constitution of the Federal Republic of Germany "Chicago: Chicago University Press,1994.

34- Nevil Johnson, Federalism and Decentralisation in the Federal Republic of Germany, London: HMSO.

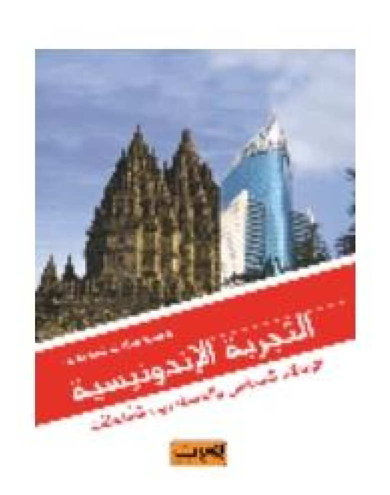
35- Renate Mayntz, Intergovernmental Relations and Local Autonomy in Germany, Rivista Trimestrale di Diritto Pubblico 32, 1982.

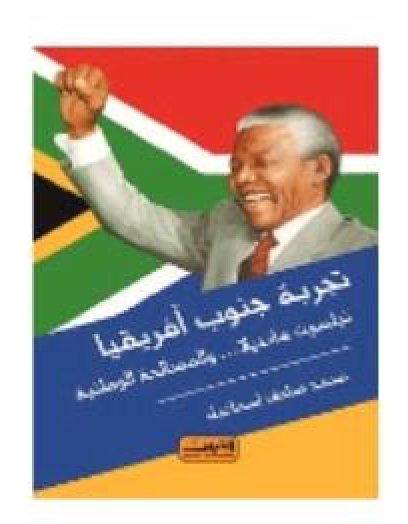
36- Peter Katzenstein, ed., Industry and Politics in West Germany: Toward the Third Republic, Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989.

37- World Bank, World Fact Boo, Germany, 2015.

سلسلة التجارب


التجربة الإماراتية


التجربة الإندونيسية


تجربة جنوب أفريقيا


التجربة الماليزية


التجربة التركية
من أتاتورك إلى أردوغان


التجربة البرازيلية


الثورة التشيكية


التجربة التشيلية